جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليـــا

جغرافية الصناعة في مدينة الخليل

إعداد
خليل محمد عبد الهادي الحلاحله

إشراف
الدكتور وائل عناب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليـــا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2008م

جغرافية الصناعة في مدينة الخليل

إعداد
خليل محمد عبد الهادي الحلاحله

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2008/1/28 م, وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة: التوقيع

1. الدكتورة وائل عناب (رئيساً). .....
2. الدكتور أحمد اغريب (ممتحناً خارجياً). .....
3. الدكتور أحمد رأفت (ممتحناً داخلياً). .....

الإهداء

إلى الغائبة الحاضرة... أمي

إلى من زرع في نفسي بذور الخير ... أبي

إلى الذين عاشوا لي ومعي ... اخوتي واخواتي

إلى الذين جادوا علي بعلمهم ولم يبخلوا... أساتذتي

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،،

أتوجه بجزيل شكري إلى الدكتور وائل عناب الذي أشرف على هذه الدراسة ولم يبخل علي بجهده الثمين وتوجيهاته.

والشكر موصول للدكتور أحمد رأفت غضيه الذي لم يتوان عن تقديم توجيهاته طول فترة الدراسة، وذلك بحكم موقعه رئيساً لقسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية.

وأقدم الشكر الجزيل للدكتور أحمد أغريب لجهوده الحثيثة في مناقشة الدراسة.

كما أقدم عظيم امتناني وشكري إلى كل من وقف إلى جانبي من أجل إتمام هذه الدراسة.

الباحث

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ب
الشكر والتقدير ..... ث
فهرس المحتويات ..... ج
فهرس الجداول ..... خ
فهرس الخرائط ..... ذ
فهرس الأشكال ..... ذ
الملخص ..... ز
الفصل الأول: الإطار النظري ..... 1 -27
المقدمة: 2
مشكلة الدراسة: 3
أسئلة الدراسة: 3
أهمية الدراسة: 4
أهداف الدراسة: 4
مبررات الدراسة: 5
منهجية الدراسة وأدواتها: 5
الدراسات السابقة: 6
أولاً: الدراسات المحلية: 6
ثانياً: الدراسات العربية: 12
ثالثاً: الدراسات التي تعرضت لموضوع الصناعة من وجهة نظر جغرافية 14
الخلفية التاريخية والاجتماعية: 21
الوظيفة الصناعية: 22
الوظيفة التجارية: 22
الوظيفة الزراعية: 22
الوظيفة الإدارية: 23
الوظيفة التعليمية: 25
المفاهيم والمصطلحات: 26
الفصل الثاني: التطور التاريخي للصناعة في مدينة الخليل ..... 28 **-56**
خلال فترة الانتداب البريطاني: 29

أثناء فترة الحكم الأردني من 1950 إلى 1967م: 33
خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967 -1992: 46
خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية: 54
الفصل الثالث: مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدينة الخليل ..... 57 -82
مقومات الصناعة في مدينة الخليل: 58
العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي:..... 78
الفصل الرابع: الإنتاج الصناعي في مدينة الخليل .....83 -113
أنواع الصناعات في مدينة الخليل 86
التركيب الصناعي لمدينة الخليل: 93
المشكلات التي تعاني منها الصناعة في مدينة الخليل: 109
الفصل الخامس:التنظيم الصناعي في مدينة الخليل ..... **113 -126**
المنطقة الصناعية القائمة في مدينة الخليل (منطقة الفحص).....114
الخصائص الطبيعية.....119
النمط الصناعي المفضل في مدينة الخليل.....124
الفصل السادس: النتائج والتوصيات ..... 127 **-133**
النتائج 128
التوصيات 132
المراجع 134
المراجع العربية: 134
المراجع الأجنبية:.....139
الملاحق 140
الملخص باللغة الإنجليزية: .....b

فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1) أهم الصناعات التي أحصيت عام 1928 في فلسطين	31
جدول رقم (2) المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة في الضفة الغربية التي تشغل 5 أشخاص فما فوق، 1954 -1965م.	35
جدول رقم (3) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أحجامها وتوزيعها الجغرافي	37
الجدول رقم 4. المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965م حسب أنواعها وتوزيعها الجغرافي	42
الجدول رقم (5) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 التي كانت تشغل 10 عمال فأكثر حسب النشاط الصناعي والتوزيع الجغرافي	43
جدول رقم (6) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في سنوات مختارة	47
الجدول رقم (7) النسب المئوية لمساهمة الناتج المحلي الصناعي الصافي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	51
الجدول رقم (8) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل أقل من 8 عمال	53
جدول رقم (9) التنظيم القانوني للمنشآت الصناعية في مدينة الخليل	59
جدول رقم (10) مصدر المواد الخام الأساسية المستخدمة في الصناعة	61
جدول رقم (11) الصناعات التي تعتمد على المواد الخام التي مصدرها الضفة الغربية وقطاع غزة.	61
جدول رقم (12) الصناعات التي تعتمد على إسرائيل في الحصول على المواد الخام	62
جدول رقم (13) الصناعات التي تعتمد على الدول الأجنبية في الحصول على المواد الخام	62
جدول رقم (14) طرق استيراد المواد الخام	63
جدول رقم (15) وسيلة استيراد المواد الخام	64
جدول رقم (16) الإجراء الذي يقوم به في حال حدوث مشكلة في المواد الخام	64
جدول رقم (17) مبيعات الطاقة الكهربائية بالشيقل	66
جدول رقم (18) الطاقة المستهلكة في المنشآت الصناعية بالشيقل	67
جدول رقم (19) تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعية في الضفة الغربية	68

الجداول	الصفحة
جدول رقم (20) تطور العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي الإسرائيلي في الفترة 1970 -1997م	69
جدول رقم (21) يوضح معدل الأجور وعدد ساعات العمل وأيام العمل الشهرية في الضفة وإسرائيل بالشيقل الإسرائيلي	69
جدول رقم (22) كيفية تعلم المهنة	70
الجدول رقم (23) نوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع	71
الجدول رقم (24) مناطق تسويق إنتاج المصنع	73
جدول رقم (25) متوسط انفاق الفرد الشهري بالدينار في محافظة الخليل	75
جدول رقم (26) مجالات استخدام وسائل النقل	77
الجدول رقم (27) موقع المصنع في مدينة الخليل	80
جدول رقم (28) سبب اختيار موقع المصنع	81
جدول رقم (29) المحددات المفسرة للمتغير التابع	81
جدول رقم (30) المنشآت الصناعية في مدينة الخليل حسب سنة التأسيس من حيث الحجم	85
جدول رقم (31) أعداد المنشآت ورأس المال المستثمر، وعدد العاملين في صناعة الأحذية عام 1999	87
جدول رقم (32) أنواع الصناعات في مدينة الخليل	90
جدول رقم (33) توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب المحافظات لعام 1997م	95
جدول رقم (34) درجة توطن الصناعات في مدينة الخليل	98
جدول رقم (35) هيكل الصناعة في مدينة الخليل سنة 2006	100
جدول رقم (36)مساهمة الأنشطة الصناعية في الإنتاج والقيمة المضافة في محافظة الخليل	102
جدول رقم (37) متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج بالدولار	103
جدول رقم (38) توزيع الأجور في المنشآت الصناعية في محافظة الخليل	106
جدول رقم (39) مساهمة النشاط الصناعي في المبيعات في محافظة الخليل	108

فهرس الخرائط

الخارطة	الصفحة
خارطة رقم 1. مدينة الخليل	19
خارطة رقم 2. محافظة الخليل	20
خارطة رقم 3. اتفاقية الخليل، 1997.	24
خارطة رقم 4. أنواع الصناعات وتوزيع المنشآت في القطاعات المختلفة في مدنية الخليل	92
خارطة رقم 5. المنطقة الصناعية للخليل	115
خارطة رقم 6. منطقة الفحص الصناعية	116
خارطة رقم7. المناطق الصناعية المقترحة لمحافظة الخليل	119
خارطة رقم 8. التكوينات الجيولوجية لمحافظة الخليل	120
خارطة رقم 9. التكوين البنيوي لمحافظة الخليل	121
خارطة رقم 10. الآبار الجوفية لمحافظة الخليل	122
خارطة رقم 11. مقطع طبوغرافي لمحافظة الخليل	123
خارطة رقم 12. محافظة الخليل حسب اتفاقية اوسلو	125

فهرس الأشكال

الخارطة	الصفحة
شكل رقم 1. المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أحجامها وتوزيعها الجغرافي.	38
شكل رقم 2. المنشآت الصناعية في مدينة الخليل حسب سنة التأسيس والحجم.	85
شكل رقم 3. أنواع الصناعات في مدينة الخليل.	94
شكل رقم 4. توزيع المنشآت الصناعية في الصناعات التحويلية حسب المحافظات لعام 1997.	96

جغرافية الصناعة في مدينة الخليل

إعداد

خليل محمد عبد الهادي الحلاحله

إشراف

الدكتور وائل عناب

الملخص

إن معركة التنمية في بلدان العالم الثالث تعتبر من أهم المعارك في مواجهة التخلف والفقر شرط توفر المشروع النهضوي الممتلك لناصية العلم والتقدم التكنولوجي وثقافة التنوير والعقل كأساس لتلك المواجهة، فالمعركة في ساحة الصناعة هي معركة في ميدان التقدم والحضارة والعلم، إذ إن تطور الصناعة يشكل العمود الفقري في العملية التنموية؛ لما للتصنيع من دور ريادي في هذه العملية.

وإن فلسطين بأمس الحاجة للأخذ بأسباب التطور والنهوض بقطاع الصناعة فيها، لتحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي لأبنائها، لذا جاءت هذه الدراسة الجغرافية للصناعات في مدينة الخليل لتلقي الضوء على هذا القطاع من حيث مكوناته، وبنيته، ومقوماته، والمشاكل التي يعاني منها لوضع الحلول المناسبة لها.

والدراسة التي بين أيدينا تقسم إلى ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول منها مقدمة الدراسة، وأبرز المشاكل التي تواجهها، والأهمية التي تحظى بها، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، إضافة إلى المبررات والأسئلة التي تثيرها، ومنهجيتها وأدواتها، والدراسات السابقة ثم الخلفية الجغرافية، والتاريخية والاجتماعية والمفاهيم والمصطلحات.

أما الفصل الثاني فقد تناول التطور التاريخي للصناعات في المدينة من خلال فترات الانتداب البريطاني والحكم الأردني والاحتلال الإسرائيلي وأخيراً عصر السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتناول الفصل الثالث مقومات الصناعات والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدينة الخليل.

أما الفصل الرابع فقد عرض أنواع الصناعات والإنتاج الصناعي وبنية الصناعات والمشكلات التي تعاني منها.

وفي الفصل الخامس تم استعراض التنظيم الصناعي والمناطق الصناعية القائمة والمقترحة إضافة للتخطيط لمناطق صناعية بديلة.

وفي الفصل السادس تم استقصاء النتائج وتقديم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة سعى الباحث إلى حصر جميع المصانع والمنشآت الصناعية العاملة في المدينة، إضافة لاختيار عينة عشوائية طبقية مكانية بنسبة 10% تشمل أرجاء المدينة موزعة على المصانع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وقد بلغ حجم العينة 122 منشأة صناعية من أصل 1226 منشأة عاملة. استرجعت منها 78 استبانة، وكذلك بلغ حجم عينة العاملين في المنشآت الصناعية 586 عاملاً من أصل 5865 عاملاً استرد منها 514 استبانة.

واعتمد الباحث على استبانة صممت بما يلائم أهداف الدراسة، حيث جمعت عن طريق المقابلة الشخصية، ثم دققت وعولجت باستخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات، إضافة لاستخدام برنامج (ARC VIEW 3.1) في عمل الخرائط الواردة في الرسالة.

وكشفت الدراسة عن أهمية الصناعات ومكانتها في المدينة، على مستوى المحافظة ومحافظات الضفة الغربية وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

1. تستحوذ مدينة الخليل على 55.7% من مجموع المنشآت الصناعية التحويلية في المحافظة.
2. يشكل العاملون في القطاع الصناعي في المدينة نسبة 63.6% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في محافظة الخيل.
3. تتركز في مدينة الخليل صناعات دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية وصنع المنسوجات والطباعة وصنع الفلزات القاعدية.

4. يتضح ارتفاع نسبة إسهام الصناعات اللافلزية البالغة 30% من إجمالي القيمة المضافة في المحافظة.

5. تمثل الصناعات الجلدية والنسيج المرتبة الأولى للصناعات في المدينة، تليها الصناعات المعدنية التي تحتل المرتبة الثانية وصناعات الخشب والأثاث في المرتبة الثالثة.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- ضرورة تنظيم القطاع الصناعي لإنهاء الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية.
- العمل على تفعيل الاتفاقات الاقتصادية مع الدول العربية وتعديل الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل.
- العمل على رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية المحلية حتى تستطيع المنافسة في ظل الأسواق الحرة.

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الأول

الإطار النظري

المقدمة:

تحرص الدول النامية على تنمية القطاع الصناعي الذي يعتبر من أسس التقدم في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1]، لذا تحذو الدول النامية حذو الدول المتقدمة، حيث أدى تطور الصناعة في الدول المتقدمة إلى إحداث تغيرات جذرية في نواحي الحياة المختلفة للسكان وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ونمو قطاع الخدمات بفروعها المختلفة ليصبح أهم القطاعات الاقتصادية في كل الدول، وتصل إلى مراتب عالية في التقدم والازدهار في مختلف أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن المشاكل الهائلة والمتراكمة التي تعاني منها الدول النامية في الوقت الحاضر تنبع من الزيادة السكانية المضطردة والبطالة وانخفاض مستوى الدخل وعدم القدرة على إحداث التنمية، إضافة للمشاكل التعليمية والصحية والبيئية وخضوعها لفترات طويلة من أنواع الاستعمار المختلفة، التي دفعت هذه الدول إلى التفكير في عملية التصنيع كحل ناجح وشافٍ للتخلص من هذه المشكلات.

ومما استرعى اهتمام الباحث في هذا الموضوع الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من هذا العالم الذي تسوده الكثير من المشاكل الآنفة الذكر بسبب خضوعه لفترات طويلة من أنواع الاستعمار المختلفة وغياب التنمية منذ الانتداب البريطاني وصولاً للاحتلال الإسرائيلي، وما أفرزته السياسات العثمانية والحكم الأردني، مما أفقده المقومات الرئيسية للصناعات الحديثة من خلال الممارسات اليومية والسياسات الاقتصادية الصناعية المدروسة، مما ساهم في ظهور آثار مدمرة منها انتقال رأس المال الفلسطيني إلى الخارج واتجاه العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي أو الهجرة إلى الدول العربية المجاورة.

---

(1) السماك، محمد أزهر سعيد: **اقتصاديات المواقع الصناعية –دراسة الجدوى** - دار زهران، عمان، 1998.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية 1967، اتبعت إسرائيل سياسة اقتصادية تقوم على ربط الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي حيث لم تتوفر أي سياسة مالية أو نقدية أو خطط تطويرية واضحة لخدمة الاقتصاد الفلسطيني، كما أقامت سلطات الاحتلال العوائق والقيود وأصدرت الأوامر العسكرية التي تهدف إلى منع تطور الاقتصاد الفلسطيني بحيث لا يصبح قادراً على الحياة، وبهدف استغلاله ونهب ما فيه من موارد بشرية واقتصادية، مستغلة الظروف السياسية التي أفرزتها انتفاضة الأقصى، وإقامة جدار الفصل العنصري وما له من آثار سيئة على الواقع السكاني والاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وفي دراسة جغرافية الصناعة في مدينة الخليل سيتناول الباحث العديد من الجوانب الهامة، على سبيل المثال لا الحصر، ودراسة واقع الصناعة في مدينة الخليل والتعرف إلى الأثار الاقتصادية والاجتماعية على السكان في المدينة وتأثير الجدار على هذه الجوانب من وجهة نظر جغرافية اقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تضم محافظة الخليل النسبة الأكبر من أعداد السكان في الضفة الغربية، والبالغ 450 ألف نسمة[1]، وهذا يعني توفر الأيدي العاملة والسوق الواسع للمنتوجات الصناعية، وهذا يعني توفر الأيدي العاملة والسوق الواسع للمنتوجات الصناعية، وتتلخص مشكلة الدراسة في تحديد المشاكل التي تعاني منها لوضع الحلول للنهوض بالقطاع الصناعي في المدينة.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية

1. ما العوامل التي ساعدت على قيام الصناعة؟
2. ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف والإنتاج والقيمة المضافة والتجارة؟

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعدد السكاني**، رام الله، فلسطين، 2000، ص81.

3. ما هي المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في المدينة؟

4. ما أثر الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الصناعي في المدينة؟

5. ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد موضع المنشأة الصناعية في المدينة؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من عوامل عدة:

1. تساهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على المقومات الطبيعية والبشرية للصناعة.

2. توفر هذه الدراسة قاعدة من البيانات والمعلومات عن الصناعة في المدينـــة والمـــشاكل التي تعاني منها الصناعة لوضع الخطط التنموية لتطوير القطاع الصناعي في المدينة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. الوقوف على التطور التاريخي للصناعات في مدينة الخليل.

2. الوقوف على واقع الصناعة في مدينة الخليل من حيث تطورها ومساهمتها في التوظيف والإنتاج والقيمة المضافة.

3. تحديد التنوع والتخصص الصناعي للمدينة.

4. معرفة تباين الوحدات السكانية للنشاط الصناعية داخل المدينة.

5. تحديد الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والتركيب التعليمي للعمالة.

6. معرفة العوامل التي تؤثر على تحديد موقع المنشأة الصناعية.

7. تحديد المشاكل التي تعاني منها الصناعة في مدينة الخليل.

8. بيان أثر الاحتلال الإسرائيلي على الصناعات في المدينة متمثلاً في الإجراءات والممارسات التي تساهم في ذلك.

مبررات الدراسة:

1. يمكن الإفادة من المعلومات من منطقة الدراسة في توظيف الأيدي العاملة نظراً لكبر الظهير السكاني من خلال تطوير الصناعة فيها.
2. بما أننا نتجت عن نبحث شاملة ومستقبل واعد للصناعات من أجل استقطاب الكفاءات البشرية وتطوير الصناعة في المدينة.

منهجية الدراسة وأدواتها:

قام الباحث بمعالجة جوانب هذه الدراسة من خلال استخدام الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي الذي يعتبر مهماً في التعرف إلى الحقائق الجغرافية القائمة في المكان وما يتصل بها من ظاهرات وذلك من خلال ما يلي:

1. التقارير والنشرات والإحصاءات الصادرة عن مجموعة من المؤسسات الرسمية كوزارة الصناعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومكاتب العمل العاملة في المدينة ومراكز البحوث المختلفة التي لها علاقة بهذا الموضوع.
2. المراجع المكتبية ذات العلاقة بموضوع الصناعة وجغرافية الصناعة، إضافة إلى بعض المراجع التاريخية التي تناولت منطقة الخليل من الناحيتين التاريخية والجغرافية.
3. الدراسة الميدانية، التي تعتبر أساسية في الحصول على البيانات المطلوبة من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسات الصناعية في المدينة، بواسطة الاستبانة والمقابلات.
4. المعالجة والتحليل للبيانات معتمدة على تقسيم مدينة الخليل إلى ثلاث قطاعات وهي:

   - خارج البلدة القديمة، (شمال المدينة).

- خارج المدينة القديمة (غرب البلدة القديمة).

- خارج البلدة القديمة (جنوب المدينة).

الدراسات السابقة:

الصناعة هي تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية، أو بعمليات كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنجزت بآلات ميكانيكية تحركها قدرة، أو أنجزت بالأيدي في بعض المصانع او الورش أو البيوت، أما جغرافية الصناعة؛ فهي فرع من فروع الجغرافية الاقتصادية تعنى بدراسة المواقع الصناعية وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها، إضافة لدراسة أنماط التوزيع الجغرافي وتباين أسبابه وصوره، ويمكن إجمال ما توصلت إليه هذه الدراسة التي تناولت جغرافية الصناعة في دول الجوار كالأردن، وكذلك في فلسطين، لتكون إطاراً نظرياً للدراسة وهي:

أولاً: الدراسات المحلية:

ظهرت في فلسطين مجموعة من الدراسات التي تدرس القطاع الصناعي من وجهة نظر اقتصادية ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

1 - دراسة القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية[1]:

حيث تناولت الدراسة أوضاع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1967 ومدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الصناعة، وأظهرت الدراسة النتائج الآتية:

- انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في مجمل الناتج المحلي بسبب سياسة الاحتلال في هدم البنية الأساسية لقطاع الصناعة ومنعه قيام أية صناعة منافسة للصناعة الإسرائيلية.

- يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بعد القطاع الزراعي.

(1) **مجلة صامد الاقتصادي**، ع72، نيسان - أيار، 1988. ص19 -142.

- يعمل في قطاع الصناعة (16.6%) من عمال الضفة الغربية.

- تناولت الدراسة أهم الفروع الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمشاكل التي يعاني منها كل فرع صناعي فيها.

2 - الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتليين[1]، خلصت إلى ما يلي:

- أن حجم الفعاليات الصناعية كان محدوداً في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة ما قبل عام 1967.

- تعرض القطاع الصناعي في فترة ما بعد الاحتلال إلى سلسلة من السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي عملت على الحد من نموه وتطوره.

- نتج عن العمل داخل إسرائيل والهجرة إلى الخارج استنزاف العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- يغلب على الصناعات القائمة الطابع الحرفي والصناعات التحويلية.

- سجلت الدراسة تراجعاً ملحوظاً في القطاع الصناعي في ما بعد الاحتلال.

3 - الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة[2]، توصل الباحث إلى عدة أمور أهمها ما يلي:

- يعاني القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة من ضعف النمو.

- تعرض المؤسسات الصناعية إلى خسارة كبيرة بسبب اعتمادها على المبادرة الفردية.

---

(1) حردان، طاهر: **الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين**، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، 1982م.

(2) أبو كشك، بكر: الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع33، بيروت، 1981م.

4 - الصناعة في قطاع غزة المحتل[1]، توصلت الدراسة إلى:

- إن الصناعة التحويلية في قطاع غزة حديثة العهد حيث لم تكن هناك صناعات تذكر قبل عام 1948م.

- بدء التصنيع في قطاع غزة بعد عام 1960م.

- من أكثر أشكال الملكية للمنشآت الصناعية هي الملكية الفردية.

5 - صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين[2]، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- قدرة الرأسمال الفلسطيني على تطوير نفسه والنهوض بالصناعات الوطنية إلى المستوى العالي.

- من أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ضعف الأسواق المحلية والإسرائيلية.

- قدرة صناعة الأدوات الزراعية الحديثة على منافسة الصناعات الأوروبية.

6 - فرص وإمكانية التصنيع في فلسطين[3]، حيث خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 8%، وفي القطاع الزراعي ما نسبته 30%، وكذلك ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف حيث بلغت 15% من إجمالي القوى العاملة في فلسطين والقطاع الزراعي 26%.

- تتركز المنشآت الصناعية والعمالة الصناعية في صناعة المنتوجات الغذائية والمشروبات وصناعة المنتجات المعدنية، وصناعة الملابس والمنسوجات.

-أن المنشآت الصناعية الفلسطينية صغيرة الحجم من حيث الأيدي العاملة.

---

(1) طه، صبرية: **الصناعة في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، 1993م.

(2) أبو الرب، محمود: **صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين**، 1990م.

(3) نصر، محمد: **فرص وإمكانية التصنيع في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، 1997م.

- تميزت المنشآت الصناعية في الغالب بأنها ورش حرفية ومحلات صغيرة الحجم يعمل فيها أصحابها وأفراد عائلاتهم بالإضافة لعامل أو عاملين بالأجرة.

- من حيث الشكل القانوني فإن معظم هذه المنشآت الصناعية عبارة عن مشاريع فردية أما الشركات المساهمة العامة فتمثل نسبة ضئيلة من مجموع عدد المؤسسات.

- يتواجد حوالي ثلث المنشآت الصناعية في قطاع غزة والباقي في الضفة الغربية، ويذكر أن معظم المنشآت الصناعية في الضفة الغربية في منطقة نابلس والخليل ورام الله.

- ضعف الصادرات والواردات الصناعية فهي تعتمد بشكل كبير على إسرائيل ضمن ترتيبات التعاقد في الباطن، وتركز الصادرات في صناعة الملابس والمنسوجات والأحذية والأثاث، وبعض المنتجات الغذائية.

7 - دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية[1]، توصلت الدراسة إلى أنّ:

- السياسات التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية أدت إلى تشويه القطاع الصناعي وضعفه خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 10%، وفي العمالة 17%، وكذلك انخفض عدد المؤسسات الصناعية أكثر من 5000 مؤسسة لعام 1968م، إلى حوالي 3700 مؤسسة عام 1991م.

- رغم مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وقيامها بمشاريع التنمية الصناعية كانت الإجراءات الإسرائيلية تقف حجر عثرة أمام هذه المشاريع.

- اندلاع انتفاضة الأقصى أدى إلى ضعف الطلب على السلع الصناعية الفلسطينية بسبب انخفاض القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض النفقات الجارية للسلطة الوطنية.

---

(1) نصر، محمد: **دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله ، 2002م.

8 - هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية[1]، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- إن 95% من المؤسسات الصناعية تعمل في قطاع الصناعات التحويلية.

- صغر حجم المنشآت الصناعية العاملة، إذ إن 90% من هذه المنشآت توظف أقل من خمسة عمال، وأن 87% من هذه المنشآت هي منشآت فردية.

-تعاني الصناعة الفلسطينية من مشاكل عدة؛ منها ما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية، وضعف الترابطات الأمامية، وارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالاستيراد والتصدير، وضعف الدور الذي تلعبه المؤسسات المساندة.

- عملت انتفاضة الأقصى على خفض الطلب على المنتجات الصناعية الفلسطينية في السوق المحلية والخارجية، وزيادة تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والتوزيع والتسويق.

9. صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والإقليمية العالية[2]، وقد خلصت الدراسة إلى:

- تواجه صناعة الأحذية تحديات كبيرة ستؤثر في قدرتها على الاستمرارية والنمو منها، تزايد حدة المنافسة مع الأحذية المستوردة وخاصة من دول شرق آسيا، والتراجع الكبير في نشاطات التعاقد من الباطن في المناطق لصالح الشركات الإسرائيلية، وصغر حجم السوق الفلسطيني ومعوقات الحصول على المواد الخام والمواد المكملة.

- صغر حجم المؤسسات الصناعية في هذا المجال حيث بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة نحو 4.5 عامل لكل مؤسسة.

---

(1) مكحول، باسم؛ عطياني، نصر: **هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس، رام الله، 2004م.

(2) مكحول، باسم: **صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والاقليمية والعالمية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله، 2000م.

- أما بالنسبة للشكل القانوني لملكية المنشآت فإن 91% من المنشآت العاملة بالضفة الغربية هي مؤسسات فردية، و9% مؤسسات مشتركة، أما في قطاع غزة فإن 93% مؤسسات فردية والباقي مؤسسات مشتركة.

- من حيث التوزيع الجغرافي فإن معظم هذه المنشآت في محافظة الخليل تليها محافظة نابلس.

10. القدرة التنافسية والصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها"[1]، وقد خلصت الدراسة إلى:

- يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية شملت معظم قطاعاته ويمكن أن يكون سبب ذلك تعمد إسرائيل ربط الاقتصاد الفلسطيني الضعيف، والاقتصاد الإسرائيلي القوي، ليس على أساس المصالح المتبادلة أو المشتركة، بل على أساس تبعية هذا الاقتصاد للاقتصاد الإسرائيلي من أجل خدمة أغراض سياسية وأمنية قومية إسرائيلية، وما زاد الوضع سوءاً هو توقيع الجانب الفلسطيني على اتفاقية باريس الاقتصادية التي كرست وجهة النظر الإسرائيلية بشرعية فلسطينية، وجعلت الاقتصاد الفلسطيني حبيساً لأهواء وأمزجة الإسرائيليين.

- تعتبر الصناعات الغذائية الفلسطينية من أهم الصناعات الفلسطينية، وذلك لاستيعابها لعدد كبير من العمال، وحجم استثماراتها العالية نسبياً، واستخدامها لكثير من منتجات القطاع الزراعي.

- تعاني الصناعات الغذائية من عدة مشاكل ومنها:

أ. كبر حجم المواد الخام المستوردة اللازمة للصناعة.

ب. انخفاض المهارات المتخصصة في هذا النوع من الصناعات.

ج. اعتمادها على الآلات المستعملة من إسرائيل، أو تلك التي تم تجديدها في إسرائيل، أو استيراد الجديد منها عن طريق وكلاء إسرائيليين.

---

(1) الحاج مصطفى، لؤي: **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.

د. انخفاض معدل صادراتها بالمقارنة مع بعض القطاعات الصناعية الأخـرى، بـسبب عـدم قدرتها على الحضور الدولي لمنتجاتها.

ثانياً: الدراسات العربية:

لكي تكون الدراسة مرتبطة بالمتغيرات العربية يمكن اجمال ما توصلت إليه هذه الدراسات:

1 - الصناعات الغذائية في محافظة عمان[1]، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- اعتماد الصناعات الغذائية على المواد الخام المستوردة من الخارج، إذ بلغت نسبة الاسـتيراد 89.6%.

- وفي اختيار المواقع الصناعية جاء عامل السوق في المقدمة ثم البنيـة التحيـة ورأس المـال والمواد الأولية.

2 - **تصنيع مدينة العقبة**[2]، حيث توصل الباحث إلى ما يلي:

- تتميز الصناعات في العقبة بحداثة العهد.

- الصناعات في مدينة العقبة صغيرة الحجم.

- معظم أرباب الصناعة من المهاجرين إلى الأردن.

- يتميز أرباب الصناعة بمتوسط عمر منخفض ومستوى تعليمي منخفض حيث يـتعلم هـؤلاء مهنتهم من خلال الممارسة لها.

- هناك مشاكل تعانيها الصناعة في العقبة منها الموقع وصغر حجم السوق وطبيعـة التنظـيم، وضعف الخدمات.

---

(1) الصالحي، عبد المعطي: **الصناعات الغذائية في محافظة عمان**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الأردنية، عمان، 1996م.

(2) برهم، نسيم: **تصنيع مدينة العقبة** –دراسة في جغرافية الصناعة - مجلة دراسات، مج44، ع1، 1992.

3 - **تصنيع المناطق الهامشية في الأردن –دراسة تطبيقية علـــى محافظـــة المفـــرق**[1]، وقـــد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- هناك عوامل أدت إلى توطن الصناعة في محافظة المفرق حيث وجود بعض المواد التعدينية والإنتاج الحيواني وكونها معبراً حدودياً مع العراق.

- إن النسبة الأكبر من الصناعات هي من النوع الحرفي.

- انخفاض مستوى أجور العاملين في الصناعة في المحافظة.

-تعاني الصناعة من عدة مشاكل منها عدم اكتمال البنية الأساسية للصناعة مثل قطـــاع النقـــل والاتصالات الداخلية والخارجية وقلة تنوع الصناعات.

4 - الصناعة في منخفض البقعة[2]، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- تمثلت عوامل اختيار الموقع الصناعي في منخفض البقعة بالـــسوق بالدرجـــة الأولـــى، ثـــم المواصلات ثم القرب من مكان سكن المستثمر، يليه سعر الأرض، وتوفر الأيدي العاملة.

-هناك مشكلات واجهت الصناعة أدت إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة بلغت نسبتها 31% من الطاقة الممكنة وتمثلت المشكلات فيما يلي:

1. ضعف السوق الأردني وصعوبة التسويق الخارجي.

2. صعوبة استيراد المواد الأولية.

3. المنافسة الأجنبية والمحلية

---

(1) الكيلاني، نافذ: **تصنيع المناطق الهامشية في الأردن**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الأردنيـــة، عمـــان، 1991م.

(2) مسعد، محمود: **الصناعة في منخفض البقعة**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م.

- تعاني الصناعة من ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين فروعها المختلفة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- انخفاض أجور العاملين.

5 - الصناعة في بلدية بنغازي[1] وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الصناعات التي توجد في البلدة هي صناعات تحويلية استهلاكية وقد استحوذت المصانع الصغيرة على حوالي 50% من مجموع المصانع، والمصانع المتوسطة 31%، أما المصانع الكبيرة فقد استحوذت على 19% من عدد المصانع.

- تعاني الصناعة من عدة مشاكل تتمثل في نقص الأيدي العاملة الفنية، ونقص المواد الخام، وقطع الغيار، وانقطاع التيار الكهربائي، عنها في بعض الأحيان أثناء عملية الإنتاج.

ثالثاً: وهناك دراسات عرضت لموضوع الصناعة من وجهة نظر جغرافية ظهرت في فلسطين، ويمكن اجمال ما توصلت إليه هذه الدراسات:

1. دراسة أحمد اغريب بعنوان: إقليم الخليل –دراسة في الجغرافيا الاقتصادية[2] - وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أن 25.1% من المنشآت الصناعية تأسست قبل عام 1967م و25.9% بين عامي 1968 - 1993م، و39% بعد عام 1994م.

- من حيث حجم المنشآت الصناعية فإن 29.4% من المنشآت الصناعية مؤسسات صغيرة، 40.7% مؤسسات متوسطة، و29.9% منشآت كبيرة الحجم.

- بلغ مقياس التنوع الصناعي لمحافظة الخليل 0.21% وهذا يشير إلى التخصص الصناعي.

---

(1) ضو، سالم: **الصناعة في بلدية بنغازي**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس، 1990م.

(2) اغريب، أحمد: **إقليم الخليل –دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2003م.

- جاء عامل ملكية الأرض في المرتبة الاولى في اختيار موقع المنشآت الصناعية في المرتبة الثانية القرب من السوق، والمرتبة الثالثة القرب من العمال.

2. الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن[1]، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تميزت الصناعة بالضفة الغربية بعدم التوازن والانسجام في توزيعها بين المناطق المختلفة، حيث تكاد تنحصر هذه الصناعات في مديني القدس ونابلس وبدرجة أقل بكثير في الخليل.

- أدى التركيز الصناعي في الضفة الغربية وانحصاره في مدن القدس، ونابلس، والخليل إلى آثار هامة منها:

ظواهر اقتصادية؛ كاختلاف المستوى المادي لسكانها واختلاف درجة تطور العلاقات الإنتاجية والقوى المنتجة.

ظواهر اجتماعية؛ وتمثلت في تخلف الأوضاع العامة في ريف الضفة الغربية، وفي كثير من مدنها بما فيها مدينة الخليل، وكذلك بروز ظاهرة الهجرة من المناطق المختلفة وخاصة من الريف إلى المدن الكبيرة، مما نجم عنه مشاكل كثيرة كزيادة حجم البطالة، وحدة أزمة السكان، وارتفاع الإيجارات، أما الريف فقد خسر كثيراً من القوى المنتجة فيه، مما أدى إلى عرقلة استثمار الموارد المتاحة فيه بشكل أفضل.

3. جغرافية الصناعة في محافظة نابلس[2]**:**

وقد دلت نتائج هذه الدراسة على توفر معظم مقومات الصناعة وإمكانية تطويرها في منطقة نابلس عن طريق الاستيراد المباشر لبعض المواد الخام اللازمة، كما بينت هذه الدراسة أهمية الصناعات ومكانتها في محافظة نابلس بالنسبة للمحافظات الفلسطينية، حيث احتلت نابلس

---

(1) عناب، وائل: **الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن**، (رسالة ماجستيرغير منشورة) ، جامعة القاهرة، القاهرة، 1979م.

(2) الجمل، هاني: **جغرافية الصناعة في محافظة نابلس**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003م.

المرتبة الثانية في معظم الصناعات بعد محافظة غزة، بالإضافة إلى احتلالها المركز الأول في صناعات كثيرة على مستوى محافظات الضفة الغربية ومن ذلك:

- من حيث أعداد المنشآت الصناعية في المحافظة تمثل ما نسبته 18.1% من المنشآت العاملة في المحافظات الفلسطينية.

- بلغت نسبة العاملين في الصناعة 16.1% من مجمل العاملين في صناعات الضفة الغربية.

- تشكل الإيرادات من قطاع الصناعة ما نسبته 17.3% من الإجمالي العام للمبيعات في النشاط الصناعي في الأراضي الفلسطينية.

- تمثل الصناعة التحويلية في محافظة نابلس 16.8% من الصناعات التحويلية في المحافظات الفلسطينية.

4 - الصناعة في محافظة جنين[1]، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- تعد الصناعة حديثة العهد في المحافظة.

- تركز الصناعات الرئيسية في المدينة.

- العشوائية وعدم التخطيط في التوزيع الجغرافي للصناعات في المحافظة.

-افتقار اقتصاد القطاع الصناعي في المحافظة إلى الروابط الأمامية والخلفية.

- وجود طاقة إنتاجية عاطلة بسبب الواقع الاقتصادي السيئ الذي تعيشه المحافظة.

- ارتباط القطاع الصناعي بالمحافظة بالاقتصاد الإسرائيلي.

- إن هناك مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في تأسيس مناطق صناعية في المحافظة.

---

(1) غانم، مصطفى: **الصناعة في محافظة جنين**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1997م.

5 - محددات الموقع الصناعي في محافظة طولكرم[1]، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- يوجد في المحافظة بعض المقومات وهي الموارد البشرية والمستوى التعليمي وتوافر بعض الخامات الفلزية التي تستخدم في الصناعات الإنشائية.

- الصناعة في محافظة طولكرم حديثة العهد وقد نمت في فترة التسعينات بينما كانت قبل ذلك ورش صناعية صغيرة.

- تتميز المنشآت الصناعية بالعشوائية.

- تعاني الصناعة في المحافظة من مشكلة التسويق.

6 -"المحاجر وصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية[2]، وقد خلصت الدراسة إلى:

- أن صناعة الحجر في الضفة الغربية هي من الصناعات القديمة جداً، حيث بدأت بوسائل بدائية منذ 300ق.م.

- ارتفاع حجم الاستثمارات الرأسمالية في قطاع صناعة الحجر، حيث احتلت محافظة نابلس وجنين المرتبة الأولى بحجم الاستثمارات.

- ارتفاع أجور العاملين في هذا القطاع مقارنة بمثيلتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- قلة نسبة الإناث العاملات في هذه الصناعة حيث بلغت 10% من مجموع العاملين، واقتصر عملهن على الأعمال المكتبية فقط.

- لا يزال للاحتلال الإسرائيلي أثر واضح على هذه الصناعات بالرغم من قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

(1) عبد الهادي، إياد: **محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999م.

(2) الشلة، عصام: **المحاجر وصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999م.

- لصناعة الحجر آثار سلبية على البيئة وذلك بإضرارها بعناصر البيئة الطبيعية والبشرية على حد سواء.

7 -"دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي – حالة دراسية حول صـــناعة الحجر في محافظة جنين -[1]، وقد خلصت الدراسة إلى:

- من حيث الشكل القانوني لملكية المنشآت بلغت نسبة المنشآت ذات الملكية الفرديـــة 63.5%، و34.1% ملكية عائلية، 2.4% مساهمة خاصة.

- تعاني المنشآت العامة من مشكلة التخلص من مخلفاتها السائلة والصلبة.

- من حيث عدد العاملين في المنشأة فإن 64% من المناشير تضم ثمانية عمال فأكثر، و30.6% تضم سبعة عمال فأقل، و4.7% تضم أربعة عمال فأقل.

الخلفية الجغرافية:

تقع محافظة الخليل في الطرف الجنوبي الغربي للضفة الغربية والشكل التالي (خارطة رقـــم 1) يوضح منطقة الدراسة.

(1) الساعد، يوسف: **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

خارطة رقم (1). مدينة الخليل

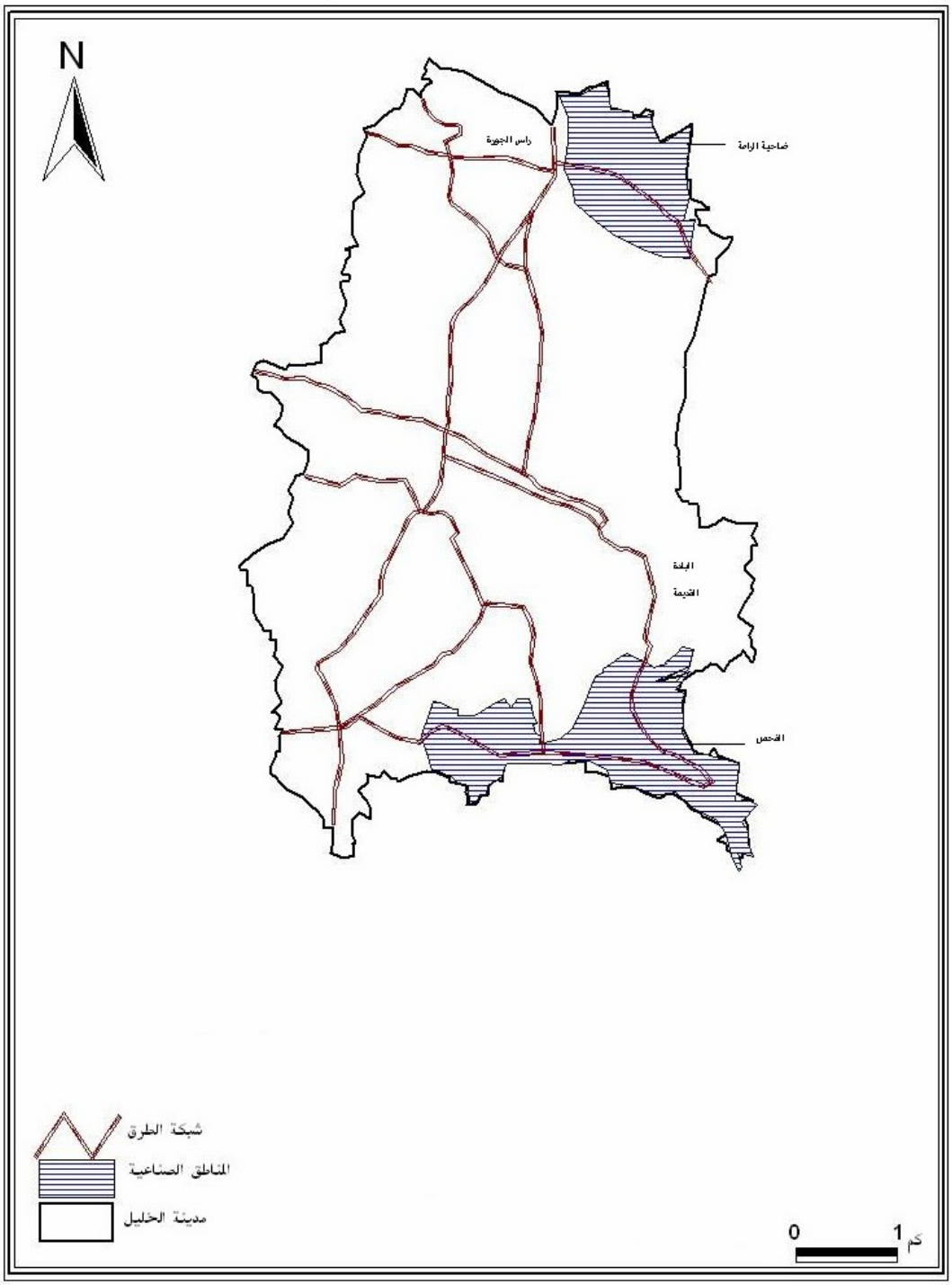

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بلدية الخليل، وحدة نظم المعلومات الجغرافية.

ويحد مدينة الخليل من الشمال حلحول وبيت أمر وأجزاء من سعير وصوريف، ومن الجنــوب يطا والسموع والظاهرية وأجزاء من أراضي دورا، ومن الشرق بني نعيم والشيوخ وأجزاء من

أراضي سعير ومن الغرب آذنا وترقوميا وبيت كامل وتفوح وأجزاء من أراضي دورا (انظـــر الخريطة رقم (2).

خارطة رقم (2). محافظة الخليل

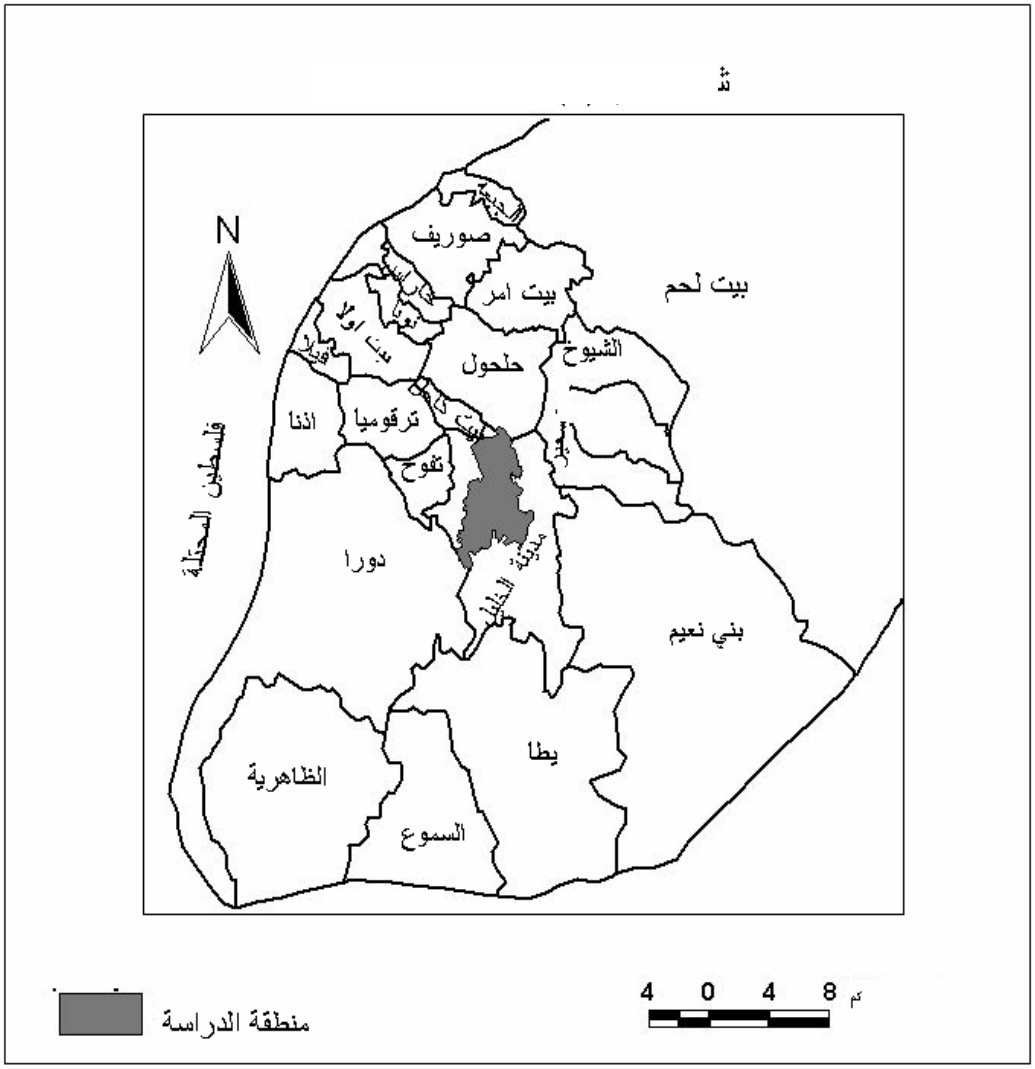

المصدر: عمل الباحث باعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دليل التجمعات السكانية الفلسطينية، ص88.

تقع مدينة الخليل على دائرتي عرض 31.31 شمالاً، 31.40 جنوباً، وتبلغ مساحة مدينة الخليل 74400 دونم[1].

(1) جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني، **دليل التجمعات**، 1997، ص104.

أما مناخ محافظة الخليل فإن موقعها بين درجتي عرض (10´ .31°/40´ . 31°) تقريبا تأثر مناخ المنطقة بالمناخ السائد في فلسطين وهو مناخ البحر المتوسط فوق المداري والمتميز بالحرارة والجفاف صيفاً والمعتدل والماطر شتاءً [1].

ويبدأ فصل الصيف في شهر أيار وينتهي في أيلول حيث يبلغ متوسط درجة الحرارة ما بين (15 -16) درجة مئوية ومعدل درجة حرارة الصيف تبلغ 21 درجة مئوية حيث تصل درجة الحرارة القصوى إلى 38 درجة مئوية، أما في الشتاء فينخفض المعدل ليصل إلى 7 درجات مئوية وقد تصل أحياناً إلى ما دون الصفر المئوي مما يساعد على تساقط الثلوج فوق المرتفعات التي يزيد ارتفاعها على 800م تقريباً[2].

وتبدأ الأمطار بالهطول بين شهر تشرين أول وأيار، فهي أمطار خريفية وشتوية وهي الأغزر ثم الربيعية متفرقة ويصل معدل سقوط الأمطار إلى حوالي 600ملم سنوياً، مع انخفاض تدريجي على بعد 1كم من الجهة الشرقية من 200 ملم سنوياً إلى 50 ملم سنوياً حتى شاطئ البحر الميت الغربي[3].

أما الرياح السائدة في الشتاء فهي الرياح العكسية الغربية الماطرة والرياح الشمالية الغربية والرياح الشرقية، أما في فصل الصيف فتهب الرياح التجارية الشمالية الجافة والرياح الشمالية الشرقية والشرقية الجافة والحارة نسبياً.

الخلفية التاريخية والاجتماعية:

الخليل مدينة تاريخية كغيرها من المدن الفلسطينية التي نشأت في موضع له خصائصه المميزة والواضح أن الخصائص قد ساهمت في نشوء المدينة ونموها وتطورها، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في الوقت الراهن، وبالرغم من تطرف موقع الخليل مقارنة بالمراكز العمرانية الرئيسية في الضفة الغربية إلا أنها تأخذ مركزاً وسطاً نسبياً بالنسبة للقرى الرئيسية في محافظة

(1) الحوامدة، عبد النبي رجوب محمود: **الزراعة في محافظة الخليل، رابطة الجامعيين**، الخليل، 1992، ص31.

(2) أبو سرية، عبد الحافظ: **زلزال الخليل**، مكتبة زلوم، 1997، ص14 -15.

(3) هيئة الاستعلامات الفلسطينية، **بحث في مناخ مدينة الخليل**، بيانات غير منشورة، 1997، ص16.

الخليل، وبسبب غنى إقليمها بالإنتاج الزراعي شجع على تركز العديد من الـصناعات، وتقـوم المدينة بمجموعة من الوظائف التي تمارسها على مستوى الاقليم، ومن هذه الوظائف:

الوظيفة الصناعية:

إذا كانت الصناعة مقياساً للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الحاضر ، فإن الصناعة في الخليل معروفة منذ القدم، منذ أيام الكنعانيين، حيث عرفوا العديد من الصناعات التقليدية، ويوجد في مدينة الخليل العديد من الصناعات كصناعة الأقمشة والنسيج والبسط والسجاجيد، والأكيـاس والصناعات الغذائية التقليدية مثل صناعة الدبس، والزبيب، واسـتخراج الزيـوت والـشعيرية وصناعة المخللات العربية، كما تمتاز مدينة الخليل بصناعة الفخار والزجاج والخزف والأحذية، والحجر، والرخام، وغيرها، ويوجد في مدينة الخليل منطقتان صناعيتان تقـع الأولـى جنـوب مدينة الخليل تعرف باسم (الفحص)، والثانية تقع شمال المدينة اسمها (ضاحية الرامة).

الوظيفة التجارية:

حظيت مدينة الخليل بمركز تجاري هام إذ يأتي إليها الفلاحون والبدو من المناطق المحيطة بهـا على الرغم من أنها فقدت نصف قضائها عام 1948، وزادت قوة هذا المركـز بعـد ارتفـاع مستوى المعيشة وتطور وسائل النقل فاتسعت الأسواق المركزية، وشملت معظم مساحة المدينـة القديمة، وبنيت أسواق متخصصة جديدة مثل سوق المدينة المنورة، وسوق الحميديـة، وسـوق فلسطين، وسوق الأندلس وسوق مكة.

الوظيفة الزراعية:

من الواضح أن موقع محافظة الخليل كحد فاصل بين النطاق الجاف والمعتدل الـدافئ وكـذلك ارتفاعها عن سطح البحر أدى إلى تنوع الإنتاج الزراعي حيث يزرع العنـب والتـين واللـوز والزيتون والحبوب، ويربي سكانها الماشية والأبقار.

الوظيفة الإدارية:

كانت الخليل تتبع إدارياً خلال الحكم العثماني إلى مدينة القدس التي كانت بدورها تتبع مباشرة للباب العالي في الاستانة، أما في عام 1922، فقد كانت ضمن اللواء الجنوبي الذي يضم أقضية غزة وبئر السبع ومجدل، وقامت سلطات الانتداب البريطاني بتعديلات عام 1939 حيث كانت قضاء من لواء القدس الذي يضم أيضاً القدس ورام الله، وبعد قيام الدولة العبرية عام 1948 خضعت الضفة الغربية إلى الحكم الأردني حيث قامت بتقسيم الضفة الغربية عام 1965 إلى ثلاث محافظات وهي: محافظة القدس، محافظة الخليل، ومحافظة نابلس، وكانت مدينة الخليل مركز المحافظة، وبلدة دورا مركز ناحية، وفي عام 1967 احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وقامت بتقسيم الضفة الغربية عام 1981 إلى ثمانية ألوية هي الخليل، وبيت لحم، وأريحا، ورام الله، والبيرة، وقلقيلية، وطولكرم، وجنين ونابلس.

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م تم توقيع اتفاقية خاصة بمدينة الخليل عام 1997م، حيث قسمت مدينة الخليل إلى جزئين:

الجزء الأول: وأطلق عليه (H1) (الخليل 1) وتبلغ نسبة مساحتها من مساحة المدينة 80%، يسكنها 100 ألف فلسطيني وهي تابعة إدارياً للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجزء الثاني: وأطلق عليه (H2) (الخليل 2) وتبلغ نسبة مساحتها 20% من مساحة مدينة الخليل، يسكنها 20 ألف فلسطيني، 400 مستوطن يهودي، تابعة إدارياً للاحتلال الإسرائيلي، والخارطة رقم (3) تبين ذلك.

خارطة رقم (3). اتفاقية الخليل، 1997.

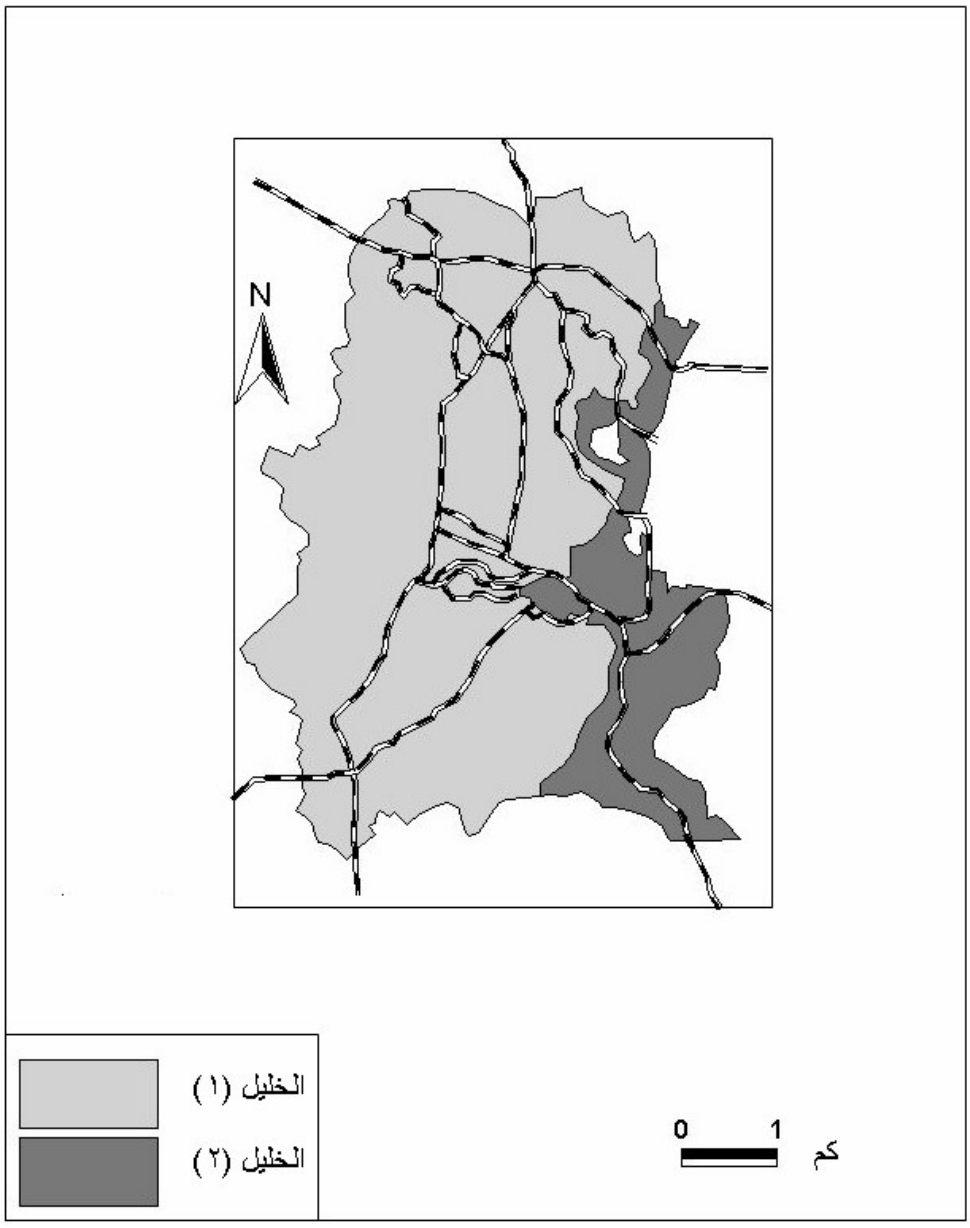

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على www.dalalsah.men.org/mabspages/hebrone1997.html

والتقسيمات الإدارية في محافظة الخليل، حسب تقسيمات السلطة الوطنية الفلسطينية فقد جـــاءت مقسمة إلى ثلاث مناطق وهي على النحو الآتي:

- منطقة الخليل وتضم إضافة إلى الخليل عدداً من القرى المحيطة بها.
- منطقة يطا والقرى المحيطة بها.

- منطقة دورا والقرى المحيطة بها.

ولا تزال هذه التقسيمات سارية حتى الآن.

الاستعمار الاستيطاني في مدينة الخليل[1]:

تقع على أراضي مدينة الخليل تسع مستعمرات استيطانية إسرائيلية وهي:

1. البؤرة الاستعمارية الاستيطانية في البلدة القديمة، وتبلغ مساحتها 4.187 دونماً، وقد تم تأسيسها عام 1967م.
2. كريات أربع، وتبلغ مساحتها 1300 دونماً، وقد تم تأسيسها عام 1968م.
3. رمات نامرية، وتبلغ مساحها 267 دونماً وقد تم تأسيسها عام 1978م.
4. الحرم الإبراهيمي، وتبلغ مساحتها 1.240 دونماً، وتم تأسيسها 1980م.
5. هداسا "الدبويا"، وتبلغ مساحتها 2.630 دونماً، وقد تم تأسيسها 1980م.
6. هارمنوح، وتبلغ مساحتها 25دونم، وتم تأسيسها عام 1982م.
7. حاجاي، وتبلغ مساحتها 208 دونم، وتم تأسيسها عام 1984م.
8. بيت رومانو (مدرسة أسامة بن المنقذ) وتبلغ مساحتها 5.390 دونماً، تم تأسيسها عام 1987م.
9. تل الرميدة، وتبلغ مساحتها 0.520 دونماً، وقد تم تأسيسها عام 1987م.

الوظيفة التعليمية:

على الرغم من تعدد المراكز السكانية في منطقة الخليل كوجود مدينة حلحول ودورا، يطا، بقيت مدينة الخليل تحتفظ بمركز المحافظة، حيث تتنوع مرافق التعليم من رياض الأطفال إلى

(1) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني، **دليل التجمعات السكانية**، محافظة الخليل، 1997، ص104.

المدارس الأساسية والثانوية والمعاهد، حيث يوجد معهد البولتيكنيك فلسطين الذي تأسس عام 1978م، وجامعة الخليل التي تأسست عام 1971م، وفرع لجامعة القدس المفتوحة.

محددات الدراسة:

1. متغيرات الدراسة: (المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) حسب أنواع الصناعات.
2. الوحدات المكانية: على مستوى مدينة الخليل عامة، ولا سيما وحدات مكانية ثلاث كما ورد في منهجية الدراسة.
3. عناصر الصناعة: جميع الصناعات في المدينة.
4. تصنيف الصناعات: حسب حجم المنشأة الصناعية في المدينة.

المفاهيم والمصطلحات:

فيما يلي بعض المفاهيم والمصطلحات التي سيتم توظيفها في الدراسة، وسيتم اعتماد هذه المفاهيم معتمداً على تعريفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حتى تسهل المقارنة في هذه الدراسة وهي[1]:

المصنع: وحدة إنتاجية تتميز بقطاع تمويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل الاستهلاك، وقد اعتبرت كل وحدة إنتاجية تشغل ثلاثة عمال فما فوق مصنعاً.

الورش الصناعية: وحدة إنتاجية تقدم خدمات إنتاجية معينة كورش غيار الزيت وغسيل السيارات.

المنشأة الصناعية: مؤسسة أو حيز منها تقع في موقع وحيد يمارس فيه نشاط إنتاجي واحد.

(1) الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني **تقرير المنشآت 1997**، ص2، 16، 20.

الإنتـــاج: هي عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية نتيجة ممارسة نـــشاط إنتاجي سواء كان رئيسياً أو ثانوياً.

جغرافية الصناعة: فرع من فروع الجغرافية الاقتصادية يعنى بدراســـة المواقـــع الـــصناعية وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها حيث هي دراسة أنماط التوزيـــع الجغرافـــي وتبـــاين أسبابه وصوره [1].

الجغرافية الاقتصادية: هي دراسة وصف الظاهرات الاقتصادية المختلفة على سطح الأرض ثم تحليلها والوقوف على التوزيع الجغرافي لهـــا وإدراك العلاقـــات المتبادلـــة بـــين الظـــاهرات الاقتصادية وعناصر البيئة الطبيعية والبشرية مع ربط كل ذلك مع بعضه البعض[2].

(1) شريف، إبراهيم وأخرون: **جغرافية الصناعة**، بغداد، 1981، ص3.

(2) الغريب، محمد إبراهيم: **الجغرافية الاقتصادية**، مكتبة الانجلو المصرية، ط6، 1992.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للصناعة في مدينة الخليل

الفصل الثاني

التطور التاريخي للصناعة في مدينة الخليل

تعد دراسة التطور التاريخي للصناعة في اقتصاد أي بلد أمراً ضرورياً من أجل تحديد مسارها واتجاهاتها في المستقبل؛ لأن معرفة هيكل الصناعة في السابق واتجاهاتها والعوائق التي كانت تعترض نموها تعتبر من الضروريات الأساسية لأية خطة تصنيع، أو تنمية صناعية لذلك البلد.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بصناعات منطقة الخليل كغيرها من مناطق الضفة الغربية قد وردت في السجلات والنشرات الرسمية على مستوى التقسيمات الإدارية من الدرجة الأولى للمحافظات، بينما تختص مثل هذه البيانات حسب المراكز البشرية كمدينة الخليل وغيرها، ويصدق هذا أسواء كان مصدر هذه البيانات سلطات الانتداب البريطاني أو دائرة الإحصاءات الأردنية، والإسرائيلية، والفلسطينية.

ويمكن تقسيم الفترات التاريخية التي مرت بها الصناعات الموجودة في مدينة الخليل إلى ما يلي:

أ. فترة الانتداب البريطاني.

ب. فترة الحكم الأردني.

ج. فترة الاحتلال الإسرائيلي.

د. فترة السلطة الوطنية الفلسطينية.

الصناعة في مدينة الخليل خلال فترة الانتداب البريطاني:

لم تشهد فلسطين في مطلع حكم الانتداب البريطاني وجود قطاع صناعي بالمفهوم والمقاييس العصرية الحديثة؛ فقد كان المجتمع الفلسطيني مجتمعاً ريفياً زراعياً اتسمت فيه مجموعة الصناعات التي أمكن إقامتها بأنها صناعات صغيرة حرفية عائلية أنشئت في ظل حاجات المجتمع القروي بدءاً بالعائلة الريفية، واعتمدت بالدرجة الأولى على المواد الأولية المتوفرة

محلياً لتلبية حاجات العائلة أو القرية، ولقد كان للسياسات العثمانية دور في جعل القطاع الصناعي على هذا الحال حيث لم تسع لتوفير فرص النمو الصناعي الفلسطيني.

وعليه فقد كانت الصناعات المنتشرة في فلسطين منذ مطلع القرن العشرين صناعات تحويلية تعتمد على تصنيع الإنتاج الزراعي كطحن الحبوب، واستخراج الزيوت النباتية بالإضافة إلى مجموعة الصناعات التي تشكل حاجة أساسية لكل المجتمعات الريفية الزراعية كالنسج ودباغة الجلود والحدادة والصناعات الخشبية وصناعة الصابون.

وقد كانت الخليل جزءاً من هذا المجتمع الريفي الزراعي، حيث كانت الصناعات في الخليل صناعات حرفية صغيرة كصناعة المواد الغذائية البسيطة مثل: الدبس وتجفيف المشمش وصناعة الفخار، إضافة إلى بعض الصناعات كالحدادة والنجارة، وقد أدخل اليهود صناعة المشروبات الروحية والتي كانت الخليل تحتل فيها المرتبة الأولى على مستوى فلسطين حيث كانت تصنع بطرق بدائية[1].

هكذا فإن القاعدة الصناعية لم تكن متوفرة في مطلع حكم الانتداب البريطاني، وقد اتسم القطاع الصناعي بالتخلف الشديد، وارتبط ذلك بسوء الإدارة العثمانية وعدم توفر وسائل النقل والمواصلات وانعدام التمويل الصناعي، وقلة عدد المهندسين، وعدم وفرة اليد العاملة المدربة لغياب التعليم الفني الصناعي، كذلك تخلف القطاع الزراعي وضعف حجم رأس المال المتاح للاستثمار في الصناعة.

وكغيرها من المدن الفلسطينية فقد تأثرت الصناعات في مدينة الخليل بكافة الظروف والعوامل التي مرت بها فلسطين وحكمت التطور فيها، وعليه فإن إلقاء الضوء على تطور الصناعة في الخليل خلال فترة الانتداب البريطاني لا يمكن أن يتم إلا من خلال توضيح التطورات التي حدثت للصناعة في فلسطين كلها خلال هذه الفترة.

فبعد هيمنة بريطانيا على فلسطين وما تبع ذلك من دعم للاستعمار الاستيطاني الصهيوني فيها، مارست السلطات البريطانية سياسات داعمة للمشروع الصهيوني حيث أدى ذلك إلى تغيرات في

(1).www.pnic.gov.sp/arabic/economy/intdab/ecom_intdab?html.

المجال الصناعي لدعم ركائز هذا المشروع، ومنذ ذلك الحين بدأ النمو المطرد للصناعة اليهودية التي أعاقت تطور الصناعة العربية الأمر الذي أدى إلى تراجعها وتعطيل عملية نموها.

وبدأت دائرة المشاريع الصناعية تتسع مع ظهور اليد العاملة الصناعية، كما برزت حركة نشطة لاستيراد الآلات وبعض المواد الأولية اللازمة للصناعة، ومن ثم بدأ التخلي عن التمركز ضمن دائرة القطاع الزراعي الفلسطيني، وقد اعتمدت الصناعة العربية في البداية على اليد العاملة في القطاع الزراعي، في الوقت الذي كان فيه المجتمع الصناعي اليهودي يستخدم اليد العاملة المهنية المدربة، ولعبت الهجرة اليهودية الوافدة إلى فلسطين دوراً رئيسياً في النهوض الصناعي اليهودي انعكس في إدخال مجموعة صناعات جديدة عام 1928م، مثل: الطباعة والأسنان الاصطناعية والمصنوعات الجلدية الزخرفية، وأنواع متطورة من المنسوجات[1].

وفي عام 1928م، أجري إحصاء للصناعة في فلسطين شمل كل المعامل ومحلات الصناعة وورشها التي تنتج مختلف السلع سواء كانت يدوية أو آلية، ولم يشمل الصناعات البيتية وأعمال المنافع العامة كالبناء والنقل، كما أنه كان انتقائياً، وقد بلغ عدد المنشآت التي شملها الإحصاء 3505 مصانع كانت موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (1) أهم الصناعات التي أحصيت عام 1928م في فلسطين

الصناعة	عدد المنشآت	النسبة المئوية
المقالع	132	3.8
الأدوات المعدنية	327	9.3
الصباغة	60	1.7
المنسوجات	357	10.2
الملابس وأدوات الزينة	813	23.2
المأكولات والمشروبات والتبغ	473	13.5
المواد الكيماوية والصناعات المتعلقة بها	581	16.6
الورق والقرطاسية والطباعة	103	2.9
الجلود والأحذية	67	1.9
التجارة	397	11.3

(1) .www.pnic.gov.sp/arabic/economy/intdab/ecom_intdab?html

(2) العامري، عنان: **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني 1900 -1970**، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981، ص105.

الصناعة	عدد المنشآت	النسبة المئوية
القرميد والحجارة والطين	148	4.2
صناعات متفرقة	37	1.1
الكهرباء	10	0.3
المجموع	3505	%100

المصدر: العامري، عنان: التطوير الزراعي والصناعي الفلسطيني1900 -1970، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981، ص105

فكما يتضح من الجدول رقم (1) فقد احتلت صناعة الملابس وأدوات الزينة المرتبة الأولى بنسبة 23.2%، من مجموع عدد المنشآت في عام 1928، وصناعة المواد الكيماوية والصناعات المتعلقة بها جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 16.6%، وصناعة المأكولات والمشروبات والتبغ المرتبة الثالثة بنسبة 13.5%، من المنشآت التي تم إحصاؤها.

وأثناء تلك الفترة بدأت تظهر الهيمنة الصناعية اليهودية على الصناعات الكبيرة والآلية، فاحتكر اليهود امتياز شركات الكهرباء، وقاموا بتأسيس مصنع الإسمنت في حيفا عام 1925م، كما تم تأسيس مصنع الزيوت النباتية والحيوانية في حيفا عام 1929 وأسست مطاحن فلسطين الكبرى في مدينة حيفا.

ومع دخول فلسطين في عقد الثلاثينات، ازدادت الهوة الصناعية بين القطاع الصناعي العربي وبين القطاع الصناعي اليهودي إذ انخفضت نسبة ما يملكه العرب من المصانع من 65% عام 1928 إلى 27.8% عام 1939م، وقد استمر التفوق الصناعي اليهودي بشكل واضح في عقد الاربعينات سواء من حيث رؤوس الأموال المستثمرة أو الكفاية الإنتاجية أو من حيث عدد المصانع حيث شكلت الصناعة المملوكة للقطاع اليهودي ما نسبته 55% من مجموع عدد المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في فلسطين عام 1942م.

ومما تقدم نلاحظ التفوق النوعي والكمي الذي أحرزه القطاع الصناعي اليهودي مقابل القطاع الصناعي العربي، بتأثير عوامل أهمها ما يلي:

1. تدفق رأس المال الغزير إبان الهجرة اليهودية.

2. الهجرة الوافدة من الكفاءات والخبرات وأرباب الصناعة المهاجرين.

3. التسهيلات التي قدمتها سلطات الانتداب البريطاني.

أما القطاع الصناعي العربي، فإنه لم يحقق إلا تقدماً طفيفاً وذلك للأسباب الآتية:

1. العقبات والعراقيل بسبب سياسات الانتداب البريطاني التي اعترضت مسيرتها، ومن أهمها منع سلطات الانتداب عرب فلسطين من استيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتهم وحرمانهم من الحصول على الامتيازات لاستغلال الموارد الطبيعية.

2. المنافسة الشديدة من الصناعات اليهودية.

3. قلة رؤوس الأموال المتاحة.

4. عدم توفر الخبرات والمهارات الصناعية.

لقد تأثرت مدينة الخليل بجميع العوامل التي أثرت على فلسطين عامة بسبب السياسات البريطانية في مجال القطاع الصناعي، حيث تركزت في الخليل في هذه الفترة الصناعات الزجاجية والجلود[1].

الصناعة في مدينة الخليل أثناء فترة الحكم الأردني من 1950 إلى 1967م:

عقب حرب عام 1948م، وقيام الدولة العبرية على أرض فلسطين لم يتبق من فلسطين التاريخية إلا الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية وأصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية.

وقد أدت هذه التطورات إلى تغير جغرافي واجتماعي واقتصادي في فلسطين، حيث أجبر معظم الفلسطينيين على مغادرة أرضهم إلى الدول المجاورة ودول العالم. وقد فرضت هذه الظروف

(1) أبو الشكر، عبد الفتاح وآخرون: **التصنيع في الضفة الغربية**، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، نابلس، ط1، 1991، ص23.

على الفلسطينيين أسلوباً ونمط حياة اجتماعية واقتصادية سواء في أرض الشتات أو من بقي منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من بقي تحت الحكم الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1948.

إن القطاع الصناعي في الضفة الغربية كان أكثر تطوراً من القطاع الصناعي في الضفة الشرقية عشية انضمام الضفة الغربية إليها تحت اسم المملكة الأردنية الهاشمية، ومثال على ذلك أنه في بداية الخمسينات لم يكن في الضفة الشرقية غير 153 مؤسسة صناعية يشتغل فيها 1171 عاملاً، بينما بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل 4 عمال فأكثر 254 مؤسسة تشغل 3562 عاملاً[1].

هذا الوضع تغير خلال الفترة 1948 -1967 حيث لوحظ تطور في القطاع الصناعي وخصوصاً الضفة الشرقية وذلك للأسباب الآتية:

1. تركز الاستثمارات الموجهة للتصنيع في الضفة الشرقية للأردن حيث كان الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي في الصناعة مخصصاً للضفة الشرقية، فمن أصل 5.445.139 دينار من حجم الاستثمار الحكومي في الصناعة وصل نصيب الضفة الغربية إلى 178.806 ديناراً أو ما يعادل 3.2% فقط[2]، وخلال وجود الضفة الغربية ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، لم تسمح السلطات المختصة بالترخيص لإنشاء أي مشروع يتجاوز 10آلاف دينار، ولذلك لم يتجاوز الاستثمار في الضفة الغربية من مجمل الاستثمار في المملكة بشكل عام الثلث، إذ منع الفلسطينيون من الاستثمار في الضفة الفلسطينية بالقانون وذلك لإفساح المجال أمام شرق الأردن للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي[3].

---

(1) أبو الشكر، عبد الفتاح وآخرون: **التصنيع في الضفة الغربية**، مرجع سابق، ص23

(2) العامري، عنان: مرجع سابق، ص124.

(3) E.kanovsky, Economic Development, of Jordan, Telaviv University Publishing projects. 1976, p.95.نقلاً عن اغريب، أحمد، **إقليم الخليل دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، الجامعة اللبنانية، رسالة دكتورة غير منشورة، بيروت، 2003، ص156.

2. الهجرة الواسعة للأيدي العاملة في الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية من عام 1948 - 1967 حيث أدت هذه الهجرة إلى نقل المهارات الصناعية والتطور الصناعي إلى الضفة الشرقية فعملت على التنمية الصناعية فيها وعلى العكس من ذلك فقد عملت هذه الهجرة إلى إعاقة التنمية الصناعية في الضفة الغربية.

فرضت الظروف في الضفة الغربية ضرورة تشغيل الأعداد الكبيرة من السكان الذين قدموا إلى الضفة الغربية من بقية أجزاء فلسطين إثر حرب عام 1948 وكذلك ضرورة توفير السلع الاستهلاكية من المنتوجات الصناعية نظراً لاتساع الطلب على هذه السلع في سوق الضفة الغربية وسوق الضفة الشرقية من المملكة، نتيجة ذلك اتخذت التنمية الصناعية في الضفة الغربية اتجاه تطوير وتوسيع الصناعات الموجودة أصلاً قبل عام 1950، إلى جانب زيادة عدد المؤسسات الصناعية التي تنتج نفس السلع، وقد ساعد على ذلك ما تم من تنمية زراعية في هذه الفترة والتي ساهمت بفاعلية في تنمية قطاع الصناعة في الضفة الغربية لا سيما وأن معظم الصناعات الموجودة فيها تعتمد على المواد الخام الزراعية، والجدول رقم (2) يوضح نسبة التغير في النمو الصناعي في الضفة الغربية خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (2) المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة في الضفة الغربية التي تشغل 5 أشخاص فما فوق بين عامي 1954 -1965م.

#	الصناعات	1954	1965	نسبة التغير
.1	الصناعات الغذائية	32	313	+878
.2	صناعة التبغ	2	2	-
.3	صناعة الغزل والنسيج	41	123	+200
.4	صناعة المواد الإنشائية	29	203	+600
.5	الصناعات الجلدية	20	51	+155
.6	الصناعات الكيماوية	43	46	+7
.7	الصناعات المعدنية	29	133	+359
.8	صناعات أخرى	58	44	-24.1
	المجموع	254	915	260.2

المصدر:

1. جميل هلال، ص136.
2. دائرة الاحصاءات العامة الدراسة الصناعية لعام 1965، عمان، 1967، ص160 -163، نقلاً عن وائل عناب، مرجع سابق، ص187.

ويشير الجدول السابق أن المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة في الضفة الغربية قد زادت خلال الفترة بين 1954-1965 حوالي 661 مؤسسة أو ما يعادل 260% مما كانت عليه في بداية هذه الفترة وبذلك بلغ معدل النمو السنوي في عددها حوالي 21.7% أو ما يعادل 55 مؤسسة كانت تقام في السنة الواحدة، كما يشير إلى أن الزيادة الكبيرة في عدد هذه المؤسسات قد جاءت من تلك التي تنتج السلع الغذائية حيث احتلت المرتبة الأولى، والمواد الإنشائية في المرتبة الثانية والمنتجات المعدنية والغزل والنسيج في المرتبة الثالثة، وقد انخفضت عدد مؤسسات المنتجات الكيماوية.

وترجع زيادة عدد المؤسسات العاملة في إنتاج السلع الغذائية إلى الزيادة في الطلب على هذه المنتوجات.

وحتى السياسة التصنيعية التي اتبعتها الحكومة الأردنية –المشار إليها سابقاً- فقد كانت هذه السياسات تواجه مجموعة من العقبات وهي:

1. عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لإقامة الصناعات.
2. نقص المواد الخام وعدم توفر الكثير منها في المملكة.
3. عدم توافر الطاقة الحركية كالبترول أو الفحم الحجري.
4. ضيق الأسواق المحلية.

كذلك عانت المملكة الأردنية في هذه الفترة من ارتفاع نسبة البطالة فحسب تقديرات البنك الدولي عام 1954 كان أكثر من 50% من القوة العاملة تعاني من البطالة التامة، بينما كان هناك 20% من قوة العمل تعاني من البطالة الموسمية[1].

ولكي يتم التعرف على التطور الصناعي في مدينة الخليل سيتم تناول نتائج الدراسة الصناعية التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة في عمان عام 1965م، وموضوعها المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية من حيث أحجامها وأنواعها وتوزيعها الجغرافي والمؤسسات التي يزيد عدد العاملين بها عن عشرة عمال.

(1) منصور أنطوان، **الاقتصاد الفلسطيني**، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1989، ص84.

جدول رقم (3) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أحجامها وتوزيعها الجغرافي

المحافظات	مجموع المؤسسات		المؤسسات التي يعمل بها أقل من 5 أشخاص		المؤسسات التي يعمل بها من 5 -9 أشخاص		المؤسسات التي يعمل فيها عشرة أشخاص فأكثر								
							المؤسسات للإنتاج بالألف دينار			الناتج الصافي بالألف دينار		العمالة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	القيمة	العدد	%	المجموع	ذكور	إناث
القدس	2029	52.8	1570	53.6	307	50.7	152	49.0	2397	900	52.9	3408	3031	377
نابلس	1532	39.9	1143	39.1	253	41.8	136	43.9	2709	694	40.8	2169	2125	34
الخليل	281	7.3	214	7.3	45	7.4	22	7.1	258	108	6.3	377	374	3
المجموع	3842	100	2927	76.2	605	15.7	310	8.1	5364	17.02	100	5954	5530	414

المصدر: الدراسة الصناعية لعام 1965، عمان، الإحصاءات العامة، تموز، 1967.

نقلاً عن عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، ص28.

الشكل رقـــم (1) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أحجامها وتوزيعهـــا الجغرافي

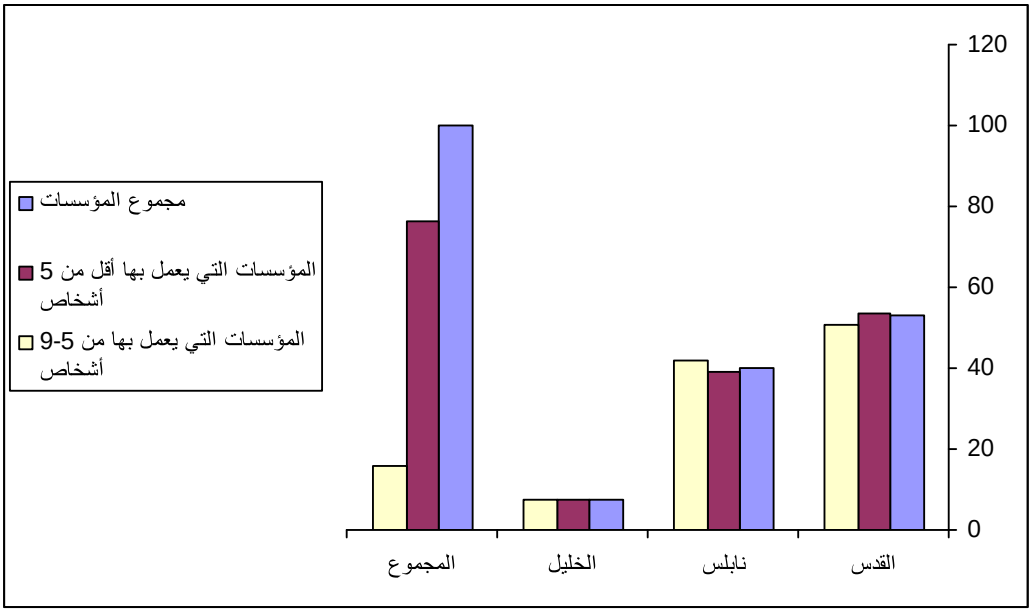

المصدر: الدراسة الصناعية لعام 1965، عمان، الإحصاءات العامة، تموز، 1967.
نقلاً عن عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، ص28.

المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965م حسب أنواعها:

إن تناول محافظة الخليل في هذه الفترة التاريخية يعني الحديث عن مدينة الخليـــل، وذلـــك لأن الريف في منطقة الخليل كان يمر في حالة من التراجع على المستوى الاقتصادي، تظهر دراسة الجدول رقم (3) أنّ المؤسسات الصناعية من حيث العدد احتلت محافظة الخليل المرتبة الثالثـــة في عدد المؤسسات الصناعية التي بلغت 281 مؤسسة بنسبة 7.3% من المجموع الكلـــي لعـــدد المؤسسات الصناعية البالغ 3842 مؤسسة، إذ جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى حيـــث بلغ عدد مؤسساتها 2029 مؤسسة تعادل ما نسبته 52.8% من المجموع الكلي لعدد المؤســـسات الصناعية بينما جاءت محافظة نابلس في المرتبة الثانية بعد 1532 مؤســـسة صـــناعية بنـــسبة 39.9% من المجموع الكلي للمؤسسات الصناعية.

ولعل حصول محافظة الخليل على هذه النسبة المتدنية من المؤسسات الصناعية يعود إلى ضعف استثمار رؤوس الأموال في المحافظة في القطاع الصناعي، إضافة لموقع محافظة الخليل الواقع

إلى الطرف الجنوبي في الضفة الغربية وصغر حجم السوق في منطقة الخليل، حيث أن ما نسبته 14.8% من سكان الضفة الغربية موجودون في محافظة الخليل عام 1961م[1]، وكل ذلك يضاف إلى قلة توفر المواد الخام في هذه المنطقة وخصوصاً الزراعية منها علماً أن معظم الصناعات هي صناعات تعتمد على المواد الخام الزراعية.

وما يتصل بالمؤسسات الصناعية التي يعمل بها من 5-9 أشخاص نجد أن محافظة الخليل جاءت بنسبة تضعها في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ عدد هذه المؤسسات 45 مؤسسة تمثل نسبة 7.4% من مجموع المؤسسات في الضفة الغربية البالغ 605 مؤسسات، وقد جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة نابلس في المرتبة الثانية.

وفي السياق ذاته تأتي النتيجة في المؤسسات الصناعية التي يعمل بها عشرة أشخاص فأكثر، إذ نجد أن محافظة الخليل حازت على المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد هذه المؤسسات 22 مؤسسة بنسبة 7.1% بينما جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة نابلس المرتبة الثانية، ولم يكن الحال أفضل إذا تناولنا الإنتاج القائم إذ احتلت محافظة الخليل المرتبة الثانية حيث حققت قيمة بلغت 258 ألف دينار وذلك بنسبة 4.8% من مجموع الإنتاج القائم البالغ 364 ألف دينار، بينما احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى، ومحافظة القدس المرتبة الثانية، وهكذا بدا الحال المتصل بالناتج الصافي (القيمة المضافة) إذ حققت محافظة الخليل المرتبة الثالثة وقد بلغت القيمة 108ألف دينار، بنسبة 6.3% من مجموع الناتج الصافي البالغ 708 ألف دينار، بينما احتلت محافظة القدس المرتبة الأولى ومحافظة نابلس على المرتبة الثانية.

أما عن حال الأيدي العاملة في هذه المؤسسات الصناعية فقد بدت الخليل تقف في المرتبة الثالثة بما يتصل بأعداد العاملين، وقد بلغ عدد العاملين 374 عاملاً من الذكور يمثلون نسبة 6.8% من مجمل العاملين في المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية من الذكور، بينما بلغ عدد النساء العاملات 3 عاملات بنسبة 0.73% من مجموع العاملات في المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية من الإناث، وتقف محافظة القدس في المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين من الذكور

(1) عناب، مرجع سابق، ص232.

وكذلك الإناث، ومحافظة نابلس المرتبة الثانية، ولعل السبب الكامن وراء ارتفاع نسبة العاملات في محافظة القدس وانخفاضه في محافظة الخليل ونابلس يعود إلى الظروف الاجتماعية السائدة في تلك الفترة إذ تبرز مواقف مترددة من قضية عمل المرأة، إضافة لصغر حجم المؤسسات الصناعية وطبيعة منشآتها من حيث تركز النساء العاملات في صناعات النسيج والملابس بعامة وهذه الصناعات قليلة في محافظة الخليل.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن محافظة الخليل حافظت على معدل شبه ثابت من حيث عدد المؤسسات والعاملين في هذه المؤسسات، وكذلك الإنتاج القائم والناتج الصافي حيث تراوحت نسبته من 4.8% - 7.4%.

المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965م حسب أنواعها وتوزيعها الجغرافي كما وردت في الجدول رقم (4).

تظهر دراسة الجدول رقم (4) أن صناعة المواد الغذائية جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الصناعية التي بلغت 1009 مؤسسات، وتمثل 26.3% من مجموع المؤسسات الصناعية البالغة 3842 مؤسسة، احتلت محافظة الخليل المرتبة الثالثة بعد القدس ومحافظة نابلس بنسبة 2.3%.

وهكذا جاءت صناعة الأثاث والمفروشات في المرتبة الثانية من بين الصناعات حيث بلغ عدد مؤسسات الصناعة 634 مؤسسة، تمثل ما نسبته 16.5% من مجموع المؤسسات الصناعية، كما احتلت محافظة الخليل المرتبة الثالثة بما نسبته 7% جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة نابلس في المرتبة الثانية، وقد جاءت صناعة الأحذية في المرتبة الثالثة من بين الصناعات، وقد بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 486 مؤسسة بنسبة 12.6% من مجموع المؤسسات الصناعية، وهكذا جاءت محافظة الخليل في المرتبة الثالثة بنسبة 19% بعد محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة نابلس في المرتبة الثانية.

وتأتي صناعة المنتجات المعدنية في المرتبة الرابعة من بين الصناعات التي بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 466 مؤسسة تحتل ما نسبته 12.1% من مجموع المؤسسات الصناعية، وتقف محافظة الخليل في المرتبة الثالثة بما نسبته 9.7% بعد محافظة القدس صاحبة المرتبة الأولى، ومحافظة نابلس ذات المرتبة الثانية، وجاءت صناعة الملابس في المرتبة الخامسة من بين الصناعات، حيث بلغ عدد مؤسساتها 431 مؤسسة تمثل ما نسبته 11.2% من مجمل الصناعات، تقف محافظة الخليل في المرتبة الثالثة بنسبة 6.5% بعد محافظة نابلس ذات المرتبة الأولى، ومحافظة القدس التي جاءت المرتبة الثانية. وتحتل محافظة الخليل المرتبة الأولى في صناعة الآلات الكهربائية حيث بلغ عددها مؤسسة واحدة بنسبة 100%، وصناعة الجلود التي جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية فيها 17 مؤسسة بنسبة 68%.

وتحتل محافظة الخليل المرتبة الثالثة في كل من الصناعات الآتية:

1. صناعة النسيج: حيث بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 8 مؤسسات بنسبة 12.7% من مجموع المؤسسات الصناعية في هذه الصناعة، إذ جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى وجاءت محافظة نابلس في المرتبة الثانية، ولعل وقوف محافظة الخليل في المرتبة الثالثة يعود إلى الصناعة مرتبطة بالنشاط السياحي وصناعة السلع السياحية مثل الكوفيات والأبسطة والسجاد المزركش وهذه في محافظة الخليل أقل من محافظة القدس ونابلس.

2. التعدين والمقالع: إذ بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 8 مؤسسات بنسبة 7.2% من مجموع المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة، وجاءت محافظة نابلس في المرتبة الأولى ومحافظة القدس في المرتبة الثانية، ويرجع سبب سيطرة محافظتي نابلس والقدس على هذه الصناعة إلى توفر المواد الخام من صخور هذه المنطقة وكذلك كبر حجم السكان لعلاقة ذلك بالبناء والتطور العمراني.

3. صناعة الطباعة والنشر: إذ بلغ عدد مؤسساتها مؤسسة واحدة بنسبة 2.4 مؤسسة من مجمل المؤسسات لهذه الصناعة، وجاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة

نابلس في المرتبة الثانية، ويرجع ذلك إلى كون القدس مركزاً ثقافياً للضفة الغربية في تلك الفترة.

4. صناعة الآلات والأدوات الكهربائية: إذ بلغ عدد مؤسساتها 5 مؤسسات بنسبة 6.6% من مجمل المؤسسات لهذه الصناعة وجاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة نابلس في المرتبة الثانية، ويعود ذلك إلى تركز معظم الصناعات في محافظتي القدس ونابلس التي هي بحاجة إلى هذه الأدوات وهذا انعكاس طبيعي لطبيعة الصناعة في محافظة الخليل.

5. صناعة المنتجات غير المعدنية: بلغ عدد مؤسساتها اثنتين، أي ما نسبته 1.9% من مجمل المؤسسات لهذه الصناعة وجاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة نابلس في المرتبة الثانية.

6. صناعة معدات النقل: إذ بلغ عدد مؤسساتها مؤسسة واحدة أي ما نسبته 1% من مجمل المؤسسات لهذه الصناعة وجاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى ومحافظة نابلس في المرتبة الثانية، ويعود ذلك إلى أن القدس تمثل مركز الضفة الغربية وعقدة مواصلات بين جنوب الضفة وشمالها، أما نابلس فقد ساعدها وجودها بظهير سكاني كبير في المنطقة الشمالية للضفة.

يبين الجدول رقم (4) أن محافظة الخليل جاءت في المرتبة الثالثة من حيث المؤسسات الصناعية في احدى عشرة صناعة، والمرتبة الأولى في صناعتين

الجدول رقم (4). المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965م حسب أنواعها وتوزيعها الجغرافي

النشاط الصناعي	مجموع المؤسسات		محافظة القدس		محافظة نابلس		محافظة الخليل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التعدين والمقالع	111	2.9	44	39.6	59	53.2	8	7.2
المواد الغذائية	1009	26.3	507	50.2	479	47.5	23	2.3
المشروبات	9	0.2	9	100	-	-	-	-
التبغ والسجائر	2	0.1	2	100	-	-	-	-
النسيج والتريكو	63	1.6	46	73.0	9	14.3	88	12.8
الملابس	431	11.2	187	43.4	216	50.1	28	6.5

النشاط الصناعي	مجموع المؤسسات		محافظة القدس		محافظة نابلس		محافظة الخليل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأحذية	486	12.6	250	51.4	144	29.6	92	19.0
الخشب والفلين	39	1.0	39	100	-	-	-	-
الأثاث والمفروشات	634	16.5	323	50.9	267	42.1	44	6.9
الورق ومنتجاته	9	0.2	-	-	9	100	-	-
الطباعة والنشر	41	1.1	32	78.1	8	19.5	1	2.4
الجلود ومنتجاتها	25	0.7	3	12.0	5	20.0	17	68.0
منتجات المطاط	17	0.4	10	58.8	7	41.2	-	-
المنتجات الكيماوية	37	1.0	11	29.7	26	70.3	-	-
منتجات البترول	-	-	-	-	-	-	-	-
المنتجات غير المعدنية	103	2.7	71	68.9	30	29.1	2	1.9
المنتجات المعدنية	466	12.1	238	51.1	183	39.3	45	9.7
الآلات غير الكهربائية	1	0.03	-	-	-	-	1	100
آلات والأدوات كهربائية	76	2.0	52	68.4	19	25.0	5	6.6
معدات نقل	106	2.8	58	54.7	47	44.3	1	1.0
متنوعة	173	4.5	143	82.7	24	13.9	6	3.4
المجموع	3842	100	2029	52.8	1532	39.9	281	7.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الدراسة الصناعية لعام 1965، نقلاً عن عبد الفتاح أبو الشكر وآخرين، مرجع سابق، ص29.

الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 التي كانت تشغل 10 عمال فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي كما وردت في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 التي كانت تشغل 10 عمال فأكثر حسب النشاط الصناعي والتوزيع الجغرافي

النشاط الصناعي	مجموع المؤسسات		محافظة القدس		محافظة نابلس		محافظة الخليل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التعدين والمقالع	61	19.7	21	34.4	36	59.0	4	6.6
المواد الغذائية	107	34.5	39	36.4	66	61.7	2	1.9
التبغ والسجائر	2	0.6	2	100	-	-	-	-
النسيج والتريكو	26	8.4	19	73.1	3	11.5	4	15.4

النشاط الصناعي	مجموع المؤسسات		محافظة القدس		محافظة نابلس		محافظة الخليل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الملابس	8	2.6	5	62.5	1	12.5	2	25.0
الأحذية	10	3.2	8	80.0	-	-	2	20.0
الخشب والفلين	1	0.3	1	100	-	-	-	-
الأثاث والمفروشات	13	4.2	10	76.9	3	23.1	-	-
الورق ومنتجاته	-	-	-	-	-	-	-	-
الطباعة والنشر	11	3.5	9	81.8	2	18.2	-	-
الجلود ومنتجاتها	-	-	-	-	-	-	-	-
منتجات المطاط	-	-	-	-	-	-	-	-
المنتجات الكيماوية	18	5.8	5	27.8	13	72.2	-	-
منتجات البترول	-	-	-	-	-	-	-	-
المنتجات غير المعدنية	18	5.8	11	61.1	5	27.8	2	11.1
المنتجات المعدنية	20	6.5	8	40.0	7	35.0	5	25.0
الآلات غير الكهربائية	-	-	-	-	-	-	-	-
آلات والأدوات كهربائية	-	-	-	-	-	-	-	-
معدات نقل	4	1.3	3	75.0	-	-	1	25
متنوعة	5	1.6	5	100	-	-	-	-
المجموع	310	100	152	49.0	136	43.9	22	7.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة للدراسة الصناعية لعام 1965، نقلاً عن عبد الفتاح أبو الشكر وآخرين، مرجع سابق، ص30.

تظهر دارسة الجدول (5) أن محافظة الخليل احتلت المرتبة الثانية في أربعة أنواع من النشاط الاقتصادي وهي على النحو الآتي:

أ. صناعة الملابس: إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية في المحافظة اثنتين بنسبة 25% من المجموع الكلي لهذه الصناعة والبالغة8 مؤسسات، بينما احتلت محافظة القدس المرتبة الأولى، ومحافظة نابلس المرتبة الثالثة، ويرجع ذلك إلى حداثة هذه الصناعة في محافظة الخليل.

ب. صناعة معدات النقل: إذ لم يكن فيها سوى مؤسسة واحدة أي ما نسبته 25% من المجموع الكلي لهذه الصناعة وجاءت القدس في المرتبة الأولى، ولم يكن في محافظة نابلس أي مؤسسة.

ت. صناعة الأحذية: بلغ عدد مؤسساتها اثنتين بنسبة 20% من المجموع الكلي لهذه الصناعة، ومحافظة القدس في المرتبة الأولى، ولم يكن في محافظة نابلس أي مؤسسة من هذا النوع، ويرجع ضعف هذه الصناعة بوجه عام إلى أن معظم الذين يتجهون إلى اقتراضها ممن لا يملكون رأس مال لازم للتوسع بها مما أدى إلى غلبة الطابع الحرفي على هذه الصناعة في الضفة الغربية واعتمادهم على المنتوجات الجاهزة الأمر الذي أدى إلى الحد من نموها.

ث. صناعة النسيج والتريكو: بلغ عدد مؤسساتها 4 مؤسسات بنسبة 15.4% من المجموع الكلي لهذا الصناعة، وجاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى، ومحافظة نابلس في المرتبة الثالثة.

كما تشير إلى احتلال محافظة الخليل المرتبة الثالثة في أربعة أنواع من النشاط الاقتصادي وهي على النحو الآتي:

أ. صناعة المنتجات المعدنية: إذ عدد مؤسساتها خمس مؤسسات بنسبة 25% من المجموع الكلي لهذه الصناعة، وجاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى تليها محافظة نابلس التي جاءت في المرتبة الثانية، ومن أمثلة هذه المصانع، شركة التقدم لصناعة القبانات والموازين وهي المؤسسة الصناعية الوحيدة في الضفة الغربية من حيث الإنتاج.

ب. صناعة المنتجات غير المعدنية: بلغ عدد مؤسساتها مؤسستين بنسبة 11.1% من المجموع الكلي لهذه الصناعة وجاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى، ومحافظة نابلس في المرتبة الثانية.

ت. صناعة التعدين والمقالع: بلغ عدد مؤسساتها أربع مؤسسات بنسبة 6.6 من المجموع الكلي لهذه الصناعة، وجاءت محافظة نابلس في المرتبة الأولى، ومحافظة القدس في المرتبة الثانية.

ث. صناعة المواد الغذائية: عددها مؤسستين ونسبتها 1.9% من المجموع الكلي لهذه الصناعة وجاءت محافظة نابلس في المرتبة الأولى، وتليها محافظة القدس في المرتبة الثانية، ويرجع السبب في ذلك إلى صغر حجم المؤسسات التي تنتج السلع الغذائية المعتمدة على المواد الخام المحلية لتلبية السوق.

يؤكد الجدول أن المؤسسات الصناعية في محافظة الخليل في معظمها صغيرة الحجم، مثل الأثاث والمفروشات، والجلود، وإلى غير ذلك من المؤسسات الصناعية.

الصناعة في مدينة الخليل خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967 -1994:

سيتم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين؛ الأولى تمتد منذ بدأ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967م حتى انطلاقة الانتفاضة الشعبية عام 1987م، والمرحلة الثانية من عام 1987م إلى عام 1994 بدء المفاوضات ودخول السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولاً: الصناعة في مدينة الخليل في عام 1967 ولغاية كانون أول عام 1987م:

إن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان عام 1967 كان له الآثار السلبية على مناحي الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ساعد ضعف القاعدة الصناعية في الضفة الغربية في سيطرة إسرائيل على الصناعات الوطنية وربطها بالصناعات الإسرائيلية، وقد هدفت السياسات الصناعية الإسرائيلية التي انتهجتها في الضفة الغربية إلى تنمية بعض الصناعات الأولية التي تتميز بتبعيتها وفائدتها للصناعة الإسرائيلية، وبشكل موازٍ حظرت قيام أية صناعات يمكن أن تشكل منافسة للإنتاج الصناعي

الإسرائيلي في سوق الضفة الغربية، إلى جانب عدم تنمية أية مشاريع صناعية تسهم في بناء قاعدة صناعية صلبة لا تتأثر بأية تغيرات تطرأ على المنطقة العربية[1].

والسياسات الإسرائيلية أدت إلى خفض واضح في عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية خلال الفترة 1968 -1987م كما هو واضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في سنوات مختارة

السنة	عدد المؤسسات
1968	4029
1978	2322
1985	2494
1987	2463

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الدراسة الصناعية لعام 1965، نقلاً عن عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون، مرجع سابق، ص49.

ويلاحظ بناءً على الجدول انخفاض عدد المؤسسات الصناعية بين عام 1968 -1987 من 4029 مؤسسة إلى 2463 مؤسسة عام 1987م. وهذا الانخفاض حدث خلال السنوات العشرة الأولى للاحتلال الإسرائيلي حيث انخفض عددها بمقدار 1690 مؤسسة صناعية أي ما نسبته 42.1% من عددها عام 1968، وهذا الانخفاض في عدد المؤسسات الصناعية ناتج عن سياسية الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الصناعي الفلسطيني الهادف إلى تقزيم هذا القطاع وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي واجهاض أي محاولة لتنميته وتطويره بحيث لا يتمكن من منافسة الصناعة الإسرائيلية سواء داخل الأراضي المحتلة أم داخل إسرائيل أم في الأسواق الخارجية.

ويمكن تحديد بعض سياسات الاحتلال الهادفة إلى ربط الصناعة الفلسطينية بالصناعة الإسرائيلية حسب الآتي:

1. وضع عقبات أمام المستثمرين المحتملين وأولئك الذين يرعون استثماراتهم، حيث عملت على وضع العراقيل أمام المستثمرين الذين يسعون للاستثمار في الضفة الغربية، كل ذلك ساهم إلى محدودية هذه الاستثمارات بسبب عدم التيقن من استتباب الأمور فيها،

(1) النابلسي، تيسير: **الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975، ص146.

وقد شرعت ذلك بالأوامر العسكرية مثل الأمر العسكري رقم 411 عام 1971 "لا يحق إدخال أو إخراج سلعة من الأراضي الفلسطينية دون ترخيص من شخص مخول" وهذا الشخص المخول الحاكم العسكري[1].

2. نظام الضرائب القائم على التقدير الجزافي والغرامات والفوائد والعقوبات على القطاع الصناعي وقد بدت الضرائب والعقوبات تجبى تحت مسميات عدة منها:

أ. ضريبة الإنتاج: وهي تفرض على السلع المنتجة محلياً وتختلف من صناعة إلى أخرى.

ب. ضريبية القيمة المضافة فرضت عام 1976 وتبلغ قيمتها 17% رغم أن قوانين الأمم المتحدة تمنع جباية هذه الضريبة للأراضي الواقعة تحت الاحتلال.

ج. ضريبة الدخل، إذ عملت على فرض الضرائب على المنشآت الصناعية مما زاد من كلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المحلية.

د. فرض نظام السلفيات: إذ تقوم سلطة الضرائب بفرض مبلغ من المال على المصانع وذلك على حساب السنة المقبلة إلى أن يتم تحصيل المبلغ في حينه.

3. القيود التي فرضتها على منح التراخيص للمشاريع الصناعية، وقد اقتصرت التراخيص على تلك الصناعات المتوفرة؛ بهدف زيادة حدة المنافسة حيث تتضرر المنشآت الصناعية ويؤدي إلى إغلاقها، كذلك استخدمت الأوامر العسكرية مثل الأمر العسكري رقم 653 عام 1976 "لا يحق فتح أي محل لإنتاج السلع التي تخضع للرقابة مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والأعشاب ومسحوق الالمنيوم دون ترخيص من شخص مخول"، والشخص المخول هو الحاكم العسكري في المنطقة[2].

4. قيود على استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة إذ فرضت السلطات الإسرائيلية رسوماً مرتفعة على المواد الأولية اللازمة للصناعات في الضفة الغربية، وقد بلغت بعد فترة

---

(1) إغريب، أحمد: **دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، مرجع سابق، ص175.

(2) المصدر السابق، ص175..

وجيزة من بدء الاحتلال بنسبة 170% بينما كانت قبل عام 1967 بنسبة 4%[1]، وكل ذلك أدى إلى رفع تكاليف الإنتاج وزيادة سعر السلعة المطروحة للاستهلاك النهائي.

5. القيود المفروضة على الصادرات الصناعية الفلسطينية، فبعد أن كانت السلع المتجهة إلى الضفة الشرقية تمرر عبر الحدود بسهولة، قامت بتعقيد إجراءات التفتيش على السلع المتجهة عبر جسري نهر الأردن.

6. المنافسة غير المتكافئة الناجمة عن إغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية الرخيصة المنخفضة الجودة التي لا جدوى من تسويقها في أوروبا أو أمريكا الشمالية، كل ذلك جعل المستهلك يقبل على المنتوجات الرخيصة، والعزوف عن المنتوجات مرتفعة الأسعار، وهذا كرس سياسة الجسور المفتوحة بين الضفة الغربية وإسرائيل.

7. أهملت إسرائيل صيانة البنية التحتية في الضفة الغربية حيث لم تعمل على القيام بمشاريع جوهرية تهدف إلى تنمية البنية الأساسية وتأهليها من شبكة طرق وكذلك التزويد بالطاقة الكهربائية بهدف عدم توفير أي قدرة لامتلاك مصادر الطاقة ورفع أسعارها، وهذا بساهم في رفع تكاليف الإنتاج.

8. عملت على اغلاق البنوك، مما ساهم في حرمان المستثمرين من مصادر التمويل اللازمة واعتمادهم بالتالي على مدخراتهم العائلية المحدودة، وكذلك وضع القوانين التي تمنع من تعامل الرأسماليين الإسرائيليين من أخذ الشيكات من رجال الأعمال الفلسطينيين، وهذا القانون مستمد من قانون العقوبات لعام 1968[2]، مما زاد من تحديد عمل البنوك التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأجبر الفلسطينيين على دفع قيمة هذه الشيكات مباشرة الأمر الذي أدى إلى ضعف السيولة النقدية.

9. فتح أبواب العمالة في إسرائيل من خلال توفير الأجور المرتفعة التي تساهم في الضغط على المؤسسات الصناعية في الضفة وغزة، وتعمل على زيادة تكاليف الإنتاج في

(1) عناب، مرجع سابق، ص328.

(2) سمارة، عادل: **اقتصاد المناطق المحتلة التخلف يعمق الالحاق**، منشورات صلاح الدين، 1975، ص45.

الصناعات المحلية، كما أن العمال الذي يعملون داخل إسرائيل قد التحقوا بقطاعات اقتصادية لا تتطلب خبرة فنية كبيرة، وهذا ما جعل مستواهم الحرفي متواضعاً، ومن أبرز القطاعات الاقتصادية التي عملت بها الأيدي العاملة هو قطاع البناء، إذ بلغ عدد عمال الضفة وغزة في إسرائيل 5000 عامل سنة 1968م إلى 10200 عامل عام 1969، أما في الفترة الواقعة من عام 1970 -1984 فقد ارتفع عدد العاملين العرب في إسرائيل إلى 110آلاف عامل أي أن نسبتهم إلى مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع وصلت عام 1984 إلى 37.4%[1].

10. مصادرة الأراضي وعدم السماح بالبناء خارج حدود البلدية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي اللازمة لبناء المشاريع الصناعية، إذ قدرت الأراضي التي تمت السيطرة عليها أكثر من 50% من المساحة الاجمالية للأراضي الفلسطينية حتى عام 1985م باستثناء القدس العربية[2]، وقد اعتمدت إسرائيل طرقاً عدة بهدف السيطرة على هذه الأراضي منها:

أ. الاستيلاء على أملاك الغائبين.

ب. السيطرة على أراضي الدولة.

ج. الإعلان عن بعض المناطق مناطق عسكرية مغلقة.

د. الاستملاك بحجة المصلحة العامة من أجل الطرق الرئيسية والفرعية للمستوطنات.

ه. وضع اليد على الأراضي بعد اعتبارها حدائق عامة أو مناطق أثرية أو أماكن مقدسة.

وأدت هذه السياسات إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والجدول رقم (7) يوضح ذلك حيث تراوحت بين 6.1 -7.7% بشكل عام مع ارتفاعها قليلاً إلى نسبة 9.4

---

(1) أبو عمشة، عادل: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة**، ط1، 1989، ص32.

(2) المرجع السابق، ص17.

عام 1970 وسنة 1975م ولعل ذلك بسبب ممارسة فرض الضرائب، مثل ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ 17% وهذه الضريبة فرضتها سلطات الاحتلال عام 1976م.

الجدول رقم (7) النسب المئوية لمساهمة الناتج المحلي الصناعي الصافي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	1970	1975	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النسبة المئوية	9.4	8.0	6.3	6.1	6.2	6.3	7.1	7.7	7.6	7.7

sources: calculated from:

1. CBS-National Accounts of Judea, Samaria and Gaza Area 1968-1986,
2. CBS, SAI, No.40
3. نقلاً عن عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون، مرجع سابق، ص87.

عند الحديث عن مدينة الخليل يتركز فيها أعلى نسبة من المؤسسات الصناعية إذ إنها تضم 29.2% من المؤسسات الصناعية التي تشغل 8 عمال فأكثر و 34.8 في المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من 8 عمال ويأتي في المرتبة الثانية مدينة رام الله يليها مدينة نابلس والتي احتلت المرتبة الثالثة[1].

ثانياً: الصناعة في مدينة الخليل خلال الانتفاضة الشعبية عام 1987 -1994:

في التاسع من شهر كانون الأول لعام 1987 انطلقت الانتفاضة الشعبية الأولى وقد أدت إلى تغيرات في مناحي الحياة على اختلافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ انخفض الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية بحوالي 30% خلال الفترة 1987 -1990[2].

وفي فترة الانتفاضة الأولى أصبحت الطاقة الإنتاجية للمصانع تنخفض، فقد عاش الاقتصاد الفلسطيني ظروف الاضرابات الشاملة والجزئية وحظر التجول، إضافة للقيود الصارمة على استيراد المواد الخام والتصدير.

(1) أبو الشكر وآخرون، مرجع سابق، ص44.

(2) Word Bank, 1993, Vol.3 pp37. نقلاً عن محمد نصر دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ص9.

كل ذلك ساهم في انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 9.2% لعام 1987 إلى 7.5% عام 1990م، كما انخفض عدد العاملين في الصناعة وعدد المؤسسات الصناعية بحوالي 15% خلال الفترة نفسها، علماً أن الانتفاضة في جانبها الإيجابي ساهمت في زيادة الطلب على السلع المنتجة محلياً نتيجة مقاطعة الفلسطينيين للمنتوجات الإسرائيلية، وقد ازداد الطلب على المؤسسات التي توظف ثمانية عمال في مختلف أنواع المنتجات، وبخاصة من المواد الغذائية والبلاستيك والكيماويات والمواد المعدنية مقارنة مع 14% من المؤسسات التي توظف أقل من ثمانية عمال[1].

وعن واقع التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية نجد أنه قد حدثت تحولات في أهمية محافظات الضفة الغربية بالنسبة لعدد المؤسسات الصناعية في الدراسة التي أجراها عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون عام 1991.

ويوضح الجدول رقم (8) أن محافظة الخليل تحتل المرتبة الأولى في عدد المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من 8 عمال حيث بلغ عدد المؤسسات 62 مؤسسة من مجمل المؤسسات الموجودة في الضفة الغربية بنسبة 34.8% بينما احتلت رام الله المرتبة الثانية، وجاءت نابلس في المرتبة الثالثة، ويمكن أن تعزو ذلك التغير النسبي لاستحواذ المحافظات الفلسطينية على عدد المؤسسات الصناعية إلى انخفاض حجم التعاقدات من الباطن.

أما في مجال فروع الصناعة المختلفة فقد احتلت الخليل المرتبة الأولى في عدة صناعات أهمها:

1. صناعة الزجاج والخزف: إذ بلغ عدد المؤسسات اثنتين بنسبة 100% أي أن هذه الصناعة مقتصرة على الخليل.
2. صناعة الجلود ومنتجاتها: إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية 24 مؤسسة من المجمل المؤسسات الكلي بنسبة 92.4% بينما احتلت نابلس المرتبة الثانية.
3. صناعة النسيج والملبوسات: إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية 8 مؤسسات من المجموع الكلي بنسبة 50% بينما احتلت بيت لحم ونابلس وطولكرم المرتبة الثانية بالتساوي.
4. صناعة مواد البناء: إذ بلغ عدد هذه المؤسسات 7 مؤسسات من المجموع الكلي لهذه الصناعة بنسبة 33.3% بينما احتلت نابلس المرتبة الثانية وطولكرم والقدس المرتبة الثالثة.

---

(1) Word Bank, 1993, Vol.3 pp37. نقلاً عن محمد نصر دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ص37.

الجدول رقم (8) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل أقل من 8 عمال

نوع الصناعة	الخليل		بيت لحم		القدس		رام الله		نابلس		طولكرم		جنين		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
غذائية	2	14.3	-	-	1	7.1	6	42.9	5	35.7	-	-	-	-	14	100
نسيج وملبوسات	8	50.0	2	12.5	-	-	1	6.3	2	12.5	2	12.5	1	6.2	16	100
جلود ومنتجات جلدية	24	92.3	-	-	-	-	-	-	2	7.7	-	-	-	-	26	100
أخشاب ومنتجات خشبية	6	24.0	2	8.0	3	12.0	10	40.0	3	12.0	1	4.0	-	-	25	100
بلاستيك	-	-	1	33.3	-	-	1	33.3	1	33.4	-	-	-	-	3	100
كيماويات	-	-	-	-	-	-	1	50.0	1	50.0	-	-	-	-	2	100
مواد بناء	7	33.31	1	4.8	3	14.3	1	4.8	5	23.8	3	14.3	1	4.8	21	100
معدنية	12	24.5	8	16.3	7	14.3	16	32.6	4	8.2	2	4.1	-	-	49	100
كهربائية	-	-	1	50.0	-	-	-	-	1	50.0	-	-	-	-	2	100
ورق طباعة	1	9.1	1	9.1	2	18.2	3	27.3	3	27.3	-	-	1	9.1	11	100
زجاج وخزف	2	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	100
سياحية	-	-	7	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7	100
المجموع	62	34.8	23	12.9	16	9.00	39	21.9	27	15.2	8	4.5	3	1.7	178	100

المصدر: عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون، مرجع سابق، ص56.

كما احتلت الخليل المرتبة الثانية في صناعتين وهما:

1. الصناعة المعدنية: إذ بلغ عدد المؤسسات لهذه الصناعة 12 مؤسسة من المجموع الكلي لهذه الصناعة أي بنسبة 24.5%، بينما احتلت رام الله المرتبة الأولى، وجاءت بيت لحم في المرتبة الثالثة.

2. صناعة الأخشاب ومنتجاته: إذ بلغ عدد المؤسسات لهذه الصناعة 6 مؤسسات من المجموع الكلي للصناعات أي بنسبة 24%، بينما احتلت رام الله المرتبة الأولى، وجاءت القدس ونابلس في المرتبة الثالثة.

والواضح أن الجدول رقم (8) يبين التطور الصناعي في الخليل خلال هذه الفترة، ويؤكد على الأهمية الصناعية لها.

الصناعة في مدينة الخليل خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية:

في الثالث عشر من أيلول عام 1993م، تم توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، إذ بدأت المرحلة الانتقالية التي لم تنته بعد على الرغم أنه كان مقرراً أن تستمر خمس سنوات وتنتهي عام 1999م، تزامن توقيع اتفاق أوسلو مع توقيع اتفاق أخر عرف بروتوكول باريس الاقتصادي في 1994/4/29م، وقد منح اتفاق باريس الاقتصادي مجموعة من الصلاحيات للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكننا إجمالها بالآتية:

1. توفير إدارة فلسطينية لإدارة النشاط الاقتصادي بصلاحيات محدودة.

2. قدرة السلطة الوطنية على انتهاج سياسة تشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي متحررة من كثير من القيود والعوائق التي كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية تفرضها على الأراضي المحتلة.

3. قدرة السلطة الوطنية على إعادة فتح السوق المالية الفلسطينية وترخيص بنوك فلسطينية وعربية وأجنبية وإيجاد سلطة نقد فلسطينية تتمتع بمعظم صلاحيات البنك المركزي ما عدا اصدار عملة وطنية.

4. السماح بسن قوانين استيراد وذلك بخصوص كميات محددة لسلع محددة (قائمة A1، A2) والسماح باستيراد كميات غير محددة بتعرفة جمركية تحددها السلطة، ولكن وفقاً للمعايير الإسرائيلية.

5. سماح إسرائيل بدخول المنتوجات الصناعية إلى الأسواق الإسرائيلية بدون تصريح مسبق شريطة أن يلتزم المنتج الفلسطيني بالمواصفات وتعليمات الصحة العامة.

ولكن هذه الاتفاقية أصطدمت بعراقيل إسرائيلية باعتبارها الجهة الأقوى التي تفرض سياساتها بطرق عدة ومن هذه السياسات:

1. التصاريح: فرضت إسرائيل على الفلسطينيين الذين يريدون السفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو منهما إلى إسرائيل الحصول على تصاريح، والحصول على هذه التصاريح من إسرائيل يأخذ أسابيع طويلة وهي غالباً تحدد بأوقات قصيرة فمنها ما كان لساعات النهار، ومنها قيد يومين أو ثلاثة، وفي كثير من الاحيان يحرم هؤلاء من التصاريح، وقد تسبب هذا الإجراء بعرقلة النشاط الاقتصادي الفلسطيني فالتجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تتعطل بشكل دائم بسبب هذه التصاريح، على الرغم من أن التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام 1991 كان لا يحتاج إلى تصاريح، كما أن حرية المستورد والمصدر الفلسطيني لاستعمال المطارات والموانئ الإسرائيلية قد تقلصت بشكل كبير، مع أن البروتوكول ينص على أن للفلسطينيين حرية استعمال تلك الموانئ دون أي تمييز.

2. حواجز التفتيش: إذ أقامت إسرائيل الكثير من حواجز التفتيش على الشاحنات الفلسطينية سواء من الضفة إلى غزة أو العكس.

3. الاغلاق: اتبعت إسرائيل سياسة الإغلاق الخارجي والداخلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة متذرعة بالدواعي الأمنية، إذ بلغ مجموع أيام الإغلاق عام 1995، 112 يوماً، وفي عام 2000 كانت 75 يوماً[1].

وبهذه الإجراءات أفرغت إسرائيل هذه الاتفاقية من محتواها حيث كانت مطالب الفلسطينيين بتحقيقها منذ الاحتلال تتلخص فيما يلي[2]:

1. الخلاص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
2. التكامل مع البعد العربي (الاستراتيجي) للاقتصاد الفلسطيني.
3. استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن هذه الاتفاقية والأوضاع التي عاشتها الأراضي الفلسطينية قد ألقت بأثرها على الصناعات القائمة في الضفة الغربية ومنها الخليل وهو ما سيتم تناوله لاحقا –الفصل الخامس -.

(1) دواس، فاروق: آثار العقوبات الجماعية على البنى الاقتصادية الفلسطينية، **مجلة رؤوية**، ع11، 2001.

(2) عبد الرازق، عمر: **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين،1994، ص57.

الفصل الثالث

مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدينة الخليل

الفصل الثالث

مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدينة الخليل

تعد مدينة الخليل واحدة من المدن التاريخية العريقة، إذ اكسبها موقعها وسط فلسطين وجنوب الضفة الغربية أهمية ومكانة تجارية طوال الوقت، حيث إنها تقدم خدمات تجارية إلى الأرياف المجاورة وتمارس نشاطاً تجارياً هاماً مع المدن الفلسطينية الأخرى إضافة لقيامها بتصدير منتوجاتها الصناعية إلى الدول المجاورة والعالم لجودة بعض الصناعات فيها، وقد ساعد كل ذلك في ظهور أنواع عديدة من الصناعات منذ عصور قديمة ونمت وتطورت حتى العصر الحالي.

بلغ عدد المؤسسات الصناعية في مدينة الخليل بناء على المعلومات التي أوردها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2005م، 1210 مؤسسة، وفي إحصاء العام 1997م بلغت 2732 مؤسسة، وهذا جعل محافظة الخليل ذات أهمية صناعية بين مدن الضفة الغربية حيث احتلت المرتبة الأولى بين المحافظات الفلسطينية، وجاءت محافظة نابلس في المرتبة الثانية بعدد 2609 مؤسسة، وجاءت محافظة رام الله والبيرة في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 1289 مؤسسة، أما عدد العاملين في القطاع الصناعي في مدنية الخليل فقد بلغ 5865 عاملاً، وهذا يؤكد الأهمية للصناعة في مدينة الخليل من حيث عدد المؤسسات الصناعية ومن حيث عدد المشتغلين.

مقومات الصناعة في مدينة الخليل:

لا بد من توافر عدة عناصر هامة تساهم في ظهور الصناعات واستمرارها، وتجلت هذه العناصر في مقومات عدة أهمها:

1. رأس المال:

في ظل غياب الدولة الداعمة للاستثمار في الضفة الغربية في فترة الاحتلال اعتمدت الاستثمارات الصناعية على المدخرات الخاصة للسكان، وبخاصة من التمويل العائد لأبناء فلسطين العاملين في دول الخليج، إذ لعب هذا التمويل دوراً هاماً بالرغم من العقبات المختلفة

التي نشأت عن الاحتلال، علماً بعدم وجود نظام مصرفي ملائم لتشجيع وتوجيه الاستثمار، كل ذلك أوجد ما نسبته أن 80% من مجموع تكوين رأس المال المحلي كان للقطاع الخاص[1]، مع مجيء السلطة الوطنية ازداد عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ عدد البنوك في بداية عام 2006م في الأراضي الفلسطينية باستثناء القدس 22 بنكاً، منها 8 بنوك محلية و11 عربية، و3 أجنبية، وبلغ عدد الفروع البنكية 141 فرعاً[2] من حيث التنظيم القانوني للمنشآت الصناعية في مدينة الخليل، ورغم وجود البنوك بقيت الاستثمارات الاقتصادية فردية حيث دلت الدراسة الميدانية أن 53.8% من المنشآت الصناعية العاملة ذات ملكية فردية، وأن 46.2% من المنشآت الصناعة هي ملكيات مساهمة خاصة، وهذا ما يتوافق مع الأراضي الفلسطينية حيث بلغت نسبة الملكيات في المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية 82.4% هي ملكيات فردية[3]، ويعود هذا إلى صغر حجم المنشآت الاقتصادية، إذ بلغت نسبة المنشآت الاقتصادية صغيرة الحجم في الأراضي الفلسطينية 77.1% من مجموع المؤسسة الاقتصادية العاملة[4]، أما مدينة الخليل فيعود ارتفاع نسبة الملكيات الخاصة فيها إلى عدم توفر رأس المال، وهذا يجعل عدداً من الأشخاص يشتركون من أجل تجميع رأس المال للاستثمار، وكذلك يعود إلى التركة عن الأب وصلة القرابة، والجدول رقم (9) يوضح نوعية الملكيات في المنشآت الصناعية في مدنية الخليل.

جدول رقم (9) التنظيم القانوني للمنشآت الصناعية في مدينة الخليل

نوع الملكية	العدد	النسبة %
فردية	42	53.8
مساهمة خاصة	36	46.2
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

ومن حيث نصيب القطاع الصناعي من الاستثمارات الرأسمالية في مدنية الخليل فقد بلغت حصة القطاع الصناعي من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة 23.7% من الاستثمار في

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي عام 1987م**، ص14.

(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، 2006، ص32.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **خصائص المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، 2006، ص41.

(4) المرجع السابق، ص44.

المدينة[1]، ومن الملاحظ غياب الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي العائد إلى ضعف البنية الاقتصادية للسلطة الوطنية، ومن وجه نظر اقتصادية فإنه يمكن توفير رأس المال اللازم لقيام الصناعة من خلال:

أ. اتباع سياسة اقتصادية فلسطينية يقع على عاتقها إنشاء بنك الإنماء الصناعي لتقديم القروض الميسرة بفائدة منخفضة والمساعدات للراغبين في الاستثمار في العمل الصناعي.

ب. العمل على تشجيع قدوم المستثمرين الصناعيين من عرب وأجانب، وبشكل خاص الأموال الفلسطينية الموجودة في الخارج إلى مدينة الخليل والمدن الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية.

ت. تقديم التسهيلات للمستثمرين الصناعيين، ويتم ذلك بصياغة القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار في المجال الصناعي، وكذلك تحديد الإجراءات والآليات الكفيلة بنجاح تطبيق هذه القوانين والتشريعات.

2. المواد الخام:

تعتبر المادة الخام من العوامل الرئيسة لإقامة الصناعة، وهي تتخذ عدة أشكال، فمنها ما هو نباتي أو حيواني، أو معدني... الخ، تتوفر في محافظة الخليل خامات معدنية وزراعية وحيوانية وقد ساعد توفر هذه المواد على قيام صناعات عديدة في المدينة من المواد الغذائية والصناعات الإنشائية (مناشير الحجر، والرخام)، وقد اعتمدت الصناعة في الضفة الغربية قبل مجيء السلطة الوطنية على هذه المواد الخام المحلية، ومع مجيء السلطة وتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية والسماح للفلسطينيين باستخدام المعابر والمطارات الإسرائيلية، حيث عمل المستثمرون على استيراد المواد الخام من دول العالم، وكذلك حسب الاتفاقية سهولة التبادل التجاري بين إسرائيل وفلسطين، أدى إلى زيادة نسبة العقود في الباطن مما أدى إلى اعتماد الكثير من الصناعات في المدينة على المواد الخام ذات المصدر الإسرائيلي، والجدول رقم (10) يوضح مصدر المواد الخام الأساسية المستخدمة في الإنتاج.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **خصائص المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، 2006، ص67.

جدول رقم (10) مصدر المواد الخام الأساسية المستخدمة في صناعات مدينة الخليل

مصدر المواد الخام الأساسية المستخدمة في الإنتاج	العدد	النسبة %
الضفة الغربية وقطاع غزة	33	42.3
إسرائيل	38	48.7
الدول الأجنبية	7	9.0
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن مصدر المواد الخام المستوردة من إسرائيل ذات النسبة الأعلى وهذا يكرس التبعية لإسرائيل ويؤثر على الصناعات الفلسطينية، ويجعل الصناعة الفلسطينية ملبية لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلي الذي سعت إليه إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية عام 1967م.

من حيث الصناعات التي تعتمد على الضفة الغربية وقطاع غزة في الحصول على المواد الخام، يظهر الجدول رقم (11) ان 27.3% من صناعات النسيج والجلود وصناعات الخشب والأثاث على التساوي، تعتمد على المواد المحلية في الحصول على المواد الخام، وهذا يعود لتوفر هذه المواد في الأراضي الفلسطينية، وأن 12.2% من الصناعات الغذائية تعتمد على نفس المصدر، وأن الصناعات الأخرى مثل الإنشائية والمعدنية بنسبة ضئيلة مع الملاحظة أن الصناعات الكيماوية لا تعتمد على أي مورد محلي في الحصول على المواد الخام.

جدول رقم (11) الصناعات التي تعتمد على المواد الخام التي مصدرها الضفة الغربية وقطاع غزة

	القطاع الصناعي	التكرار	النسبة %
.1	غذائية ومشروبات	7	21.2
.2	نسيج وجلود	9	27.3
.3	الخشب والأثاث	9	27.3
.4	ورق وطباعة	1	3.00
.5	كيماوية	0	0.00
.6	إنشائية	4	12.1
.7	معدنية	3	9.1
.8	أخرى	0	0.000
	المجموع	33	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006.

جدول رقم (12) الصناعات في مدينة الخليل التي تعتمد على إسرائيل في الحصول على المواد الخام

	القطاع الصناعي	التكرار	النسبة %
.1	غذائية ومشروبات	2	5.3
.2	نسيج وجلود	11	28.9
.3	الخشب والأثاث	0	0.00
.4	ورق وطباعة	8	21.1
.5	كيماوية	8	21.1
.6	إنشائية	2	5.3
.7	معدنية	6	15.7
.8	أخرى	1	2.6
	المجموع	38	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006.

ومن حيث نوع الصناعات التي تعتمد على إسرائيل في الحصول على المواد الخام، يظهر الجدول رقم (12) أن 28.9% من الصناعات النسيجية والجلدية تعتمد على إسرائيل في الحصول على المواد الخام، وقد يعود ذلك إلى طبيعة هذه الصناعات المرتبطة بالعقود في الباطن مع الصناعات الإسرائيلية، وأن 21.1% من صناعات الورق والطباعة والكيماوية على التساوي تعتمد على نفس المصدر، حيث يلاحظ انخفاض اعتماد الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة 5.3% من الصناعات الغذائية والمشروبات والصناعات الإنشائية على التساوي، وانعدامه في صناعات الخشب والأثاث.

جدول رقم (13) الصناعات التي تعتمد على الدول الأجنبية في الحصول على المواد الخام في مدينة الخليل

	القطاع الصناعي	التكرار	النسبة %
.1	غذائية ومشروبات	2	28.6
.2	نسيج وجلود	3	42.98
.3	الخشب والأثاث	0	0.00
.4	ورق وطباعة	0	0.00
.5	كيماوية	0	0.00
.6	إنشائية	0	0.00
.7	معدنية	1	14.3
.8	أخرى	1	14.3
	المجموع	7	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006.

يظهر من الجدول رقم (13) ان 48.8% من بين الصناعات في مدينة الخليل التي تعتمد على الدول الأجنبية للحصول على المواد الخام، وأن 28.6% من الصناعات في المدنية تعتمد على نفس المصدر، وأن 14.3% من الصناعات المعدنية تعتمد على نفس المصدر.

وقد دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 75.6% من المنشأت الصناعة في الخليل تستخدم الموانئ والمطارات الإسرائيلية في استيراد المواد الخام والجدول رقم (14) يوضح طرق استيراد المواد الخام، وهذه الطريقة تعمل على تأخر المواد الخام في الموانئ والمطارات الإسرائيلية ومما يجبر أصحاب المنشآت الصناعية إلى وضع أرضيات إضافية في الموانئ والمطارات الإسرائيلية، كذلك يساهم في تعطيل الإنتاج وعدم وفاء المصانع بالتزامها اتجاه المسوقين مما يؤدي إلى ضرر كبير في العملية الإنتاجية.

جدول رقم (14) طرق استيراد المواد الخام

طرق استيراد المواد الخام	العدد	النسبة %
لم يجب	10	12.8
الموانئ والمطارات الإسرائيلية	59	75.6
معبر رفح	2	2.6
معابر نهر الأردن	7	9.0
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

ويلاحظ في إطار البحث عن وسائل استيراد المواد الخام أن الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية قد أجبرت على أصحاب المنشآت الصناعية استخدام وسطاء من أجل الحصول على المواد تلك المواد من أجل تخفيض رسوم الجمارك ومن أجل سهولة الحصول على المواد الخام إذ يعتمدون على الوسطاء الإسرائيليين لعل ذلك يساهم في سهولة التفتيش وعدم التأخر في المطارات والموانئ الإسرائيلية، وقد تستخدم بعض المصانع وسطاء محليين يعتمدون على الإسرائيليين.

جدول رقم (15) وسيلة استيراد المواد الخام

طريقة استيراد المواد الخام	العدد	النسبة %
لم يجب	4	5.1
بواسطة المصنع مباشر	20	25.7
بواسطة وسيط محلي	39	50.0
وسيط إسرائيلي	15	19.2
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

يتضح من خلال الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (15) أن 75.7% من المصانع في المدينة تحصل على المواد الخام بوساطة وسيط محلي أو إسرائيلي، وهذا يؤدي إلى ارتفاع كلفة المواد الخام.

وفي احيان كثيرة تحدث مشاكل في وصول المواد الخام، مما يدفع بأصحاب المنشآت الصناعية في المدينة إلى اللجوء إلى بدائل تساعد في تقليل حجم الأضرار الناتجة عن هذه المشكلة، والجدول رقم (16) يوضح الإجراءات التي يقوم بها أصحاب المنشآت الصناعية في حالة حدوث مشكلة في المواد الخام.

جدول رقم (16) الإجراءات المتبعة في حال حدوث مشكلة في المواد الخام

الإجراء الذي يقوم به في حال حدوث مشكلة في المواد الخام	العدد	النسبة %
أتوقف عن العمل لفترة معينة	29	37.2
تقليل الإنتاج	18	23.1
تقليل عدد العاملين	15	19.2
بدائل أخرى	16	20.5
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

وتظهر دراسة الجدول السابق لجوء أصحاب المنشآت الصناعية إلى التوقف عن العمل لفترة معينة، وكان ذلك بنسبة 37.2%، كما أن فئة أخرى من أصحاب المنشآت تلجأ إلى تقليل الإنتاج وهي بنسبة 23.1% وبذلك تمثل هذه الإجراءات نسبة 60.3% من مجمل عينة الدراسة.

كما يلجأ 19.8 من أصحاب المنشآت الصناعية إلى تقليل عدد العمال مما ينشأ عن ذلك مشاكل البطالة التي ينجم عنها مشاكل أخرى، وهكذا تتضح أهمية توفير المواد الخام بالنسبة

لاستمرارية العمل والإنتاج، وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها الأيدي العاملة الفلسطينية وكذلك تطوير وزيادة حجم المواد الخام المحلية.

3. القوى المحركة:

تعد الطاقة مصدراً أساسياً لوجود أي صناعة وتوطنها في العالم؛ فهي تؤدي دوراً مهماً في إدارة العملية الإنتاجية، ومن المعلوم أن الضفة الغربية لا تمتلك من مصادر الطاقة اللازمة لاستخدام الآلات المتنوعة التي تعتمد على الفحم والبترول والغاز والقوة الكهربائية –المائية، وهذه المصادر أساسية في إدارة عجلات الإنتاج الصناعي، وهذا ما جعل الصناعة تعتمد على المحركات الخاصة في توليد الطاقة الكهربائية، وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية قامت بمد شبكات قطرية إلى مستوطناتها في الضفة الغربية، ولتحقيق نصيب أكبر من الأرباح عملت على إمداد المناطق الفلسطينية بالتيار الكهربائي، وبعد توقيع اتفاق باريس الاقتصادي سمحت إسرائيل للفلسطينيين باستيراد المحروقات، وقد قيدت ذلك بشروطها حيث حددت سعر بيعه بأن لا يقل عن 15% من السعر الرسمي في إسرائيل[1]، وهذا ساهم في رفع أسعار الوقود في الضفة الغربية.

ويعد النشاط الصناعي من أكثر النشاطات الاقتصادية استهلاكاً للطاقة (الوقود، الكهرباء) حيث يستهلك من الوقود 28.2 مليون دولار سنوياً بنسبة 46.1% من الاستهلاك الإجمالي للطاقة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن الكهرباء، 18.4 مليون دولار بنسبة 41.7% من مجموع الاستهلاك الإجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة[2]، وعند الحديث عن مدينة الخليل فإن الطاقة الكهربائية هي المصدر الرئيسي الذي يزود المنشآت الصناعية بالطاقة حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن 72.4% من المنشآت الصناعية في المدينة تستخدم الطاقة الكهربائية، وهذه النسبة مساوية تقريباً لما جاء في محافظة نابلس حيث بلغت 29.5% من مجموع المؤسسات الصناعية في المحافظة[3]، وأن ما نسبته 3.8% من المنشآت الصناعية تستخدم المشتقات النفطية والجهد

---

(1) مكحول، باسم، **دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994م، ص14.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **سلسلة المسوح الاقتصادية**، 2003، ص95.

(3) المصدر السابق، ص39.

العضلي على التساوي، ومن حيث مصدر هذه الطاقة فقد دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 96.2% من المنشآت الصناعية تعتمد على الشبكة البلدية التي بدورها مصدرها الشبكة القطرية الإسرائيلية، وأن ما نسبته 3.8% من المنشآت الصناعية تعتمد على محرك خاص، وهذا الواقع يجعل الطاقة مرتفعة الثمن مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وتبقى تحت السيطرة الإسرائيلية التي تتحكم بها.

وفي مجال استهلاك الطاقة الكهربائية في الخليل فالجدول رقم (17) يوضح مبيعات الطاقة الكهربائية بالشيقل.

جدول رقم (17) مبيعات بلدية الخليل من الطاقة الكهربائية بالدولار الأمريكي*

السنة	الاستهلاك الصناعي		الاستهلاك المنزلي	
	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة%
1995	8098385.3	28.8	20245963.21	71.2
1996	8808191.1	28.6	22020477.7	71.4
1997	8098385.3	24.6	24791906.5	75.4
1998	11348246.8	28.6	28370616.9	71.4
1999	13317309.7	28.6	33293274.1	71.4
2000	14676688.39	31	32166591.5	69
2001	14466550.2	28.6	36166375.4	71.4
2002	14339323.6	28.6	35848309.1	71.4
2003	15624741.3	28.6	39061853.1	71.4
2004	17204170.8	28.6	43010427	71.4
2005	19874135.7	29.1	48273031.4	70.9

*تم التحويل من الشيكل الإسرائيلي إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف (الدولار الواحد= 3.86شيقل) بتاريخ: 2007/11/28م

المصدر: بلدية الخليل وحدة الكهرباء، بيانات غير منشورة.

ومن الملاحظ في الجدول السابق أن استهلاك الطاقة للقطاع الصناعي يزداد بشكل تدريجي مترافقاً مع زيادة الاستهلاك المنزلي، ففي العام 2000 نجد أعلى نسبة في استهلاك الطاقة للقطاع الصناعي، وقد يعود ذلك إلى نمو الصناعة بشكل كبير بعد استلام السلطة لمدينة الخليل، ومن حيث استهلاك المصانع في مدينة الخليل للطاقة الكهربائية فالجدول رقم (18) يوضح قيمة استهلاك المصانع للطاقة الكهربائية.

جدول رقم (18)الطاقة المستهلكة في المنشآت الصناعية بالدولار الأمريكي*

قيمة الطاقة المستهلكة	العدد	النسبة %
أقل من 300	20	25.6
300- 900	26	33.4
901- 2000	17	21.8
أكثر من 2000	15	14.8
المجموع	78	%100

*تم التحويل من الشيكل الإسرائيلي إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف (الدولار الواحد= 3.86) بتاريخ: 2007/11/28م

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

يظهر الجدول السابق أن 80.8% من المنشآت الصناعية تستهلك أقل من 2000 $ قيمة الطاقة الكهربائية، وهذا يعود إلى صغر حجم المنشآت الصناعية في المدينة.

4. الأيدي العاملة:

تعد الأيدي العاملة إحدى متطلبات العملية الصناعية، ويتحدد دور الأيدي العاملة كما وكيفا، حيث يعتمد حجم الأيدي العاملة على حجم السكان، وتعتمد النوعية على التدريب الفني للأيدي العاملة.

واليد العاملة متوفرة في محافظة الخليل إذ يتواجد في محافظة الخليل ما نسبته 22.3% من اجمالي عدد سكان الضفة الغربية وقد بلغ عدد السكان في المحافظة 542593 نسمة [1]، وفي الضفة الغربية فإن الأيدي العاملة كانت متوفرة قبل عام 1948، من ناحية الكم، ولكن من الناحية الفنية كانت متدنية بسبب ضعف الصناعة في الضفة الغربية مقارنة بالأجزاء الساحلية من فلسطين في تلك الفترة، واستمر هذا الوضع خلال الفترة 1950 -1967، إذ بلغت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي عام 1961، 33% من مجموع العاملين، وانخفض عام 1967 نتيجة لحرب حزيران وهجرة أعداد كبيرة من السكان، حيث وصلت ما نسبته 27% من مجموع العاملين في الضفة الغربية[2]، وفي السنوات التي خضعت فيها الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي تراوحت نسبة العاملين في القطاع الصناعي ما بين 15.2% من مجموع العاملين في الضفة الغربية عام 1975 إلى 16.6% من مجموع العاملين عام 1987م، ويعود

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **خصائص المنشآت الاقتصادية**، 2006، ص28.

(2) عناب، مرجع سابق، ص198.

ذلك إلى توجه اليد العاملة الصناعية الفلسطينية إلى العمل في الصناعات الإسرائيلية، وفي فترة السلطة الوطنية تراوحت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي ما بين 16.8% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 1996 إلى 22.1% من مجموع العاملين عام 1999، وفي الفترة الحالية فترة انتفاضة الأقصى تراوحت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي ما بين 12.5% عام 2002 إلى 13.9% عام 2001 من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية والجدول رقم (19) يوضح تطور الأيدي العاملة الفلسطينية في القطاع الصناعي الفلسطيني.

جدول رقم (19) تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
1961	33	1997	16.4
1967	27	1998	15.9
1975-1970	15.2	1999	15.5
1980-1979	15.1	2000	14.3
1981	15.7	2001	13.9
1985	16.2	2002	12.9
1987	16.6	2003	12.5
1995	18.0	2004	12.7
1996	16.8	2005	13.0

المصدر: 1. من عام 1961، 1967 الإحصاء الإسرائيلي، نقلاً عن عناب، مرجع سابق، ص198.

2. من عام 1970-1987 الإحصاء الإسرائيلي، نقلاً عن أبو الشكر، مرجع سابق، ص95.

3. من عام 1995-2005، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2006.

من خلال الجدول السابق يلاحظ تذبذب نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي، وذلك يعود لعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، حيث مرت بظروف مختلفة من الاحتلال الإسرائيلي والانتفاضة الشعبية الأولى وانتفاضة الأقصى.

ومن ناحية أخرى خلق اتجاه العمالة من الضفة الغربية إلى إسرائيل منافسة شديدة في الطلب على اليد العاملة أمام أصحاب الصناعات في الضفة الغربية، والجدول رقم (20) يوضح تطور نسبة الأيدي العاملة الفلسطينية في إسرائيل في القطاع الصناعي من عام 1970-1997م.

جدول رقم (20) تطور العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي الإسرائيلي في الفترة 1970 - 1997م

السنة	1970	1975	1980	1985	1991	1997
النسبة%	11.6	18.4	20.1	17.8	7.7	13.5

المصدر: www.pnic.gov.ps/arabic/labarabl-2htm/3/6/2007.

والواضح في الجدول السابق أن نسبة العاملين من سكان الضفة الغربية ارتفعت في القطاع الصناعي الإسرائيلي في عام 1970 إلى عام 1985 وانخفضت عام 1991، بسبب الانتفاضة الشعبية الأولى، ثم عاد الارتفاع عام 1997، ويعود ذلك إلى توقيع اتفاقية أوسلو والاستقرار النسبي في الضفة الغربية، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية، حيث اتفق الجانب الفلسطيني والإسرائيلي على حرية انتقال الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل داخل إسرائيل، ولكن إسرائيل تضع العراقيل لدخول الأيدي العاملة الفلسطينية إليها، وقد أدى هذا الاتجاه للعمل داخل إسرائيل إلى تضرر الصناعة الفلسطينية بسبب ارتفاع معدل الأجور في إسرائيل مقارنة مع الضفة الغربية، والجدول رقم (21) يوضح معدل الأجور وعدد ساعات العمل، وأيام العمل الشهرية في الضفة الغربية وإسرائيل.

جدول رقم (21) يوضح معدل الأجور وعدد ساعات العمل وأيام العمل الشهرية في الضفة وإسرائيل بالدولار الأمريكي

	في الضفة الغربية	في إسرائيل والمستوطنات
معدل ساعات العمل الأسبوعية	46.2	45.3
معدل أيام العمل الشهرية	22.2	23.1
معدل الأجرة اليومية	$15	$31

*تم التحويل من الشيقل الإسرائيلي إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف (الدولار الواحد= 3.68) بتاريخ: 2007/11/28م

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، تقرير عام 2003، ص93 -95

يظهر من الجدول السابق ارتفاع معدل الأجور في إسرائيل مقارنة مع الضفة الغربية بمقدار الضعف، وهذا يجعل العمالة الفلسطينية تتوجه للعمل داخل إسرائيل، ومن ناحية أخرى فإنه يعتبر رخص الأيدي العاملة في الضفة الغربية ميزة للصناعة الفلسطينية، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليفها ويساعد على قيام صناعة منافسة.

وبالنسبة للأيدي العاملة في الصناعة في مدينة الخليل فقد بدت المدينة تحتل أعلى نسبة في تشغيل الأيدي العاملة على مستوى الضفة الغربية إذ تبلغ نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي في المدينة 20.6% من مجموع الأيدي العاملة في الصناعة في الضفة الغربية، تليها نابلس التي بلغت نسبة تشغيل الأيدي العاملة 17.8% ثم رام الله والبيرة إذ ما نسبته 17.3% من مجموع الأيدي العاملة الصناعية[1] وهذا يؤكد على الأهمية الصناعية للصناعة في الخليل.

وعند الحديث عن التدريب والتعليم لهذه الأيدي العاملة في المدينة فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 71.2% من حجم العينة تعلموا المهنة عن طريق الورش الصناعية التي يعملون بها، وهذا يعود إلى صغر حجم المنشآت الصناعية في المدينة، وأن ما نسبته 10.3% من حجم العينة تعلموا المهنة عن طريق المعاهد المهنية، وما نسبته 8.2% وقد تعلموا المهنة عن طريق التدريب المهني، ويلاحظ انخفاض نسبة حملة شهادات الكليات والجامعات والمدارس الصناعية رغم وجود بتولتكنيك فلسطين وهذا يعود إلى اقتصار عمل حملة الشهادات الجامعية في الإدارة والتسويق، والجدول رقم (22) يوضح كيفية تعلم المهنة للأيدي العاملة الصناعية في المدينة.

جدول رقم (22) كيفية تعلم المهنة

كيفية تعلم المهنة	العدد	النسبة %
التدريب المهني	42	8.2
مدارس صناعية	15	2.9
المعاهد المهنية	53	10.3
الورش الصناعية	366	71.2
الكليات والجامعات	38	7.4
المجموع	514	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

والمتتبع لنوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن غالبية الأيدي العاملة في الصناعة في المدنية تعمل في الإنتاج، حيث بلغت نسبتها 69.3% من حجم العينة وانخفاض نسبة المهندسين والفنيين التي بلغت نسبتهم 3.9% من حجم العينة، وهذا يؤثر على جودة الصناعة في الخليل والجدول رقم (23) يوضح نوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **خصائص المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، 2006، ص51.

جدول رقم (23) نوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع

نوع العمل	العدد	النسبة %
مهندس	20	3.9
إدارة	74	14.4
في الإنتاج	356	69.3
في التسويق	23	4.5
في النقل والمواصلات	15	2.9
في الصيانة	20	3.9
في الحراسة	6	1.2
المجموع	514	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

من حيث العاملين في القطاع الصناعي في مدينة الخليل حسب الجنس (ذكر، أنثى) فقد أظهرت الدراسة الميدانية انخفاض نسبة مساهمة الإناث في العمل في القطاع الصناعي، حيث بلغت ما نسبته 6.2% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في المدينة، وهذه النسبة منخفضة عن باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت 16.6%[1]، وقد يعود ذلك إلى طبيعة النظام الاجتماعي الموجود في مدينة الخليل والإناث العاملات معظمهن يعملن في الإدارة والسكرتارية في المنشآت الصناعية في المدينة.

5. الأسواق:

يعد السوق ذا أهمية كبيرة في قيام الصناعة سواء من حيث حجم السكان أو من حيث القدرة الشرائية أو كليهما، ويصبح صغر حجم السكان وضعف القدرة الشرائية جزءاً من العوامل التي تجعل المجتمع في الضفة الغربية مجتمعاً ريفياً زراعياً والصناعات القائمة بدائية قبل عام 1950، ولضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية وهجرة أعداد كبيرة من السكان إليها دور في توسيع الصناعات وتطورها وإضافة لبعض الفروع الصناعية فقد كانت صادرات الضفة الغربية

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **المسح الصناعي 1997.** نتائج أساسية لعام 1998.

الصناعية تتجه إلى الدول العربية بنسبة 58% من الصادرات الصناعية و42% إلى الضفة الشرقية عام 1966[1].

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية فقد تقلصت السوق المحلية بسبب نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى خارج الضفة الغربية، وكذلك تأثر السوق الخارجي بسبب القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية تسويق المنتوجات الصناعية بهدف إحكام السيطرة على اقتصاد الضفة الغربية واتباعها بالاقتصاد الإسرائيلي حيث تقلصت عام 1975 هذه الأسواق العربية إلى 28% من الصادرات الصناعية للضفة الغربية وازدادت حصة السوق الإسرائيلية إلى 70.3% من الصادرات الصناعية ولم تعد حصة الأسواق الأوروبية سوى 1.7% من الصادرات الصناعية[2].

وقد ازداد ارتباط الضفة الغربية مع إسرائيل وارتفع حجم التبادل التجاري، وازداد عدد العقود من الباطن، ولكن تراجعت مع انطلاق الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987م، حيث أدت إلى اعتماد المنشآت الصناعية على تلبية الأسواق المحلية لسد الفراغ بسبب مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، وبعد توقيع الاتفاق الاقتصادي سمح للفلسطينيين تصدير المنتوجات الصناعية إلى إسرائيل، ولكن قيد ذلك بشرط أن التزم المنتج الفلسطيني بالمواصفات وتعليمات الصحة، وهكذا أصبح هناك حرية انتقال السلع الصناعية الفلسطينية إلى إسرائيل حيث شكلت الصادرات الصناعية إلى إسرائيل 89% من مجمل الصادرات الصناعية الفلسطينية[3]. وترافق ذلك بإدخال الصناعات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية، وهذا أدى إلى عدم قدرة بعض الصناعات المحلية على المنافسة أمام الصناعات الإسرائيلية، ومع انطلاق انتفاضة الأقصى ضعف التبادل التجاري بين الجانبين، وتقلصت السوق المحلية بسبب ضعف القدرة الشرائية للسكان بسبب الحصار وارتفاع معدل البطالة، إذ بلغت عام 2005 في الأراضي الفلسطينية 23.5% من

---

(1) جميل هلال، مرجع سابق، ص161.

(2) administered territories statisties quarterly. Op.cit.table.c/1, pp67. نقلا عن وائل عناب، مرجع سابق، 1978.

(3) مكحول، باسم، **دراسة تحليلية لبنود اتقاف العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، عام 1994، ص83.

مجموع الأفراد المشاركين في القوى العاملة وقد سجلت أعلى نسبة بطالة بين المحافظات الفلسطينية في الضفة في محافظة الخليل حيث بلغت 26.1% من مجموع الأفراد المشاركين في القوى العاملة[1].

لقد تأثرت مدينة الخليل بكل الظروف التي مرت على الضفة الغربية، إذ انعكست على مناطق تسويق المنتوجات الصناعية في المدينة، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 83.3% من حجم العينة تسوق منتوجاتها في الضفة الغربية وهذا تغير كبير مقارنة مع ما قبل انطلاق الانتفاضة الحالية، وقد يعود ذلك إلى الظروف التي تفرضها إسرائيل على اغلاق المعابر والحدود حيث فقدت الصناعات في المدينة كثيراً من أسواقها داخل إسرائيل وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية حيث أن ما نسبته 9.0% فقط من حجم العينة تسوق منتوجاتها إلى إسرائيل وأن ما نسبته 7.7% تسوق منتوجاتها إلى قطاع غزة، ويعود هذا الانخفاض إلى عدم وجود الاتصال مع قطاع غزة حالياً. والجدول رقم (24) يوضح مناطق تسويق المنتوجات الصناعية في المدينة.

جدول رقم (24) مناطق تسويق إنتاج المصنع في مدينة الخليل

مناطق تسويق إنتاج المصنع	العدد	النسبة %
الضفة الغربية	65	83.3
قطاع غزة	6	7.7
إسرائيل	7	9.0
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

يلاحظ من الجدول السابق عدم وجود مناطق تسويق خارجية رغم توقيع السلطة اتفاقيات اقتصادية مع الأردن ومصر ودول الخليج وبعض الدول الأوروبية. إضافة للظروف التي أدت إلى تراجع الصادرات الصناعية الفلسطينية، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المنتوجات الصناعية إذ أظهرت الدراسة الميدانية ما نسبته 66% من المنتوجات الصناعية في المدينة تتبع مقاييس مواصفات محلية وهذا يؤثر على قدرة هذه المنتوجات على المنافسة سواء في الأسواق

(1) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، (ماس) 2006، ص21.

الإسرائيلية أو الأسواق العربية والعالمية، وكذلك نجد أن ما نسبته 26% منها تتبع مقاييس ومواصفات دولية، وهذا متوفر في الصناعات الكبيرة، وكذلك 8% من المصانع تمتزج بين المواصفات المحلية والدولية، حسب أماكن تسويق المنتوجات وهذا نوع من التأقلم مع الظروف الخاصة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

كما هو واضح فإن المنتجات الصناعية في مدينة الخليل تسوق في السوق المحلي، وللبحث في دراسة السوق المحلي في الخليل لا بد من دراسة مستويات المعيشة للسكان في المحافظات الفلسطينية، إذ أن المستوى المعيشي له علاقة واضحة بنوع الصناعات، فكلما ارتفع دخل الفرد زاد إقباله على شراء الكماليات، وعندما يتدنى الدخل كما في الدول النامية يقبل الناس على شراء السلع الاستهلاكية المتمثلة في الصناعات الغذائية الضرورية.

وعند دراسة المستوى المعيشي للسكان يجب الانتباه لمعدل الانفاق العام على السلع والخدمات، لأن ذلك يعني حاجة السوق للمنتوجات المطلوبة فيعمل الصناعيون على تلبيتها حسب الحاجة والطلب عليها.

وبالنسبة لمحافظة الخليل بلغ معدل الانفاق الشهري للفرد 103.39 دولاراً أمريكياً، وهو معدل منخفض نسبياً لباقي المحافظات الفلسطينية، فقد سجلت أعلى المعدلات لمحافظة القدس 206.62 دولاراً أمريكياً، ورام الله وأريحا 162.22 دولاراً أمريكياً ثم انخفض المعدل بعد ذلك في محافظة بيت لحم إلى 123.43 دولاراً أمريكياً، ثم نابلس 119.12 دولاراً أمريكياً ثم طولكرم وقلقيلية 110.1 دولاراً، ثم جنين103.7 دولاراً، ثم الخليل وأخيراً قطاع غزة 88.01 دولاراً [1]، وهي أدنى معدلات الانفاق الشهري.

(1) دائرة الإحصاءات المركزية، 1998، **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية**، التقرير النهائي، 1997، ص51.

جدول رقم (25) متوسط انفاق الفرد الشهري بالدولار الأمريكي* في محافظة الخليل

السلع والخدمات	معدل انفاق الفرد $	النسبة المئوية للانفاق	السلع والخدمات	معدل انفاق الفرد $	النسبة%
الخبز والحبوب	7.00	6.77			
اللحوم والدواجن	12.31	11.91			
الأسماك والمنتجات البحرية	0.59	0.57	الأثاث والأواني المنزلية	4.80	4.64
الألبان ومنتجاته والبيض	3.15	3.05	لوازم وأعمال منزلية	1.38	1.34
الزيوت والدهون	1.60	1.54	الرعاية الطبية	4.39	4.25
الفواكه والمكسرات	3.08	2.98	رسائل النقل والمواصلات	11.65	11.27
الخضروات والبقوليات والدرنيات	5.87	5.68	التعليم	3.33	3.22
السكر والمنتجات السكرية	2.00	1.93	النشاطات الترفيهية والثقافية	3.25	3.14
المشروبات غير الكحولية	1.38	1.34	التبغ والسجاير	4.67	4.52
الملح والتوابل وأطعمة أخرى	1.48	1.43	نفقات غير استهلاكية أخرى	5.00	4.83
وجبات جاهزة من الطعام	1.48	1.43	العناية الشخصية	2.01	1.94
الملابس والأحذية	9.76	9.44	التحويلات النقدية المدفوعة	3.37	3.26
المسكن	6.95	6.72	الضرائب	0.14	0.14
مجموعة الانفاق النقدي على الطعام	39.93	38.6	مجموع الأنفاق النقدي على غير الطعام	57.17	55.29
الانفاق النقدي الكلي	103.40	%100			

*تم التحويل من الدينار الأردني إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف (الدينار الواحد= 1.41) بتاريخ: 2007/11/28م

المصدر:

1. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير النهائي، 1997، ص50 -51.
2. النسب المئوية من حساب الباحث.

6. المواصلات:

تعتبر المواصلات من أهم العوامل التي تؤثر في التوطن الصناعي، وهي مهمة في جميع جوانب الحياة، حيث يقول كلينج "إنك إذا قيدت مواصلات أمة من الأمم فكأنك محوتها عن الوجود"[1]، فللنقل أهمية في إيصال المواد الخام وتوزيع المنتوجات إلى الأسواق.

لقد مر على الضفة الغربية تغيرات كثيرة انعكست على ارتباطها مع بقية أجزاء فلسطين، ومع العالم الخارجي فقد كانت الطرق قبل عام 1950 بسيطة أقامها الانتداب البريطاني من أجل سهولة السيطرة على فلسطين، وعندما انضمت الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية فقدت ارتباطها مع باقي أجزاء فلسطين حيث بدأت العناية بالطرق بعامة، وبالطرق البرية بخاصة من أجل سهولة التواصل بين أجزائها وقدمت فروع الإنتاج، ومع الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 فقد الضفة الغربية ارتباطها مع البعد العربي، وازداد ارتباطها مع إسرائيل كنوع من أنواع التبعية التي اتبعتها سلطات الاحتلال، وبصورة عامة كانت الطرق في الضفة الغربية خلال الفترات السابقة قليلة الجودة، ومع قدوم السلطة الوطنية أخذت في تحسين شبكة الطرق وإقامة الطرق التي تصل بين المدن الفلسطينية والأرياف التابعة لها حيث بلغ مجموع أطول الطرق 36883 في الضفة الغربية.

وشكلت الطرق المحلية ما نسبته 78.0% من مجموع الطرق في الأراضي الفلسطينية كما شكلت الطرق الرئيسية ما نسبته 12.7% والطرق الاقليمية 9.3% من اجمالي شبكة الطرق في الأرضي الفلسطينية[2].

ومع انطلاق انتفاضة الأقصى استخدمت إسرائيل إجراءات عقابية ضد الشعب الفلسطيني، ومن هذه الأشكال تدمير الطرق واغلاق المدن الفلسطينية حيث نجد أصحاب المنشآت الصناعية صعوبة في ايصال المواد الخام وتسويق المنتوجات الصناعية بسبب ارتفاع تكاليف النقل، ويعود ذلك إلى الحواجز العسكرية الإسرائيلية، إذ كان أصحاب المنشآت الصناعية قبل الانتفاضة يسلكون طرقاً بديلة سواء لإيصال المواد الخام أو تسويق المنتوجات[3].

---

(1)محمد سيد: جغرافية النقل، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1955، ص3.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية**، 2006، ص125.

(3) مقابلة شخصية مع أحد أصحاب المصانع في الخليل. بتاريخ: 2006/8/17م

وفي مجال امتلاك المؤسسات الصناعية لوسائل النقل في مدينة الخليل فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن 51.3% من هذه المنشآت تمتلك وسائل نقل، إذ إن ما نسبته 48.7% من هذه المؤسسات لا تمتلك وسائل نقل، وهذا يؤدي إلى اعتماد المصانع على وسائل نقل بإيجار مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، ومن ناحية مجالات استخدام وسائل النقل لهذه المصانع كما هو واضح في الجدول رقم (26).

الجدول رقم (26) مجالات استخدام وسائل النقل

مجالات استخدام وسائل النقل	العدد	النسبة %
نقل العمال من وإلى المصنع	8	20.0
نقل المواد الخام	5	12.5
توزيع المنتجات	10	25.0
جمع ما ذكر	17	42.5
المجموع	40	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

تظهر دراسة الجدول رقم (23) أن ثماني منشآت صناعية تستخدم وسائل نقل خاصة بها لنقل العمال من المصنع وإليه بنسبة 20.0% وبلغ عدد هذه المنشآت التي تستخدم وسائل نقل لنقل المواد الخام حيث بلغ عددها خمس منشآت بنسبة 12.5% في حين بلغ عدد المنشآت التي تستخدم هذه الوسائل لتوزيع المنتجات بنسبة 25.0% وكذلك بلغ عدد المنشآت الصناعية التي تستخدم وسائل نقل لجميع المجالات 17 منشأة بنسبة 42.5% وهذا يدلل على صغر حجم المنشآت الصناعية في مدينة الخليل.

في مجال البحث في استخدام هذه الوسائل يتضح مدى الصعوبات التي تواجهها، إذ يلاحظ منذ انطلاق انتفاضة الأقصى عملت إسرائيل على إغلاق المناطق الفلسطينية وإقامة السواتر الترابية على الطرق الفرعية وهذا يؤثر على وصول المواد الخام وتوزيع المنتوجات وبخاصة تلك التي تحتاج إلى وقت قصير حتى يتم توزيعها مثل المواد الغذائية.

العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي:

إن اختيار موقع المنشأة الصناعية يتأثر بعدة عوامل، وقد أهتم علماء الجغرافية الاقتصادية بهذا الموضوع وذلك لأهميته في توطن الصناعات وتكاملها، إذ لا بد عند اختيار موضع المصنع أن يحقق أهدافاً اقتصادية للمستثمر في القطاع الصناعي من أجل قيام صناعة ناجحة من حيث النفقات والقوى العاملة والمستوى المعيشي.

وتختلف العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع الصناعي من منطقة إلى أخرى، ولكن نجد أن هناك عوامل تؤثر بشكل دائم في اختيار هذا الموقع، ومن هذه العوامل سياسية الدولة، والبنية التحتية، والمواصلات، والأسواق، والأيدي العاملة، وارتباط الصناعة بالصناعات الأخرى، أما عوامل تؤثر في اختيار المواقع الصناعية في مدينة الخليل وهي:

1. القرب من السوق:

تعد الأسواق من العناصر المهمة التي تحدد الموضع الصناعي وظهور الصناعات ونجد أن حجم هذا السوق يساهم في تحديد حجم المنشآت الصناعية المراد إقامتها ونوعية هذه الصناعات. فكلما كان حجم السوق كبيراً ساعد في جذب المستثمرين لإقامة صناعتهم المختلفة وكان حجم رؤوس الأموال المستثمرة أكبر، وكلما كان حجم السوق صغيراً أدى ذلك إلى امتناع المستثمرين من إقامة المنشآت الصناعية فيه، ويؤدي صغر السوق إلى جذب صناعات صغيرة الحجم، وهذا يساهم في إنتاج سلع تلبي رغبات هذا السوق الصغير ولا يسمح بقيام صناعات كبيرة ومتخصصة.

وقد دلت الدراسة الميدانية على أهمية القرب من السوق إذ احتل هذا العامل المرتبة الأولى بين العوامل الأخرى، وذلك بنسبة 28.2% من حجم العينة، بينما احتل هذا العامل المرتبة الثانية في محافظة نابلس بنسبة 25% في الدراسة التي أجراها هاني الجمل.

2. القرب من سكن المستثمر:

يعتبر عامل القرب من سكن المستثمر من العوامل المهمة في اختيار الموضع الصناعي وقد أدت الظروف السياسية المتقلبة وعدم الاستقرار إلى إقامة المنشآت الصناعية بالقرب من السكن ليكون قريباً منها وكذلك طغيان عامل العائلية على الورش الصناعية، حيث أظهرت الدراسة الميدانية على أهمية هذا العامل حيث جاء بالمرتبة الثانية بنسبة 26.9% من حجم العينة، بينما جاء في دراسة هاني الجمل لمحافظة نابلس في المرتبة الثالثة بنسبة 25%. ولعامل الوراثة في العمل بالقطاع الصناعي دور في موضع المنشأة الصناعية فقد دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 42.9% من أصحاب المنشآت الصناعية، أكدوا أن سبب اختيارهم للعمل في القطاع الصناعي هو الوراثة، وهذا يؤكد دور الوراثة في وجود المنشأة الصناعية بالقرب من سكن المستثمر.

3. وجود تجمع صناعي:

تعتبر التجمعات الصناعية مهمة لقيام الصناعات لتوفر الخدمات في هذه المناطق والترابطات بين الصناعات وتعمل على تقصير مسافة النقل مع المصانع الأخرى وانخفاض معدلات الأجور، وتظهر الدراسة الميدانية أهمية هذا العامل حيث جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 20.5% من حجم العينة في اختيار موضع المنشأة الصناعية بينما أحتل هذا العامل المرتبة الأولى في الدراسة التي أجراها هاني الجمل في محافظة نابلس، ربما يعود ذلك إلى اختلاف الظروف الموقعية بين مدينة الخليل ومحافظة نابلس.

وفي مجال اختيار مواضع المنشآت الصناعية استناداً لدراسة مسبقة فقد دلت الدراسة الميدانية على أن 61.5% من حجم العينة اختاروا موقع المنشأة الصناعية بغير دراسة مسبقة ويوضح ذلك التوزيع العشوائي للمنشآت الصناعية والجدول رقم (27) يوضح موقع المنشآت الصناعية في مدينة الخليل.

الجدول رقم (27) موقع المصنع في مدينة الخليل

موقع المصنع	العدد	النسبة %
خارج البلدة القديمة (شمال)	31	39.7
خارج البلدة القديمة (جنوب)	23	29.5
خارج البلدة القديمة (شرق)	2	2.6
خارج البلدة القديمة (غرب)	22	28.2
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

دراسة الجدول رقم (27) تظهر أن ما نسبته 69.2% من المنشآت الصناعية تقع في شمال وجنوب المدينة وهي في المناطق السكنية في الشمال والجنوب إضافة إلى المناطق الصناعية والرامة منطقة الفحص، ولكن يوجد ما نسبته 28.8% من المنشآت الصناعية تقع في غرب المدينة، ويوجد ما نسبته 2.6% من المنشآت الصناعية شرق المدينة، ويلاحظ خلو البلدة القديمة من المنشآت الصناعية، وذلك بسبب وجود الاستيطان الإسرائيلي داخل البلدة القديمة حيث كان في البلدة القديمة الصناعات الحرفية البسيطة.

4. ملكية الأرض:

تكمن أهمية ملكية الأرض في أنها تساهم في تقليل الكلفة الإنشائية للمصنع وتسهل عملية اتخاذ القرار في إنشاء المصنع، كما أن ملكية الأرض تمكن صاحبها من مشاركة شخص أخر يمتلك رأس المال الذي يمول عملية بناء المصنع ويعمل على تجهيزه بالآلات اللازمة للصناعة، وتعتبر مساحة الأرض عاملاً هاماً في اختيار الموضع الصناعي، إذ تحتاج الصناعات الكبيرة لمساحات واسعة لنشاطها الصناعي، ومن هذه الصناعات الصناعات الإنشائية (المناشر، الطوب، البلاط)، وكذلك حاجة بعض المصانع لإقامة مخازن خاصة بها.

ومن جهة أخرى فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 59.0% من الأرض التي يقع عليها المصنع هي مستأجرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وكذلك يؤدي إلى صعوبة توسيع المنشآت الصناعية القائمة.

وقد احتل عامل ملكية الأرض المرتبة الرابعة بنسبة 17.9% من حجم العينة، بينما جـــاء هـــذا العامل في الدراسة التي أجراها هاني الجمل في محافظة نابلس في المرتبة الخامسة، وقد جاءت العوامل المؤثرة في الموقع الصناعي على النحو الموضح في الجدول رقم (28).

جدول رقم (28) سبب اختيار موقع المصنع في مدينة الخليل

سبب اختيار موقع المصنع	العدد	النسبة %
القرب من السوق	22	28.2
القرب من السكن	21	26.9
وجود تجمع صناعي	16	20.5
ملكية الأرض	14	17.9
غير ذلك	5	6.4
المجموع	78	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006م.

إضافة لذلك فإن بلدية الخليل تعمل على تنظيم القطاع الصناعي في المدينة من خـــلال تـــوفير البنية التحتية اللازمة للصناعات المختلفة.

نتائج التحليل الخطوي المتدرج:

لقد تم استخدام هذا الأسلوب للكشف عن أكثر المتغيرات أهمية في التفسير، بحيث يظهر الأهمية النسبية لكل متغير مستقل في تفسير المتغير التابع وذلك عن طريق اختبار f، ويوضح الجـــدول (29) المتغيرات التي قامت بالتفسير.

جدول رقم (29) المحددات المفسرة للمتغير التابع

الرقم	المحددات	معامل الارتباط الجزئي	معامل التحديد
.1	القرب من السوق	0.892	0.796
.2	القرب من السكن	0.871	0.758
.3	وجود تجمع صناعي	0.832	0.769
.4	ملكية الأرض	0.715	0.511
.5	غير ذلك	0.62	0.384

المصدر: عمل الباحث

يظهر الجدول (29) أن متغير القرب من السوق، يتمتع بأعلى نسبة تفسير للمتغير التابع، حيث بلغ مقدار ما فسره حوالي 89% وهذا يعني أن المصانع تتركز ضمن الأسواق التي تسوق منتوجاتها إليها، وهذا هو الواقع حيث تنتشر المصانع بشكل عشوائي هنا وهناك دون ضابط.

أما المتغير الذي تلا متغير القرب من السوق هو القرب من السكن، وكانت نسبة تفسيره 87% تبعه متغير وجود تجمع صناعي وبنسبة قدرها 83%، ثم متغير ملكية الأرض وكانت نسبة تفسيره 71%، وأخيراً يتبين لنا أن المتغيرات جميعها استأثرت بنسبة ارتباط عالية بالمتغيرات التابعة.

الفصل الرابع

الإنتاج الصناعي في مدينة الخليل

الفصل الرابع

الإنتاج الصناعي في مدينة الخليل

إن البحث في مجال الإنتاج الصناعي في مدينة الخليل لا بد وأن يتصل بموضوع التطور لإعداد المنشآت الصناعية، وذلك لتحديد النواة الصناعية من جهة، والتعرف إلى ما لحق بها من تطورات فرضت ظروفها على الصورة التوزيعية الحالية للصناعات القائمة في منطقة الدراسة من ناحية أخرى، ويشكل نقص البيانات الرسمية وعدم دقتها أحد أهم الصعوبات التي تواجه دراسة هذه المسألة إلى جانب صعوبة الحصول على ما يتوفر منها عند الجهات الرسمية.

وانطلاقاً من تسهيل عقد المقارنات فقد اعتمد الباحث تصنيف المنشآت الصناعية إلى ثلاثة أقسام حسب حجم العمالة، وهو ما تم إتباعه من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهذه التصنيفات هي:

1. منشآت صناعية صغيرة يعمل بها أقل من 5 عمال.
2. منشآت صناعية متوسطة يعمل بها من 5 -19 عاملاً.
3. منشآت صناعية كبيرة يعمل بها 20 عاملاً فأكثر.

وإن نقص البيانات الرسمية حول سنة تأسيس المنشآت الصناعية في مدينة الخليل جعل الباحث يعتمد على الدراسة الميدانية لتحديد تطور أعداد هذه المنشآت إذ إن الدوائر الرسمية مثل وزارة الصناعة لا توفر مثل هذه البيانات قبل عام 1996م، ويرجع ذلك إلى تبعية دوائر الترخيص للإدارة المدنية الإسرائيلية في الأعوام الماضية، والجدول رقم (26) يوضح المنشآت الصناعية في مدينة الخليل حسب سنة التأسيس من حيث حجم هذه المنشآت.

جدول رقم (30) المنشآت الصناعية في مدينة الخليل حسب سنة التأسيس والحجم

سنة التأسيس / حجم الفئة	قبل عام 1967	النسبة%	1967 - 1987	النسبة%	1988 - 2000	النسبة%	2001 - 2006	النسبة%
صغيرة	8	10.3	6	7.6	17	21.8	18	16.6
متوسطة	2	2.5	10	12.8	10	12.8	2	2.6
كبيرة	0	0.0	2	2.6	8	10.3	0	0
المجموع	10	12.8	18	23	35	44.9	15	19.2

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006.

الشكل رقم (2). يوضح المنشآت الصناعية في مدينة الخليل حسب سنة التأسيس والحجم

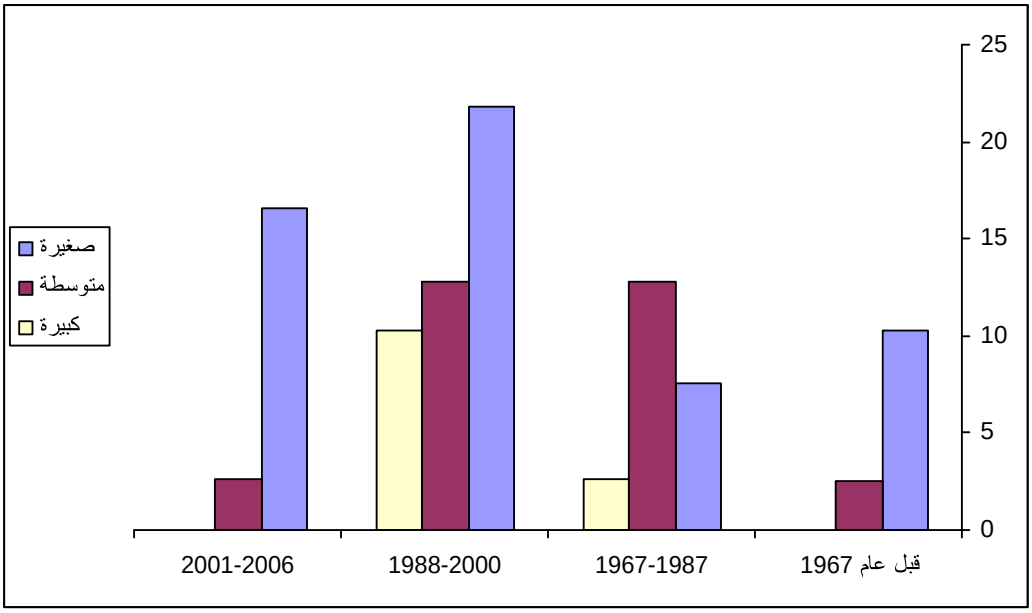

المصدر: الدراسة الميدانية، آب 2006.

الجدول رقم (30) يبين أن ما نسبته 64.1% من المنشآت الصناعية في المدينة أنشئت بعد عام 1988م، وهذا يتوافق مع النمو الصناعي للمدينة، إذ كانت قبل ذلك الأهمية الصناعية للخليل متوسطة بين مدن الضفة الغربية، ويعود هذا النمو إلى توقيع اتفاقية أوسلو، وما تبعها من اتفاقات اقتصادية خلفت ظروفاً مشجعة للاستثمار في القطاع الصناعي.

وفي مجال سنة التأسيس وحجم المنشآت الصناعية، أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 68% من المنشآت الصناعية الصغيرة و50% من المنشآت الصناعية المتوسطة، و80% من المنشآت

الصناعية الكبيرة أنشئت بعد عام 1988، وهذا يتوافق مع القاعدة الصناعية التي كانت موجودة في الضفة الغربية قبل عام 1988م.

أنواع الصناعات في مدينة الخليل

تتنوع الصناعات في مدنية الخليل، فهي صناعات تحويلية في الدرجة الأولى، إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية التحويلية في مدينة الخليل 1226 مؤسسة، توظف 5865 عاملاً[1]. وتنتج هذه المنشآت ما يلي:

1. صناعات النسيج والجلود:

وتشمل هذه الصناعات دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والسروج والأحذية، وصنع المنسوجات وغزل الألياف والأقمشة والتريكو، وتمثل هذه الصناعات المرتبة الأولى بين صناعات مدينة الخليل حيث يبلغ عدد مؤسساتها 315 مؤسسة يعمل بها 2011 عاملاً، وتحتل نسبتها 26.0% من صناعات مدينة الخليل، أما حجم المؤسسات الصناعية فإن 65.4% منها مؤسسات صغيرة و 32.1% متوسطة الحجم و2.5% مؤسسات كبيرة[2].

وتعد صناعة الجلود ودباغتها من الصناعات المهمة من مدينة الخليل، فهي مهمة في خدمة المنشآت الصناعية وبخاصة الأحذية، حيث انتقلت صناعة الأحذية من إسرائيل إلى الضفة الغربية بعد عام 1967 إذ إن هذه الصناعة كانت موجودة ولكنها تطورت بفضل نمو التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، وذلك بسبب رخص اليد العاملة وتكاليف الإنتاج[3].

وتبرز أهميتها من خلال رأس المال المستثمر في هذه الصناعة، والجدول رقم (27) يوضح رأس المال المستثمر، وعدد العاملين في منشآت صناعة الأحذية في مدينة الخليل.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية**، بيانات غير منشورة، 2004.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية**، بيانات غير منشورة، 2004. وتحديثاته لغاية 2006/12/31، رام الله، فلسطين.

(3) مكحول، باسم: **صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والعالمية**، 2000، ص15.

الجدول رقم (31). أعداد المنشآت ورأس المال المستثمر، وعدد العاملين في صناعة الأحذية عام 1999

الحجم	العدد	فئات رأس المال المستثمر $	عدد العاملين
كبيرة	30	أكثر من 100000	726
متوسطة	20	10000- 50000	205
صغيرة	19	أقل من 10000	118

المصدر: سجلات وزارة الصناعة، الخليل، بيانات غير منشورة.

ومن الجدول السابق يلاحظ كثافة استثمار رأس المال في هذه الصناعة، وكذلك صغر حجمها، ويلاحظ اختلاف إحصاء عدد هذه المنشآت من دائرة إلى أخرى، داخل الدوائر الرسمية، إذ أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المنشآت الصناعية في مدينة الخليل في مجال الأحذية بلغ 542 منشأة، بينما في الجدول رقم (27) 69 منشأة، وهذا اختلاف واضح، ويعود إلى سوء تنظيم القطاع الصناعي وضعف التسجيل في الدوائر الرسمية.

ولاحظ الباحث خلال العمل الميداني اغلاق عدد كبير من هذه المنشآت في السنوات الأخيرة وذلك يعود إلى أسباب عدة أولها تراجع نسبة العقود من الباطن مع الصناعات الإسرائيلية، لأن هذه الصناعة تطورت لحاجات السوق الإسرائيلية، إضافة للنتائج المترتبة على اتفاقية السلام مع الأردن، حيث اتجهت الأردن لاستغلال عنصر انخفاض أجور العاملين، وثانيهما المنافسة الشديدة مع الصناعات المستوردة من دول شرق آسيا (الصين)، وثالثها الاغلاقات المتكررة للأراضي الفلسطينية.

2. الصناعات المعدنية:

وتشمل صنع الحديد والصلب وسبك الحديد، وسبك المعادن غير الفلزية، وصنع المنتجات المعدنية الإنشائية، صنع الخزانات والأوعية من المعادن، وصنع الأدوات والعِدَدْ اليدوية المعدنية، وإعادة تصنيع منتجات الخردة وغيرها الكثير من الصناعات مثل المحادد، ومشاغل الألمنيوم، وورشات الخراطة والسمكرة، وأفران، وحمامات شمسية، وقبانات، وتحتل هذه الصناعة المرتبة الثانية في مدينة الخليل، ويبلغ عدد المنشآت العاملة في مدينة الخليل 269

منشأة[1]، تمثل 23.9% من الحجم الكلي لصناعات المدينة، ومن حيث حجم هذه المؤسسات فإن ما نسبته 91.8% من هذه المؤسسات صغيرة، و ما نسبته 7.2% منشآت متوسطة، و1% منشآت كبيرة.

من أشهر هذه الصناعات في مدينة الخليل صناعة القبانات والموازين، حيث بدأ إنتاج هذه الصناعة عام 1952[2]، وتطورت هذه الصناعة من ورش صغيرة ثم نمت في أحجامها، ورأسمالها وأعداد العاملين فيها، وتصدر 20% من إنتاجها إلى دول العالم الخارجي[3].

3. الخشب والأثاث:

وتشمل هذه الصناعات صنع الخشب والمنتوجات الخشبية وصنع الأثاث من غرف نوم وبوفيهات، وتمثل هذه الصناعة 212 مؤسسة وتبلغ نسبتها 17.5% من عدد المنشآت الصناعية العامة في المدينة حيث تأتي في المرتبة الثالثة، ومن حيث حجمها فإن ما نسبته 88.4% مؤسسات صغيرة، وأن 11.1% منها مؤسسات متوسطة، و0.5% مؤسسات كبيرة[4].

4. الصناعات الإنشائية:

وتشمل هذه الصناعات استغلال وتشكيل الحجر والحديد وصنع أخشاب الأبنية وتشكيلها، إضافة لصنع الألواح الخشبية، وتمثل هذه الصناعة 168 منشأة[5]، وتبلغ نسبتها 13.8% من عدد المنشآت الصناعية العاملة في المدينة، وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث أهميتها، نظراً لعلاقتها بالأعمار والبناء وتجهيز المساكن، بما يلزمها من حجارة وطوب، وبلاط، وغير ذلك.. الخ. أما عن حجم هذه المؤسسات فإن ما نسبته 53.9% منها صغيرة، وأن ما نسبته 43.1%

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: بيانات غير منشورة.

(2) عبد العليم، دعنا: **صناعة الأثاث المعدني في محافظة الخليل**، رابطة الجامعيين، 1990، ص12.

(3) المرجع السابق، ص24.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية**، بيانات غير منشورة، 2004.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: بيانات غير منشورة.

مؤسسات متوسطة، وأن ما نسبته 3% منها كبيرة الحجم[1]، وهذا يدل على صغر حجم هذه المؤسسات.

5. الصناعات الغذائية والمشروبات:

تمثل هذه الصناعة المرتبة الخامسة بين الصناعات الأخرى في الخليل، وتشمل إنتاج اللحوم، ومنتوجاتها وحفظ الفواكه، وصنع منتوجات الألبان، وطحن الحبوب والحلويات، والسكاكر، وصنع المشروبات غير الكحولية، بلغ عدد مؤسسات هذه الصناعة 158 منشأة[2]، بنسبة 13.1% من مجمل صناعات الخليل، وتمثل هذه الصناعة في مدينة الخليل 9.7% من الصناعات الغذائية والمشروبات في الضفة الغربية البالغ عددها 1635 منشأة[3].

أما حجم هذه المؤسسات، فإن ما نسبته 77.1% من المنشآت صغيرة الحجم و19.7% متوسطة الحجم، و3.2% كبيرة الحجم، ورغم صغر حجم هذه المنشآت فإنها مهمة في حياة محافظة الخليل، كونها تعتمد على المواد الخام المحلية من زراعية وحيوانية وتوفير عمل لعدد من العاملين، إذ بلغ عدد العاملين في هذه الصناعة 945 عاملاً في مدنية الخليل[4].

6. الصناعات الكيماوية:

وتشمل صنع العجائن والورق والكرتون والبلاستيك، والدهانات والزيوت، وأحبار الطباعة والمنظفات، والمنتوجات اللدائنية، وصنع الزجاج ومعالجة وطلي المعادن، وتأتي هذه الصناعة في المرتبة السادسة من صناعات الخليل إذ بلغ عدد مؤسساتها 35 منشأة[5]، بنسبة 3% من مجمل صناعات المدينة، ونجد أن 52.8% من هذه المنشآت صغيرة الحجم، و38.9% منها متوسطة، و8.3% منها كبيرة.

---

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: بيانات غير منشورة..

(2) المصدر نفسه.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **المسح الصناعي**، نتائج أساسية، 1998، ص79.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: بيانات غير منشورة.

(5) المرجع السابق.

7. صناعات الورق والطباعة:

وتشمل هذه الصناعة صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام وتحتل هذه الصناعة نسبتها 2.2% من مجمل صناعات مدينة الخليل حيث تأتي في المرتبة السابقة، ومن حيث حجم هذه المنشآت فإن ما نسبته 63% منها منشآت صغيرة الحجم، وأن 29.6% منشآت متوسطة وأن 7.4% منشآت كبيرة الحجم[1]. والجدول رقم (32) والشكل رقم (3) يوضحان نوع الصناعات القائمة في مدينة الخليل.

جدول رقم (32) أنواع الصناعات في مدينة الخليل

الرقم	القطاع الصناعي	أعداد المنشآت الصناعية	النسبة
.1	غذائية والمشروبات	158	13.1
.2	نسيج وجلود	315	26.0
.3	الخشب والأثاث	212	17.5
.4	ورق وطباعة	26	2.2
.5	كيماوية	35	3.00
.6	إنشائية	168	13.8
.7	معدنية	290	23.9
.8	أخرى	6	0.5
	المجموع	1210	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2004، وتحديثاته لغاية 2006/12/31، رام الله، فلسطين، بيانات غير منشورة.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، بيانات غير منشورة، 2004.

شكل رقم(3) أنواع الصناعات في مدينة الخليل

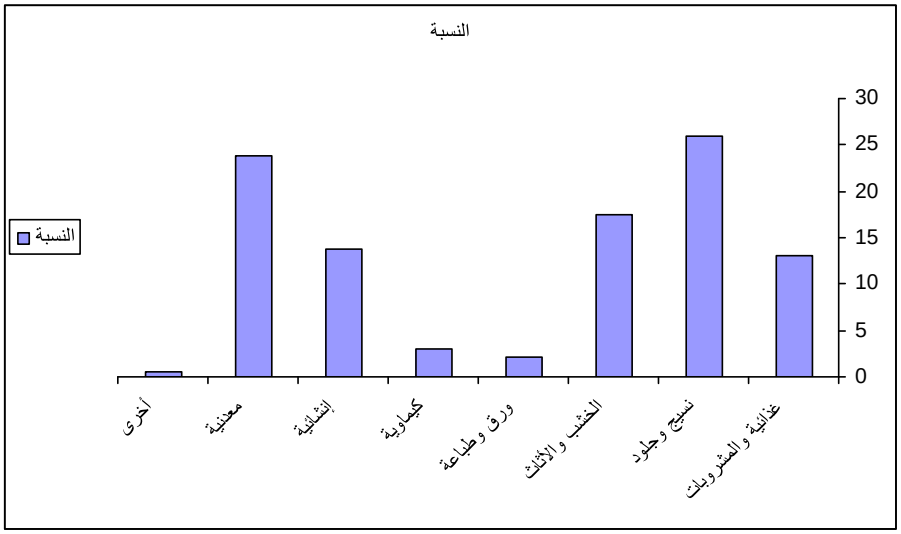

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2004، وتحديثاته لغاية 2006/12/31، رام الله، فلسطين، بيانات غير منشورة.

التركيب الصناعي لمدينة الخليل:

تشكل الصناعة ركناً أساسياً من أركان النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، يتركز أغلب صناعاتها في عدد صغير من مدنها الرئيسة[1]، أن الصناعات المتوطنة في المدينة هي في أغلبها من مجموع الصناعات التي تعرف بصناعات المدن، والتي ترتبط بالسوق باعتبار المدينة مركزاً رئيساً للتسوق، ويختلف التركيب الصناعي للمدن باختلاف مواقعها ووظائفها وحجومها، وعدد السكان وقدرتهم الشرائية، وتوفر المواد الخام، ويلاحظ أن أنماط التوزيع الجغرافي للصناعة في مدينة الخليل تتوزع الصناعة على قطاعات المدينة تبعاً لنوعيتها وطبيعتها الإنتاجية، وأحجامها ومستلزماتها إذ تتوزع الصناعات في المدينة حسب الآتي:

1. جنوب البلدة القديمة (منطقة الفحص والمناطق المجاورة لها:) حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن 30.4% من صناعات هذه المنطقة هي نسيج وجلود و26.1% منها هو صناعات كيماوية و21.8% صناعات إنشائية و13% صناعات معدنية و8.7% صناعات غذائية ومشروبات.

(1) رسول، أحمد حبيب: **جغرافية الصناعة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص137.

2. شمال البلدة القديمة (الرامة والأحياء الواقعة إلى شمال البلدة القديمة): ويتوزع في هذا القطاع كما أظهرت الدراسة الميدانية 28.1% صناعات الخشب والأثاث بين الصناعات الأخرى القائمة في شمال البلدة القديمة لمدينة الخليل، و21.9% صناعات النسيج والجلود و18.7% الصناعات الغذائية والمشروبات و15.6% الصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية والورق والطباعة تحتل 6.3% على التساوي و3.1% الصناعات الإنشائية.

3. غرب البلدة القديمة: ويتوزع في هذا القطاع كما أظهرت الدراسة الميدانية أن 42.9% صناعات نسيج وجلود بين الصناعات الأخرى القائمة في البلدة القديمة لمدينة الخليل وأن 33.3% هي صناعات الورق والطباعة و14.3% صناعات غذائية ومشروبات و9.5% صناعات معدنية، والخريطة رقم (4) تبين القطاعات الثلاثة في المدينة.

خارطة رقم (4) أنواع الصناعات وتوزيع المنشآت في القطاعات المختلفة لمدينة الخليل

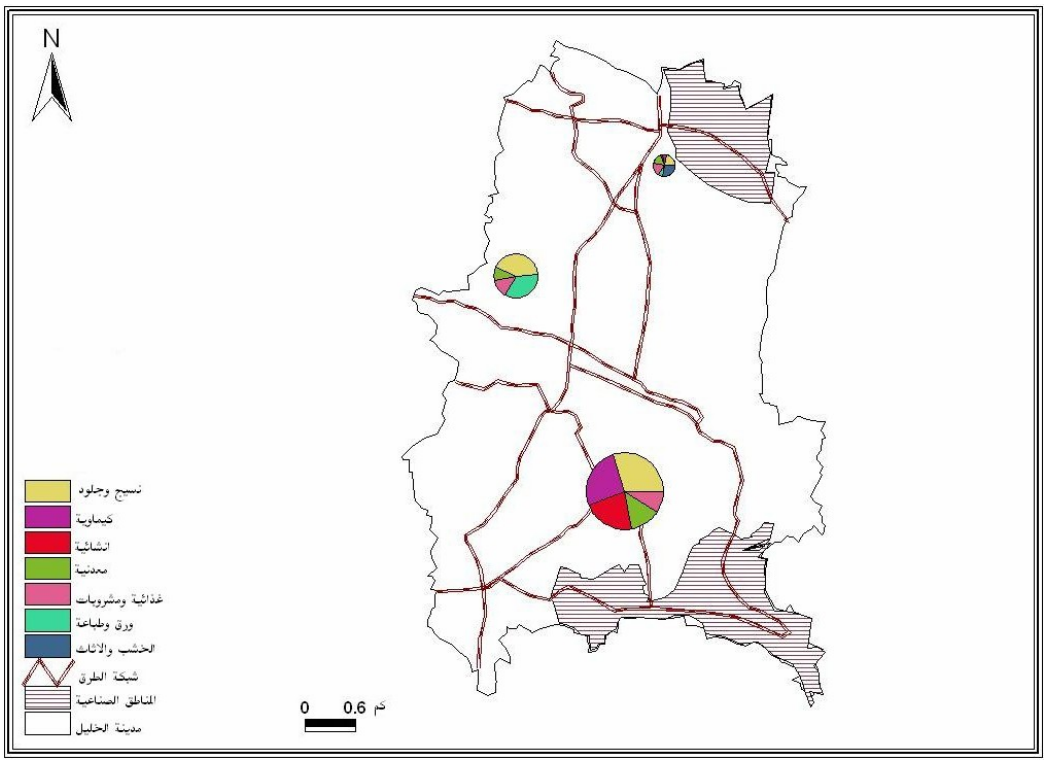

المصدر: 1) عمل الباحث بالاعتماد على بلدية الخليل، وحدة نظم المعلومات الجغرافية.

2) النسب المئوية من حساب الباحث بالاعتماد على مكتب وزارة الصناعة –الخليل، 2006، بيانات غير منشورة.

ومن الملاحظ خلو البلدة القديمة من الصناعات، وذلك يعود إلى وجود الاستيطان الإسرائيلي داخلها، كما النشاط التجاري فيها محدود رغم الحديث عن هذا التوزيع الجغرافي للصناعات في مدينة الخليل، ولاحظ الباحث تنوع النشاط الصناعي في هذه القطاعات مع تركز صناعات أخرى، وكذلك وجود الصناعات بشكل عشوائي، مع العلم أنه هناك منطقتين صناعيتين في المدنية.

وفي مجال المقارنة بين أنواع الصناعات في مدينة الخليل والمدن الفلسطينية الأخرى، فقد دلت الدراسة الميدانية أن 92% من الصناعات في المدينة تماثل صناعات مشابهة لها في الضفة الغربية، وأن 8% منها ليس نظير الضفة الغربية، ومن هذه الصناعات صناعة القبانات والموازنين وصناعة الزيوت المستخرجة من البترول.

تركيب الصناعات في مدينة الخليل:

مرت الأراضي الفلسطينية بظروف متعددة من الانتداب البريطاني وحتى يومنا الحالي مروراً بالحكم الأردني والاحتلال الإسرائيلي وفترة السلطة الوطنية الفلسطينية،هذه الفترات أثرت سلباً على القطاعات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية وبخاصة القطاع الصناعي لما له من دور في التنمية الاقتصادية، حيث تأثر القطاع الصناعي من هذه الفترات حيث أحدثت تشوهات من حيث عدد المنشآت الصناعية وحجمها والتشغيل والإنتاج والتجارة... الخ.

وبناءً على نقص البيانات المتعلقة ببنية القطاع الصناعي في مدينة الخليل استخدم الباحث هذه البيانات على مستوى المحافظة في بعض العناصر غير المتوفرة على مستوى المدينة، ويؤخذ على هذه البيانات قدمها فهي تعود إلى عام 1994، إذ حدثت تغيرات كبيرة منذ عام 1994 إلى يومنا الحالي، وعندما سأل الباحث أحد مدراء الأقسام في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني رأى أن هذه الطريقة التي تم العمل بها عام 1994 هي طريقة مجمدة ولا تعطي مؤشرات صحيحة، وللوقوف على واقع الصناعات في الخليل سيقوم الباحث بمعالجة المواضيع التالية:

أولاً: عدد المنشآت الصناعية في المحافظة:

بلغ العدد الاجمالي للمنشآت الصناعية في محافظة الخليل 2744 منشأة[1]، وهي موزعة إلى منشآت كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وتبلغ نسبتها 23.5% من مجموع المنشآت العاملة في النشاط الاقتصادي في محافظة الخليل والبالغة 11722 منشأة، وتشكل المنشآت الصناعية العاملة في الصناعة في محافظة الخليل ما نسبته 19% من مجموع المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغة 14771 منشأة[2]، وتأتي محافظة الخليل في المرتبة الأولى بين المحافظات الفلسطينية، من حيث عدد المنشآت الصناعية تليها محافظة نابلس التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 18.1% من مجموع المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

وتتوزع المنشآت الصناعية في محافظة الخليل على النحو التالي:

1. صناعة التعدين واستغلال المحاجر:

وهي صناعات قديمة العهد في المحافظة، وقد دل على ذلك المباني القديمة من الحجارة والمقامة في المحافظة، بلغ عدد المنشآت الصناعية في هذا المجال 198 منشأة[4]، وهي تشكل نسبة 54.5% من مجموع المنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغة 362 منشأة[5]، ويتواجد في مدينة الخليل ما نسبته 15% من المنشآت العاملة في هذا القطاع على مستوى المحافظة البالغة 198 منشأة.

2.الصناعات التحويلية:

بلغ عدد المنشآت الصناعية التحويلية في محافظة الخليل 2534 منشأة، وهي تشكل نسبة 92.3% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة والبالغة 2744 منشأة.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **تقرير المنشآت النتائج النهائية**، 1998، ص146.

(2) المصدر السابق، ص75.

(3) المصدر السابق، ص150.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **مسح المنشآت**، ص146.

(5) المصدر السابق، ص118.

تستحوذ مدينة الخليل على 50% من مجموع الصناعات التحويلية في المحافظة، إذ بلغ عددها 1256 منشأة، ويعود ذلك لاعتبار مدينة الخليل المركز الإداري للمحافظة رغم وجود مدن محيطة بمدينة الخليل وهي مدينة دورا وحلحول ويطا.

ولتوضيح المكانة التي تشغلها محافظة الخليل بين المحافظات الفلسطينية في قطاع الصناعات التحويلية حيث يظهر الجدول رقم (33) أن محافظة الخليل تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت فيها والتي تبلغ 2534 منشأة، أي ما نسبته 17.15% من اجمالي الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تليها محافظة نابلس حيث تستحوذ على ما نسبته 16.9% من اجمال عدد المنشآت الصناعية التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. إمدادات الكهرباء والغاز والمياه:

بلغ عدد منشأتها الصناعية 12 منشأة[1]، حيث بلغت نسبتها 1.4% من المجمل العام لإمدادات الكهرباء والغاز والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي نسبة ضئيلة، ولعل ذلك يعود لاعتماد المحافظة بشكل أساسي على الشبكة القطرية الإسرائيلية، والجدير ذكره أن غالبية السكان يعتمدون على مياه الأمطار في استخداماتهم الحياتية:

جدول رقم (33) توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب المحافظات لعام 1997م

المحافظة	عدد المنشآت	النسبة المئوية%
الخليل	2534	17.15
بيت لحم	1165	7.9
أريحا	88	0.6
القدس	784	5.31
رام الله والبيرة	1289	8.72
نابلس	2498	16.9
سلفيت	296	2.00
قلقيلية	377	2.55
طولكرم	733	4.96
طوباس	82	0.55
جنين	985	6.66

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **مسح المنشآت**، مصدر سابق، ص111.

المحافظة	عدد المنشآت	النسبة المئوية%
شمال غزة	560	3.79
غزة	2076	14.05
دير البلح	422	2.86
خان يونس	576	3.9
رفح	310	2.1
المجموع	1477	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء والفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 1997، ص126 -157

شكل رقم (4) توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب المحافظات لعام 1997م

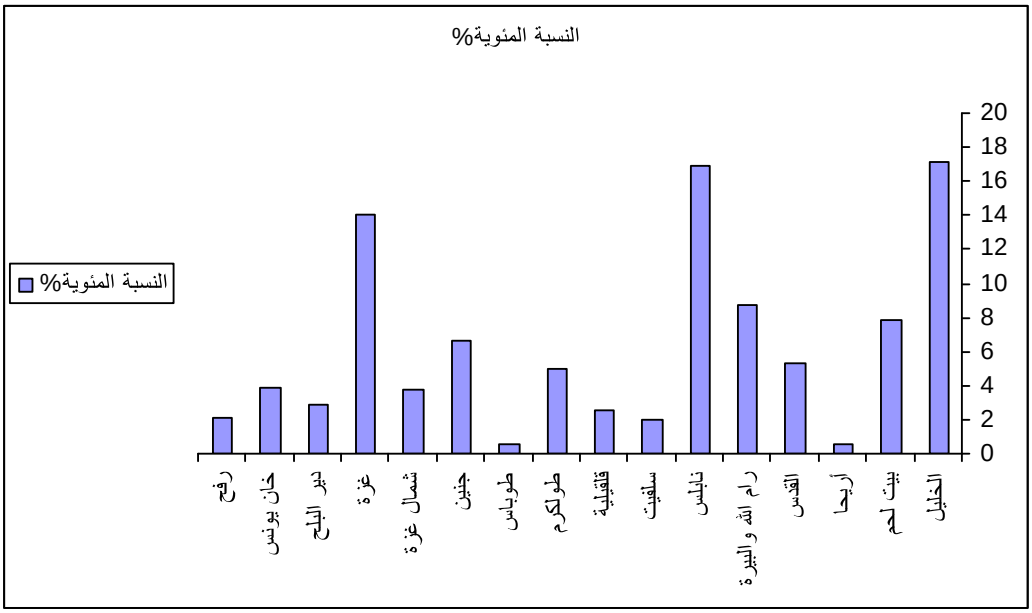

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء والفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 1997، ص126 -157

ثانياً: مساهمة النشاط الصناعي في تشغيل العمالة في محافظة الخليل:

بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية 13372 عاملاً[1]، وهؤلاء يشكلون 18.4% من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي في محافظة الخليل، وهي نسبة أعلى من المعدل العام للعـــاملين في القطاع الصناعي على مستوى الأرضي الفلسطينية أي بنسبة 15.6%[2]، ويشكل العـــاملون في النشاط الصناعي في محافظة الخليل ما نسبته 20.8% من مجموع العاملين فـــي القطـــاع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **تقرير السكان 1997 محافظة الخليل**، ج2، ص103.

(2) المصدر السابق، **سلسلة الموح الاقتصادية نتائج أساسية**، 2005، ص25.

الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغ 64411 عاملاً وهي نسبة أعلى من محافظة نابلس والبالغة 16.6%[1].

أما العاملون في القطاع الصناعي في مدينة الخليل فقد بلغ 5865 عاملاً[2]، وتشكل هذه ما نسبته 43.9% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في محافظة الخليل، أما بالنسبة لأعداد العاملين بصناعة التعدين واستغلال المحاجر فقد بلغ 795 عاملاً يشكلون نسبة 5.9% من اجمالي العاملين في الصناعة في محافظة الخليل، ويبلغ عدد العاملين في صناعة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه 62عاملاً وهي أعلى من عدد العاملين في محافظة نابلس، حيث بلغ عددهم 10 عمال.

ثالثاً: متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية في مدينة الخليل:

بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة في مدينة الخليل 4.8 عاملاً وهي نسبة مقاربة للمتوسط العام للمنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية والبالغ 4.6 عاملاً وقد بلغ متوسط العاملين في محافظة نابلس في المنشأة الواحدة 4 عمال.

رابعاً: درجة التوطن الصناعي في مدينة الخليل:

يعتمد هذا على مقياس الأيدي العاملة لمعرفة الأهمية الصناعية لمدنية الخليل على مستوى الضفة الغربية وتتمثل في المعادلة التالية:

$$\frac{\text{العاملين في قطاع صناعي لمدينة الخليل}}{\text{عدد العاملين في صناعات مدينة الخليل}} \times \frac{\text{عدد العاملين في صناعات الضفة الغربية}}{\text{عدد العاملين في قطاع صناعي الضفة الغربية}}$$

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **تقرير السكان 1997 محافظة الخليل**، ج2، ص154.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية**، 2004، وتحديثاته لغاية 2005/12/31، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (34) درجة توطن الصناعات في مدينة الخليل

الرقم	نوع الصناعة	درجة التوطن			
		عدد العاملين في صناعات مدينة الخليل	عدد العاملين في صناعات الضفة الغربية	تركز صناعي	وجود صناعي
.1	غذائية والمشروبات	958	7792		0.77
.2	نسيج وجلود	2011	7858	1.6	
.3	الخشب والأثاث	629	4850		0.81
.4	ورق وطباعة	219	1202	1.14	
.5	كيماوية	445	2517	1.1	
.6	إنشائية	961	7884		0.76
.7	معدنية	802	5265		0.95
.8	أخرى	10	339		0.18
	المجموع	6036	37707		

المصدر: عمل الباحث، معتمداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية. رام الله -فلسطين: بيانات غير منشورة.2004.

يلاحظ من الجدول السابق تركزاً لمجموعة من الصناعات في مدينة الخليل وهي صناعة النسيج والجلود ودبغ وتهيئة الجلود والحقائب والأحذية، وصناعة الورق والطباعة والصناعات الكيماوية، مما يؤكد على أهمية الصناعات ودورها في توظيف الأيدي العاملة في مدنية الخليل.

كما يلاحظ وجود صناعي للعديد من الصناعات في مدينة الخليل وهي الصناعات الغذائية والمشروبات والخشب والأثاث والصناعات الإنشائية والمعدنية، وهذا يعكس وجود نواة لهذه الصناعات من الممكن تطويرها وتصبح لها أهمية كبيرة.

خامساً: التنوع والتخصص الصناعي لمدينة الخليل:

يقصد بالتنوع الصناعي وجود صناعات متنوعة الإنتاج في منطقة واحدة، وهذا يخالف التخصص الصناعي[1]، والذي يقصد به الاقتصار على صناعة واحدة أو أنواع محددة منها،

(1) الزيني، عبد الحسين: **الطريق الجديدة لقياس التنوع الصناعي**، المؤتمر الجغرافي العراقي الثاني، بغداد، 1982، ص1-11.

وهذا النمط في التركيب الصناعي يؤدي إلى إحدى صور الاكتفاء الذاتي، بحيث يجعل اقتصاد منطقة أكثر استقراراً في مواجهة الأزمات.

إن التنوع الصناعي لأي منطقة، يرتبط إضافة العوامل للموقعية بدرجة تطور السياسة الصناعية، ولذا فإن المناطق كثيفة الصكان تمتلك قدرة شرائية مترفعة نسباً وأقدر على اجتذاب الأنشطة الصناعية المتنوعة إليها، كما يظهر دور التخطيط الصناعي في درجة التنوع الصناعي، والمنطقة الذي لا يظهر فيها تنوع عالٍ يشير إلى وجود التخصص، لأن التنوع والتخصص على طرفي نقيض، وللتنوع أهمية كبيرة تتضح في ما يلي[1]:

1. يجعل الإنتاج أكثر مرونة مقابل تغيرات الطلب.
2. يسهل عملية تنقل الأيدي العاملة بين الصناعات.
3. يوفر الفرص لظهور مهارات متنوعة.
4. يوفر فرص عمل مختلفة ولكلا الجنسين.

يوجد الكثير من الطرق لقياس التنوع والتخصص الصناعي، مثل طريقة تريس، وروجرز، ثم طريقة جبس، ومارتن، وطريقة عبد الحسين الزيني التي تعد من أبرز مقاييس درجة التنوع الصناعي، وسنحاول تطبيقها على النشاط الصناعي في مدينة الخليل باتباع الخطوات التالية[2]:

1. تحديد معياراً للقياس وليكن هذا اليد العاملة.
2. تصنيف الصناعة في المدينة.
3. إيجاد النسب المئوية.
4. ترتيب تنازلي.

---

(1) الشماع، سميرة كاظم: **مناطق الصناعة في العراق**، جامعة بغداد، بغداد، 1980، ص163 -164.

(2) السماك، محمد أزهر: مرجع سابق، ص275 -280.

5. ترتيب تصاعدي.

6. جمع القيم المطلقة في الترتيب التصاعدي.

7. تطبيق المعادلة التالية: $ل = \frac{ح - ع}{ص - ع}$ وباعتبار:

ل= معامل التنوع

ح= مؤشر الإقليم المدروس

ع= المؤشر الخام للإقليم تام التنوع

س= مؤشر الإقليم تام التخصص

ن= عدد المشاهدات

ونتيجة للدراسة المقدمة أصبحت بعض المؤشرات ثابتة حيث أن:

ع= 50 (نه +1)

ص - ع= 50(ن -1)

وتالياً تطبق هذه المعادلة على النشاط الصناعي في مدينة الخليل، وبمعيار الأيدي العاملة، حيث يمكن التعرف على اتجاهات التنوع والتخصص الصناعي، انظر الجدول رقم (35).

جدول رقم (35) هيكل الصناعة في مدينة الخليل سنة 2006

الرقم	القطاع الصناعي	العمالة	النسبة المئوية	الترتيب التنازلي	الترتيب التصاعدي
.1	غذائية والمشروبات	958	13.1	26.0	26.0
.2	نسيج وجلود	2011	26.0	23.9	49.9
.3	الخشب والأثاث	629	17.5	17.5	67.4
.4	ورق وطباعة	219	2.2	13.8	81.2
.5	كيماوية	445	3.00	13.1	94.3
.6	إنشائية	961	13.8	3.00	97.3
.7	معدنية	802	23.9	2.2	99.5
.8	أخرى	10	0.5	0.5	100
	المجموع	6036	%100		615.6

المصدر: عمل الباحث.

معامل التنوع = $\frac{ح - ع}{ص - ع}$ وبما أن ع = 50(ن+1)، وص – ع = 50(ن -1).

فإن معامل التنوع الصناعي لمدينة الخليل = $\frac{(1+8)50 - 615.6}{(1-8)50} = \frac{450 - 615.6}{350} = 0.47$

وبما أن معامل التنوع يزداد بالاقتراب من الصفر يقل بالاقتراب من الواحد الصحيح، فإن النتيجة تشير توسط معامل التنوع الصناعي، وحتى نعطي صورة أكثر وضوحاً نطرح معامل التنوع من عدد واحد صحيح كما هو في طريقة جبس مارتن تكون النتيجة كما يأتي 1 -0.47=0.53 وهو دليل التنوع الصناعي، ويشير هذا الرقم إلى التنوع الصناعي المتوسط لمدينة الخليل، وقد بلغ مقياس التنوع الصناعي في دراسة أحمد اغريب 0.21 وهذا يدل على التخصص العالي لمحافظة الخليل وقد يعود هذا الاختلاف لاختلاف مساحة منطقة الدراسة بين مدينة الخليل ومحافظة الخليل، حيث أن النشاط الصناعي في الأرياف المجاورة لمدينة الخليل قائمة لخدمة هذه الأرياف.

سادساً: مساهمة الأنشطة الصناعية في القيمة المضافة في محافظة الخليل:

من المفترض أن يتم تناول موضوع مساهمة الأنشطة الصناعية في الإنتاج من خلال القيمة والكمية، إلا أن بسبب نقص البيانات سواء الرسمية المتمثلة ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك الدراسة الميدانية، إذ إن المجتمع الفلسطيني لم يتعود على مثل هذه الدراسات وهذا ما جعل الباحث يعتمد على مساهمة الأنشطة الصناعية من حيث القيمة فقط.

تستخدم القيمة المضافة في كثير من دول العالم الصناعية لأنها تعتبر مؤشراً هاماً لقياس الإنتاجية، إذ بلغ اجمالي القيمة المضافة للمنشأة الصناعية في محافظة الخليل 515253[1]، دولار أمريكيا، حيث بلغت مساهمتها إلى اجمالي القيمة المضافة في الضفة الغربية وقطاع غزة 14.5% وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت مع محافظة طولكرم حيث بلغت 4.6 بينما في محافظة نابلس 15.9 وفي رام الله 14.7%[2].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" **المح الصناعي، 1994**، نتائج أساسية، 1996، نتائج المحافظات، ص71.
(2) النسب من حساب الباحث.

تظهر دراسة الجدول رقم (36) أن الصناعات التحويلية تسهم بنسبة 94.4% من اجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية، يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة دبغ وتهيئة الجلود وصـــنع الحقائـــب والأحذية والبالغة 19.3% كذلك صناعة منتجات المعادن اللافلزية والبالغة 30% من اجمـــالي القيمة المضافة في المحافظة، أما بالنسبة لمساهمة صناعات التعدين واستغلال المحاجر فتـــسهم بنسبة 5.6% وهي مقاربة لمحافظة نابلس البالغة 5.7%[1]، من اجمالي القيمة المـــضافة فـــي محافظة نابلس.

جدول رقم (36) مساهمة الأنشطة الصناعية في الإنتاج والقيمة المضافة في محافظة الخليل

الرقم	النشاط الصناعي	القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة لكل صناعة إلى اجمالي القيمة المضافة للنشاط الصناعي	المنتج خلال العام	نسبة الإنتاج إلى مجمل الإنتاج العام
.1	التعدين واستغلال المحاجر	2864.4	5.6	5999.5	4.7
.2	الصناعات التحويلية	48661.0	94.4	122477.9	95.3
.3	صناعة المنتوجات الغذائية والمشروبات	3903.5	7.6	12756.6	9.9
.4	صنع المنسوجات	2461.7	4.8	6903.7	5.4
.5	صنع الملابس	1623.8	3.1	2760.9	0.2
.6	دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	9929.6	19.3	19456.4	15.1
.7	صنع الخشب ومنتجات وأصناف القش	4141.2	8	7776.2	6.1
.8	صنع الورق ومنتجات الورق	1290.0	2.5	4498.2	3.5
.9	الطباعة والنشر	-2.9	0.0	27.1	0.02
.10	صنع المواد والمنتوجات الكيميائية	109.3	0.2	796.7	0.6
.11	صنع منتجات المطاط للدائن	1596.5	3.1	6769.4	5.3
.12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	15455.9	30	37844.0	29.5
.13	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	4625.2	9	11652.2	9.1
.14	صنع الآلات والمعدات الأخرى.	1168.1	2.3	2471.8	1.9
.15	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	14.1	0.03	0.0	0.0
.16	صنع الأجهزة الطبية	79.6	0.2	132.2	0.1
.17	صنع الأثاث ومنتجات أخرى	2266.3	4.3	8632.7	6.7
	المجموع	51525.4	100	128477.4	100

المصدر:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، 1996، النتائج الأساسية، 1994، ص71 وص109.
2. النسب من حساب الباحث.

(1) الجمل، مرجع سابق، ص160.

سابعاً: الإنتاجية في القطاع الصناعي في محافظة الخليل:

يدل مفهوم الإنتاجية على الاستخدام الأمثل للموارد، إذ بلغ متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج في القطاع الصناعي الفلسطيني في محافظة الخليل 19544.7 دولاراً[1]، وهي أقل من المتوسط العام في الأراضي الفلسطينية البالغة 19748.1دولار[2]، والجدول رقم (37) يوضح متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج القائم بالدولار في محافظة الخليل، حيث يظهر ارتفاع متوسط نصيب العامل من الإنتاج في الصناعات الغذائية والمنسوجات والورق ويعود ذلك إلى صغر حجم هذه المنشآت.

وعند الحديث عن الإنتاجية، لا بد لنا من الحديث عن إنتاجية الدولار المنفق على العامل في القطاع الصناعي الفلسطيني، إذ بلغت إنتاجية الدولار الواحد في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.03 دولار عام 2000 بينما بلغت إنتاجية الدولار في إسرائيل 1.62 وفي الأردن فقد بلغ 3.36 دولار[3]، ويعود ذلك التباين إلى اختلاف النفقات على القطاع الصناعي في هذه الدول مما يؤثر على إنتاجية الدولار المرفق.

جدول رقم (37) متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج بالدولار

الرقم	النشاط الصناعي	متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج بالدولار
.1	التعدين واستغلال المحاجر	19389.7
.2	أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	19389.7
.3	الصناعات التحويلية	19558.8
.4	صناعة المنتوجات الغذائية والمشروبات	21144.3
.5	صنع المنسوجات	3814.47
.6	صنع الملابس	8169.3
.7	دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	11763.4
.8	صنع الخشب ومنتجات وأصناف القش	31231.4
.9	صنع الورق ومنتجات الورق	72644.5
.10	الطباعة والنشر	948.6
.11	صنع المواد والمنتوجات الكيميائية	16606.5
.12	صنع منتجات المطاط واللدائن	38327.6
.13	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	26968.1
.14	صنع الفلزات القاعدية	1557.3

(1) الجاهز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الصناعي**، عام 1994، نتائج أساسية، نتائج المحافظات، ص119.

(2) المصدر السابق، **المسح الصناعي**، 1998، نتائج أساسية، ص75.

(3) مكحول، باسم وآخرون: مرجع سابق، ص40.

الرقم	النشاط الصناعي	متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج بالدولار
.15	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	14809.5
.16	صنع الآلات والمعدات الأخرى.	23034.6
.17	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	3205.7
.18	صنع الأجهزة الطبية	9352.1
.19	صنع معدات النقل الأخرى	4635.0
.20	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	20884.0
	المجموع	19548.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، 1994، نتائج أساسية، نتائج المحافظات، ص119.

ثامناً: تعويضات العاملين في المنشآت الصناعية في محافظة الخليل:

إن التعويضات التي يحصل عليها العامل تشمل بناء على ما ورد لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأجور والرواتب والمزايا النقدية والعينية المستحقة للعاملين، وبلغت قيمة التعويضات في النشاط الصناعي في محافظة الخليل 16521.9 دولاراً سنوياً، أي ما نسبته تشكل نسبة 13.5% من مجمل التعويضات في الضفة الغربية وقطاع غزة في النشاط الصناعي البالغ 122002.7 ألف دولار أمريكي سنوياً، أما في محافظة نابلس فقد بلغت 18636.7 دولاراً سنوياً أي ما نسبته 15.2% من مجمل تعويضات العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة من النشاط الصناعي.

والجدول رقم (38) يوضح قيمة تعويضات العاملين في القطاع الصناعي حسب النشاط ومتوسط نصيب العامل من التعويضات بالدولار.

ويلاحظ أن قيمة تعويضات العاملين في نشاط التعدين واستغلال المحاجر 16.2 مليون دولار سنوياً ومتوسط نصيب العامل منها 62.9 مليون دولار سنوياً وهذا المتوسط من أعلى المتوسطات إذا قورن مع الأنشطة الصناعية والأخرى.

كما بلغت قيمة تعويضات العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة الخليل 14905.5 دولاراً سنوياً وهي أقل من المتوسط العام لتعويضات العاملين في الأراضي الفلسطينية لنفس

القطاع البالغ 15.7 مليون دولار سنوياً[1]، ويعود ذلك إلى استحواذ الخليل على عدد أكبر من المنشآت الصناعية العاملة في هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية، أما أعلى قيمة لتعويضات العاملين فهي في صنع منتجات المعادن اللافلزية البالغة 4580.7 دولار أمريكي سنوياً أي 382 دولار شهرياً ما يتقاضاه العامل، ثم جاء بعد هذه الصناعة دبغ الجلود وتهيئتها وصنع الحقائب والأحذية البالغة 3664.9 دولار سنوياً أي ما يتقاضاه العامل شهرياً 305 دولار، وتبلغ أقل قيمة لتعويضات العاملين في صنع المواد والمنتجات الكيميائية، البالغة 123.2 دولار سنوياً أي ما يتقاضى العامل شهرياً 10 دولارات.

أما متوسط الأجور في الصناعة الفلسطينية فهي تعاني من ارتفاع متوسط أجر العاملين، إذ بلغ متوسط أجر العامل في الصناعة التحويلية الفلسطينية 4096 دولاراً سنوياً وللمقارنة بين الصناعة الفلسطينية والصناعة الأردنية بلغ متوسط أجر العامل في الصناعة الأردنية 3485 دولار سنوياً و2243 دولار سنوياً في مصر[2].

أما متوسط الأجور في صناعات مدينة الخليل فقد دلت الدراسة الميدانية أن 15.7% من العاملين في القطاع الصناعي في المدنية يتقاضون أقل من 273 دولاراً شهرياً، وأن ما نسبته 31.4% يتقاضون 273 -409 دولار شهرياً، وأن ما نسبته 30.8% يتقاضون بين 409 - 545.5 دولاراً شهرياً، وأن ما نسبته 22.1% يتقاضون أكثر من 545 دولار شهرياً، وهذا المتوسط أعلى من متوسطات الصناعة في الأراضي الفلسطينية، ويعود ذلك إلى وجود عدد من العاملين من أصحاب المنشآت الصناعية الذين يعدون ضمن أعداد العاملين.

ويعود ذلك إلى اختلاف متوسط دخل الفرد، بينها وبين الدول المجاورة حيث بلغ متوسط دخل الفرد السنوي في مصر 1530دولار[3]، بينما بلغ متوسط دخل الفرد في الأردن 4000دولار[4] وهذا بدوره يؤشر على المستوى المعيشي للسكان مما يؤثر على متوسط الأجور.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق، ص39.

(2) مكحول، باسم، وآخرون: مرجع سابق، ص36 -37.

(3) www.news.bbC.co.uk/hi/arabic/news/stum

(4) www.alrai.com/pages.php?opinion-id=3244.

جدول رقم (38) . توزيع الأجور في المنشآت الصناعية في محافظة الخليل

الرقم	النشاط الصناعي	مجموع التعويضات بالآلف دولار	متوسط نصيب العاملين بالدولار	نسبة التعويضات إلى القيمة المضافة
.1	التعدين واستغلال المحاجر	1616.4	6289.5	56.4
.2	الصناعات التحويلية	14905.5	3807.3	30.6
.3	صناعة المنتوجات الغذائية والمشروبات	1851.5	3981.8	47.4
.4	صنع المنسوجات	449.6	3746.3	18.3
.5	صنع الملابس	464.0	2230.8	28.6
.6	دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	3664.9	3328.7	36.9
.7	صنع الخشب ومنتجات وأصناف القش	653.3	4384.3	15.8
.8	صنع الورق ومنتجات الورق	318.9	6016.5	24.7
.9	صنع المواد والمنتوجات الكيميائية	123.2	3520.4	112.7
.10	صنع منتجات المطاط للدائن	742.4	4366.9	46.5
.11	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	5480.7	4534.3	29.6
.12	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	1214.8	3337.4	26.3
.13	صنع الآلات والمعدات الأخرى.	355.9	4874.9	30.5
.14	صنع الأثاث ومنتجات أخرى	486.3	3117.6	21.5
المجموع		16521.9	3960.2	32.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، 1994، النتائج الأساسية، 1996، نتائج المحافظات، ص89 -119.

تاسعاً: مساهمة النشاط الصناعي في المبيعات في محافظة الخليل:

ظلت إسرائيل بعد عام 1967 تسعى في سياستها لربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فهي مسيطرة ومؤثرة تأثيراً مباشراً على العلاقات التجارية للأراضي الفلسطينية على عكس ما كانت عليه في عام 1965، حيث كانت الضفة الغربية مرتبطة ارتباطاً قوياً من الناحية التجارية مع الضفة الشرقية (المملكة الأردنية) إذ كانت تستحوذ الضفة الشرقية على 46% من مجموع قيمة صادراتها عام 1965[1]، وهذا الوضع تغير فترة الاحتلال الإسرائيلي حيث بلغت نسبة صادرات الضفة الغربية إلى إسرائيل 70.3% من مجمل قيمة صادراتها

(1) عناب، مرجع سابق، ص252.

الضفة الغربية[1]، ومع توقيع الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل ازداد ارتباط الأراضي الفلسطينية معها من خلال سيطرتها على معابر الحدود، إذ بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل 92.2% من مجمل قيمة صادرات الأراضي الفلسطينية[2].

وفي محافظة الخليل فقد بلغ حجم المبيعات الكلي للنشاط الصناعي 12.6 مليون دولار سنوياً وتشكل هذه المبيعات ما نسبته 15.6% من الاجمالي العام للمبيعات في النشاط الصناعي في الأراضي الفلسطينية البالغة 80.4 مليون دولار سنوياً[3].

وفي الجدول رقم (38) يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الصناعات التحويلية في المبيعات والبالغة 96% من اجمالي مبيعات القطاع الصناعي في محافظة الخليل، وكذلك يلاحظ ارتفاع نسبة مبيعات صناعة منتجات المعادن اللافلزية والبالغة 30% من اجمالي المبيعات، وبالنسبة للمبيعات المحلية فقد استحوذ كذلك قطاع الصناعات التحويلية على المرتبة الأولى إذ بلغت نسبة المبيعات 72% من اجمالي المبيعات اللافلزية، كذلك يلاحظ أن 75.8% من اجمالي المبيعات للقطاع الصناعي هي مبيعات محلية.

أما إلى التصدير الصناعي للمحافظة فقد بلغت نسبة المبيعات الخارجية 24% من اجمالي المبيعات للقطاع الصناعي، حيث تصدر المحافظة السلع الثلاث وهي منتجات المعادن اللافلزية ودبغ وتهيئة الجلود والأحذية ومنتجات المطاط واللدائن ونسبة ضئيلة من صناعة المحاجر والورق والأثاث والصناعات الغذائية والمشروبات.

---

(1) أبو الشكر، وآخرون: مرجع سابق، ص99.

(2) www.pnic.gov. ps/arabic/econemc/indictors/30htmil28/5/2007

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق، ص55.

جدول رقم (39) مساهمة النشاط الصناعي في المبيعات في محافظة الخليل

#	النشاط الصناعي	اجمالي المبيعات بالألف دولار	نسبة المبيعات إلى مجمل المبيعات العام	المبيعات المحلية بالالف دولار	نسبة المبيعات المحلية إلى المجمل العام للمبيعات	المبيعات الخارجية بالألف دولار	النسبة
.1	التعدين واستغلال المحاجر	5143.2	4.1	4793.1	3.8	350.1	0.3
.2	الصناعات التحويلية	120474.9	96	90319.9	72	30155.0	24
.3	صناعة المنتوجات الغذائية والمشروبات	12652.7	10.1	11869.0	9.4	783.6	0.6
.4	صنع المنسوجات	6506.7	5.2	5940.7	4.7	566.0	0.5
.5	صنع الملابس	2802.9	2.2	2417.4	2	385.5	0.3
.6	دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	18823	15	13121.2	10.4	5702.0	4.5
.7	صنع الخشب ومنتجات وأصناف القش	7749.4	6.2	1492.6	1.2	6256.8	5
.8	صنع الورق ومنتجات الورق	4115.2	3.3	3841.0	3.1	274.2	0.2
.9	الطباعة والنشر	27.1	0.1	27.1	0.02	0.0	0.0
.10	صنع المواد والمنتوجات الكيميائية	798.4	0.6	798.4	0.6	0.0	0.0
.11	صنع منتجات المطاط للدائن	6617.3	5.3	4957.0	4	1660.3	1.3
.12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	37607.4	30	26449.7	21.1	11157.8	8.9
.13	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	11577.1	9.2	9681.1	7.7	1896.0	1.5
.14	صنع الآلات والمعدات الأخرى.	2453.9	1.9	1332.4	1.1	1121.5	0.9
.15	صنع الأجهزة الطبية	132.2	0.1	132.2	0.1	0.0	0.0
.16	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	8611.5	6.8	8260.2	6.6	351.3	0.3
	المجموع	125618.1	%100	95113.0	75.8	30505.1	24.2

المصدر:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، 1996، النتائج الأساسية، 1994، ص109.
2. النسب من حساب الباحث.

المشكلات التي تعاني منها الصناعة في مدينة الخليل:

يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من عدد كبير من المشكلات التي تعوق نموه وتمنع تطـــوره، وقد تكون المشكلات التي تعاني منها الصناعة الفلسطينية هي المشكلات نفـــسها التـــي تواجـــه الصناعة في كثير من الدول النامية، ولكن ما يفاقم المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني هو:

1. غياب السلطة الوطنية في فترات طويلة أدى إلى عدم وجود عملية تنمية اقتـــصادية شـــاملة والتي تعمل على حماية وتقديم التسهيلات والدعم له.
2. الاحتلال الإسرائيلي الذي اتبع سياسة منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية تهدف إلـــى وضـــع العراقيل والقيود أمام القطاع الصناعي وتبعية الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي بهدف خدمة هذا القطاع من خلال استقطاب الأيـــدي العاملـــة للعمـــل فـــي المـــستعمرات الإسرائيلية ومن خلال التعاقد من الباطن الذي يزيد من ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني.

أما بالنسبة للمشكلات التي تواجه الصناعة في مدينة الخليل فهي:

1. الاحتلال الإسرائيلي المستمر على أراضي مدينة الخليل وبخاصة الاســـتعمار الاســـتيطاني شرق وداخل البلدة القديمة لمدينة الخليل (H2) حيث تسيطر إســـرائيل علـــى 20% مـــن أراضي المدينة، ولما لهذا الاستعمار من آثار سلبية عرقلت نمو القطاع الصناعي حتى أنـــه لا يوجد أي نشاط تجاري أو صناعي داخل هذا الجزء مـــن المدينـــة وبالنـــسبة للاحـــتلال الإسرائيلي بشكل عام على الأراضي الفلسطينية حيث دلت الدراسة الميدانية أن 87.2% من المنشآت الصناعية في المدينة تأثرت تأثراً مباشراً بالاحتلال الإسرائيلي، كذلك دلت الدراسة الميدانية أن 82.1% من المنشآت الصناعية في المدينة تـــأثرت تـــأثراً مباشـــراً بالجـــدار الفاصل، كما يظهر في الخارطة رقم (5)، وما ينتج عنه من إغلاق الطرق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وقد أثر على الحصول على المواد الخام وعلى ايصال المنتجات إلـــى الأسواق. وبالنسبة لانتفاضة الأقصى التي ما زالت مستمرة فقد دلت الدراسة الميدانيـــة أن

92.3% من المنشآت الصناعية في المدينة تأثرت تأثراً مباشراً فيها، وذلك من خلال الاغلاقات المتكررة للطرق وللمناطق الفلسطينية.

2. غياب العنقود الصناعي، وهذا قد انعكس على ضعف الترابطات الأمامية والخلفية بين المنشآت الصناعية وبينها وبين القطاعات الاقتصاديات الأخرى حيث دلت الدراسة الميدانية أن 87.2% من المنشآت الصناعية تنتج منتجات جاهزة للاستخدام النهائي وهذا يدل على صغر المنشآت الصناعية في مدينة الخليل وعدم ارتباطها بصناعات أخرى، مما يؤدي إلى ضعف في القطاع الصناعي في المدينة.

3. مشكلات متعلقة بطبيعة الآلات المستخدمة إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن 65.3% من المؤسسات الصناعية في المدينة تستخدم آلات مستعملة مصدرها إسرائيل حيث أن 53.8% من الآلات مصدرها إسرائيل مما يؤدي إلى حدوث مشاكل كثيرة في خط الإنتاج وذلك لأن هذه الآلات مستخدمة.

4. مشكلات المواد الخام حيث الكثير من المنشآت الصناعية تحصل على المواد الخام عن طريق الاستيراد ويتم هذا الاستيراد عن طريق وسطاء إذ إن ما نسبته 69.2% من المنشآت الصناعية تحصل على المواد الخام عن طريق وسطاء إسرائيليين ومحليين مما يؤدي إلى تأخير هذه المواد وارتفاع تكلفتها مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصناعة في المدينة.

5. انخفاض الطاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية في مدينة الخليل، إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 62.8% من المؤسسات الصناعية تعمل بأقل من 50% من طاقتها ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية التي بدورها تؤدي إلى تقليل ساعات العمل في المنشآت الصناعية حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن 73.1% من المؤسسات الصناعية تعمل 8 ساعات فأقل وهذا بدروه يؤدي إلى ضعف قدرة المؤسسات الصناعية على تلبية حاجات الأسواق.

6. انخفاض المستوى التكنولوجي للصناعات في مدينة الخليل فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 71.2% من العاملين في صناعة الخليل تعلموا المهنة عن طريق المصنع نفسه أو الورش التي يعملون بها وهذا ناتج عن عدم تفضيل أصحاب النمشآت الصناعية تشغيل حملة الشهادات البحثية رغم وجودها في مدينة الخليل، واتجاه عدد كبير من الأيدي العاملة إلى العمل داخل إسرائيل داخل قطاع البناء والتشييد الذي لا يحتاج إلى مهارة للعاملين مما أنعكس سلباً على الصناعات حيث يعمل على انخفاض جودة الصناعات ويؤدي ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للصناعات.

7. المنافسة من السلع والمنتجات الصناعية المستوردة من إسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 43.1% من المنشآت الصناعية تواجهها هذه المشكلة إذ إنه بعد السماح بالاستيراد مباشرة من الخارج دون الحاجة للحصول على تصاريح أدى إلى اغراق السوق المحلية بالسلع والمنتوجات الأجنبية خاصة من الصين وتركيا، حيث تمتاز هذه السلع في هذه الدول برخص ثمنها وجودتها مما أدى إلى الحاق الضرر الكبير بالصناعات المحلية في المدينة ومن ذلك صناعة الأحذية والملابس والجلود.

8. غياب البيئة الملائمة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى عدم وجود سياسة عامة توجه القطاع الصناعي وتشجيعه حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 97.4% من المنشآت الصناعية في المدينة لا تتلقى أية إعانات أو قروض كذلك غياب دور السلطة المحلية في اختيار المواقع الصناعية حيث دلت الدراسة الميدانية أن 75.6% من المنشآت الصناعية تم اختيار موقعها دون أي دور لتنظيم المحلي أو السلطة المحلية، هذا بدوره خلق نوعاً من العشوائية في اختيار المواقع الصناعية.

9. ارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك بسبب ارتفاع سعر المواد الخام حيث دلت الدراسة الميدانية أنه 61.2% من المنشآت الصناعية في المدينة تعتبر هذا العامل سبباً رئيسياً في ارتفاع تكاليف الإنتاج وكذلك ارتفاع تكاليف النقل، وقد دلت الدراسة الميدانية أن لهذا العامل

13.4% أثراً في ارتفاع تكاليف الإنتاج، كذلك ارتفاع الضرائب، وهذه الضرائب هي ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وضريبة الإنتاج الصناعي.

10. تدني خدمات البنية التحتية وارتفاع تكلفتها خاصة سعر الكهرباء، حيث دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 44.9% من المنشآت الصناعية تعتبر أن البنية التحتية متوفرة ولكن غير كافية وهذا بدوره يعيق نمو وتطور القطاع الصناعي.

11. انخفاض نسبة المؤمنين صحياً حيث دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 58.8% من العاملين في القطاع الصناعي غير مؤمنين صحياً، كذلك ضعف نسبة الحوافز التي تقدم للعاملين وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف إنتاجية العامل، حيث دلت الدراسة الميدانية أن 69.8% من الأيدي العاملة لا يتقاضون أي حوافز.

الفصل الخامس

التنظيم الصناعي في مدينة الخليل

الفصل الخامس

التنظيم الصناعي في مدينة الخليل

إضافة لدراسة القطاع الصناعي في مدينة الخليل من حيث التطور التاريخي، ومقومات الصناعة، والبنية الصناعية، والمشكلات الصناعية، لا بد من الحديث عن تنظيم الصناعة في المدينة حتى تقوم بدورها في دعم الاقتصاد وتشغيل الأيدي العاملة.

بما أن التنظيم يقوم على عنصرين هما التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهته، لذا تحتاج هذه العملية إلى بيانات ومقومات متعددة ضمن فترة زمنية محددة حتى تكون عملية التنظيم ناجعة وقادرة على توجيه القطاع الصناعي.

أولاً: المنطقة الصناعية القائمة في مدينة الخليل (منطقة الفحص)

وتقع جنوب مدينة الخليل ضمن الحدود البلدية، وقد كانت بمبادرة من أصحاب المنشآت الصناعية إذ قاموا باختيار المنطقة، وقامت البلدية بتزويدها بالخدمات اللازمة[1]. والخريطة رقم (5) توضح موقع المنطقة الصناعية.

وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية 1.7كم^2[2]، وتتركز في هذه المنطقة الصناعية (الفحص) الصناعات الإنشائية مثل صناعة أحجار البناء، ومصانع الطوب والبلاط، والصناعات المعدنية مثل صناعة القبانات، والموازين، وصناعات دبغ وتهيئة الجلود وصناعة الأدوات الصحية، والاسفنج، وتوضح الخريطة رقم (6) منطقة الفحص الصناعية، ويلاحظ تداخل المناطق السكنية داخل المنطقة الصناعية.

(1) مقابلة شخصية. رئيس بلدية الخليل. 2007/7/22م.

(2) من حساب الباحث بالاعتماد على خريطة رقم (6).

خارطة رقم (5). المنطقة الصناعية للخليل

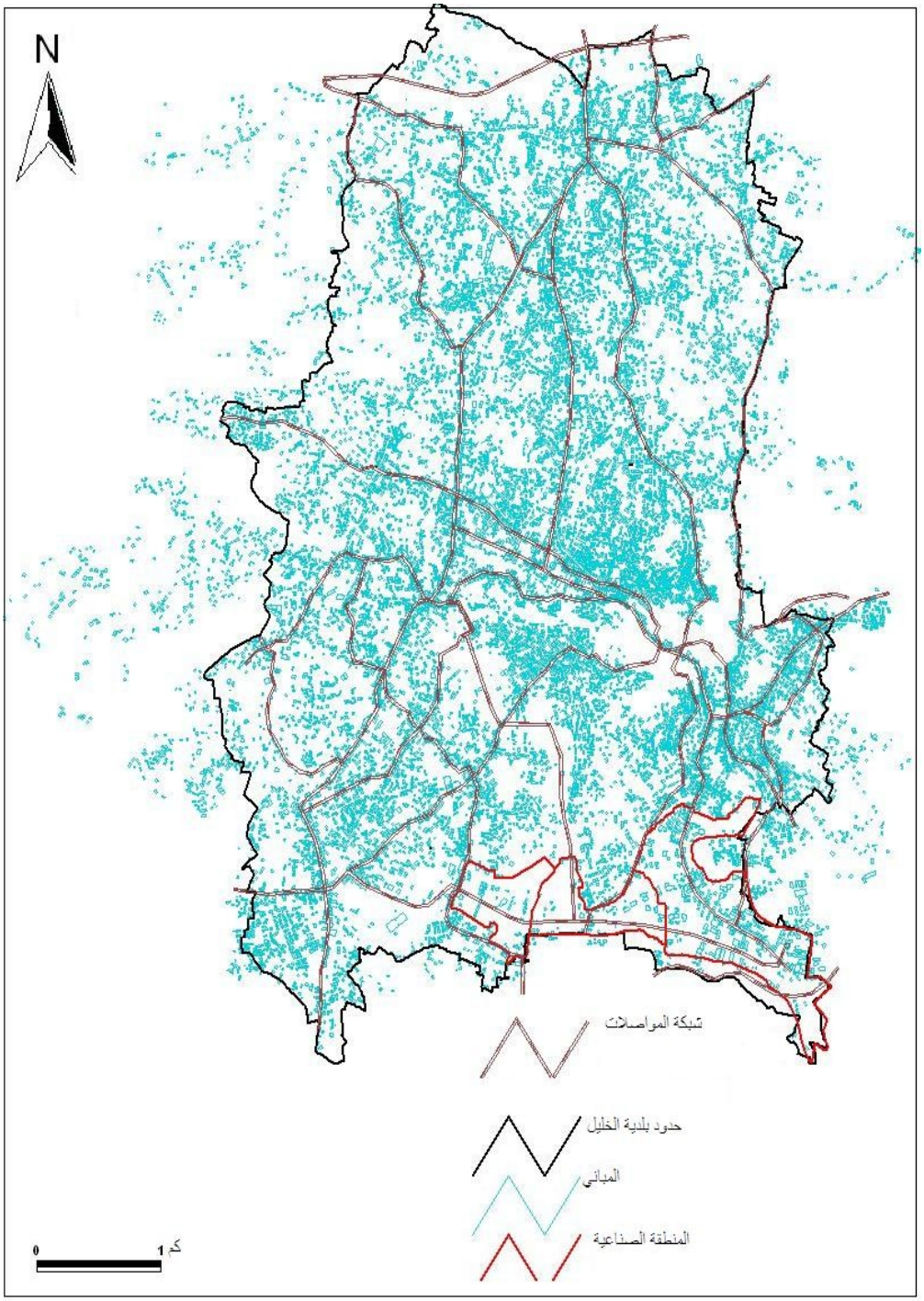

المصدر: بلدية الخليل وحدة نظم المعلومات الجغرافية (GIS). الباحث بتصرف

خارطة رقم (6). منطقة الفحص الصناعية

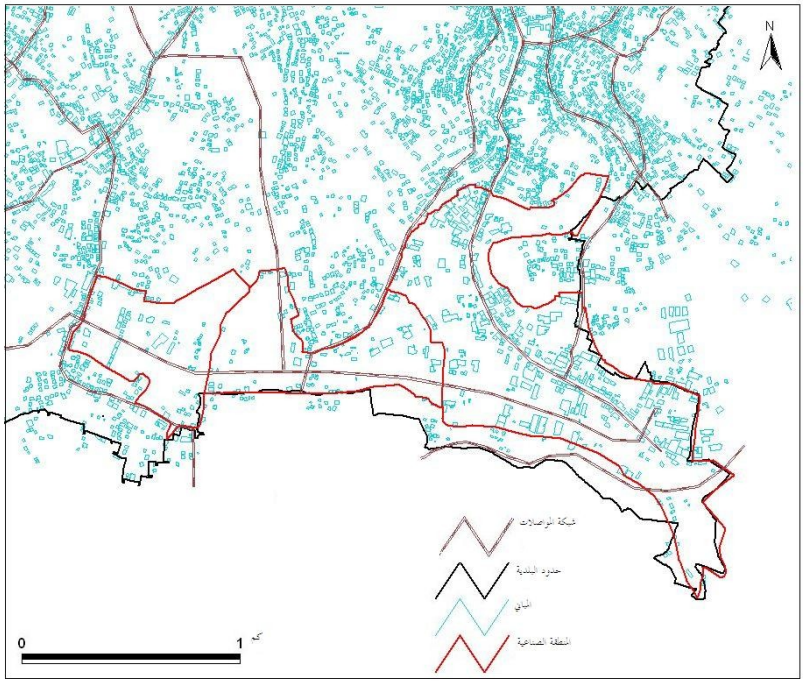

المصدر: بلدية الخليل، وحدة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الباحث، بتصرف.

أما المنطقة الصناعية الأخرى التي تم الإشارة إليها في الفصل الأول وهي (ضاحية الرامه) فتقوم البلدية بإلغاء هذه المنطقة نظراً لتواجدها في منطقة سكانية، ولما لها من أثر على السكنية[1].

وبناء على ما سبق، فإن التنظيم الصناعي في مدينة الخليل يحتاج إلى إعادة هيكلة، وهذا ما تؤكده الدراسة الميدانية حيث أظهرت أن 61.5% من المنشآت الصناعية تم اختيار موقعها عشوائياً ودون دراسة مسبقة وهذا واضح من الانتشار العشوائي للصناعات في مدينة الخليل، ضمن أحياء المدينة مما يتطلب إلى تنظيم القطاع الصناعي في المدينة حيث أبدى 53.8% من أصحاب المنشآت الصناعية موافقتهم على نقل مصانعهم إذا عرض ذلك عليهم.

إن إقامة منطقة صناعية ذات صفات مميزة تخدم الصناعات في المدينة، يمكن أن تحقق الأهداف التالية:

(1) مقابلة شخصية مع رئيس بلدية الخليل بتاريخ: 2007/7/22.

5. تخفيض كلفة المشاريع الصناعية عن طريق توفير بدائل وخيارات للشراء وللاستثمار أمام المستثمر.

6. تساهم المنطقة الصناعية في توفير الوقت والجهد نظراً لتوفر خدمات البينة التحتية لكافة المشاريع.

7. التخفيف من العشوائية في مواقع المنشآت الصناعية بين الأحياء السكنية.

8. دعم الترابط الصناعي بين أنواع الصناعات المختلفة.

ومن حيث التخطيط الصناعي لمحافظة الخليل حيث قامت وزارة التخطيط باقتراح منطقتين صناعيتين لمحافظة الخليل، وقد تم اختيار هذه المناطق بناء على الاعتبارات التالية[1]:

أولاً: اختيار المواقع الجديدة وقد أخذ بعين الاعتبار:

1. الصناعات التي يتصل بالخدمات اليومية للمدن والقرى وقد تم اختيار مواقع هذه المناطق ضمن الحدود البلدية للقرى والمدن.

2. اختيار المواقع في الأقاليم خارج المناطق السكانية الكثيفة.

3. بعض المواقع في الأقاليم خارج المناطق الحدودية حتى تستفيد من المناطق التجارية الحرة بخفض ضرائب التصدير.

ثانياً: معايير لاختيار مناطق محلية[2]، وقد أخذ بعين الاعتبار:

1. مؤشرات متعلقة بالأرض من حيث وفرتها والوضع السياسي الناتج عن اتفاقية أوسلو وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (A, B, C) وملكية الأراضي وسعر الأراضي، والمظهر الطبوغرافي والبنية الجيولوجية.

---

(1) Saleh Ahmad: **Land use Strategies for Palestinian Industrial Development in West Bank**. 1998. Oslo School of Architecture (AHO), Unpublished M.A Thesis

(2) المرجع السابق. ص51-52.

2. مؤشرات تتعلق بخدمات البنية التحتية من حيث سهولة الأموال وتوفر الطاقة ومصادر الحياة ووسائل الاتصال وشبكة المياه العادمة والمعابر والحدود مع الدول المجاورة في الموانئ والمطارات.

3. مؤشرات تتعلق بالتجمعات البشرية والموارد الطبيعية، من حيث بعد المنطقة الصناعية عن المناطق الصناعية الأخرى ووفرة الأيدي العاملة والبعد عن مراكز الإدارة ووجودها بالقرب من المواد الخام.

وقد تم اختيار المنطقتين الصناعيتين في محافظة الخليل بناء على[1]:

1. المنطقة الصناعية الواقعة غرب بلدة ترقوميا حيث تتميز هذه المنطقة بوقوعها على المناطق الحدودية مع إسرائيل ووجود تجمعات سكانية كبيرة وكذلك قربها من قطاع غزة، ولكن هذه تقع في المناطق (C).

2. المنطقة الواقعة غرب بلدة الظاهرية حيث تتميز بقربها من المناطق الحدودية مع إسرائيل وبعيدة عن السكان ولكنها كذلك تقع ضمن المنطقة (C)، والخارطة رقم (7) توضح موقع المنطقتين الصناعيتين المقترحتين لمحافظة الخليل من قبل وزارة التخطيط.

لقد تناولت وزارة التخطيط اختيار المناطق الصناعية بشيء من العمومية على مستوى الضفة الغربية، مما يجعل الباحث يتناول الخصائص التفصيلية لمحافظة الخليل حتى يتم اختيار المناطق الأكثر تناسباً لاختيار مواقع صناعية، وسيتناول الباحث الخصائص الطبيعية والبشرية لمحافظة الخليل وهي:

---

(1) Saleh Ahmad: **Land use Strategies for Palestinian Industrial Development in West Bank**. 1998. Oslo School of Architecture (AHO), Unpublished M.A Thesis. ص58.

خريطة رقم (7) المناطق الصناعية المقترحة لمحافظة الخليل

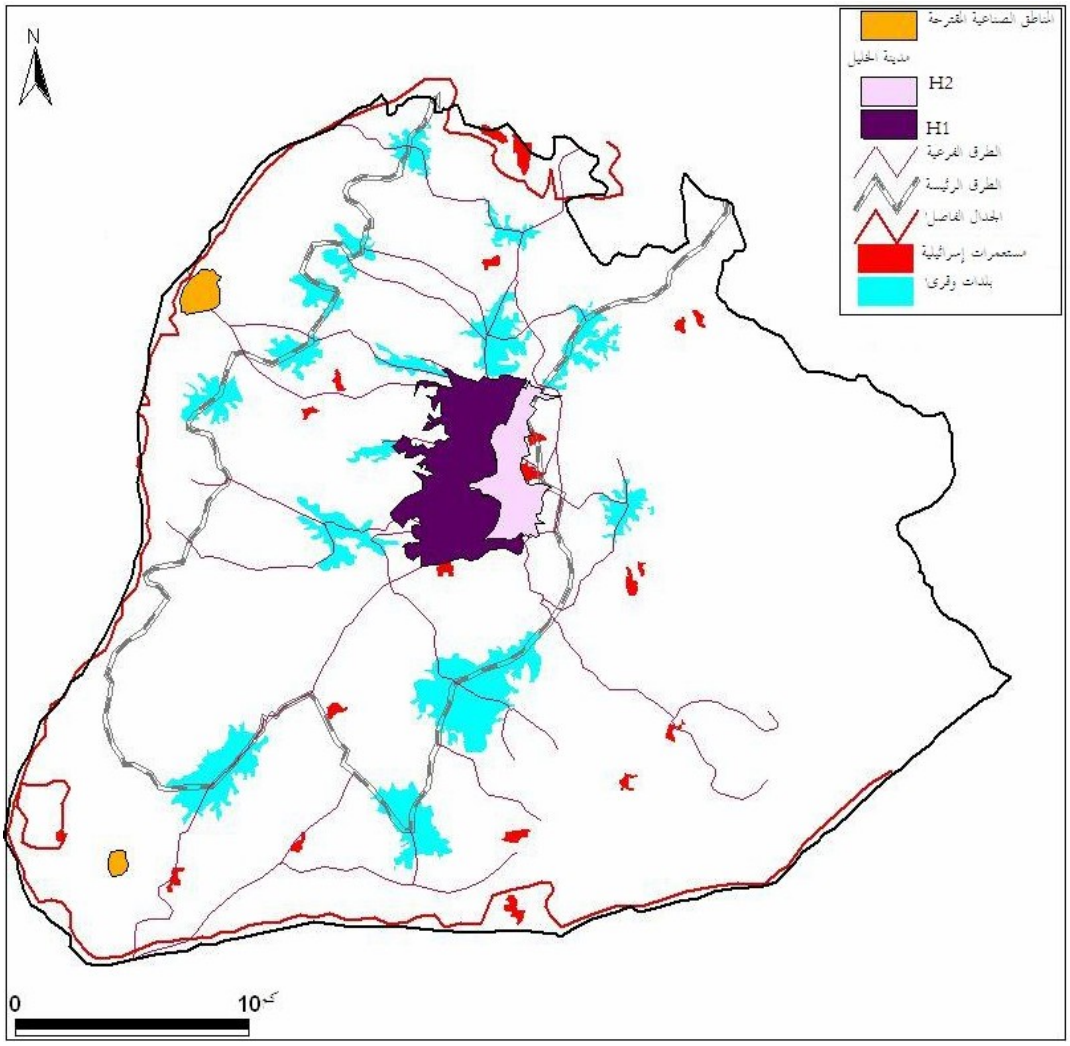

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على خريطة بلدية الخيل. مقياس رسم: 1 -150000 وحدة نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

أولاً: الخصائص الطبيعية وتشمل:

أ. جيولوجية محافظة الخليل:

تبرز أهمية دراسة التركيب الجيولوجي في إظهار قيمة الموضع من حيث نوع الطبقات وصلاحيتها للبناء، إضافة لتوفر المواد الخام للصناعة. من النظر إلى الخريطة رقم (8) توضح التكوينات الجيولوجية بمحافظة الخليل حيث تتكون منطقة الخليل في المعظم من صخور جيرية صلبة جيدة التطبيق، ناعمة الحبيبات حيث يمكن استخدامها في أحجار البناء.

خريطة رقم (8) التكوينات الجيولوجية لمحافظة الخليل

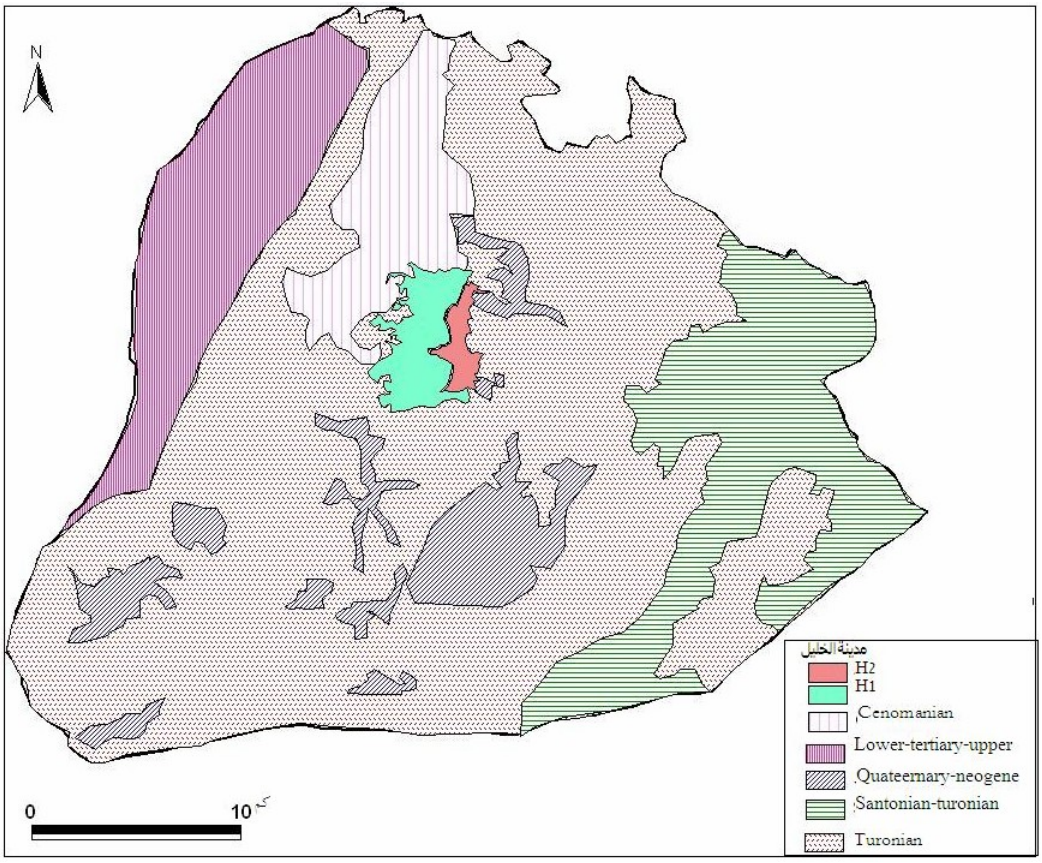

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على خريطة جمعية الدراسات العربية لمقياس (1 -40000) القدس.

وكذلك يتناول موضوع التركيب البنيوي لمحافظة الخليل، وعند النظر إلى الخريطة رقم (9) يتضح التركيب البنيوي لمحافظة الخليل، حيث يلاحظ بأن مدينة الخليل تقع على طية محدبة تبدأ شمالاً وباتجاه الجنوب، ومن حيث الصدوع يبعد الصدع الواقع شرق مدينة الخليل 4.80كم، وكذلك الصدع جنوب المدينة يبعد 5.14كم وفي الشمال يبعد 3.13كم عن أطراف مدينة الخليل.

خريطة رقم (9). التكوين البنيوي لمحافظة الخليل

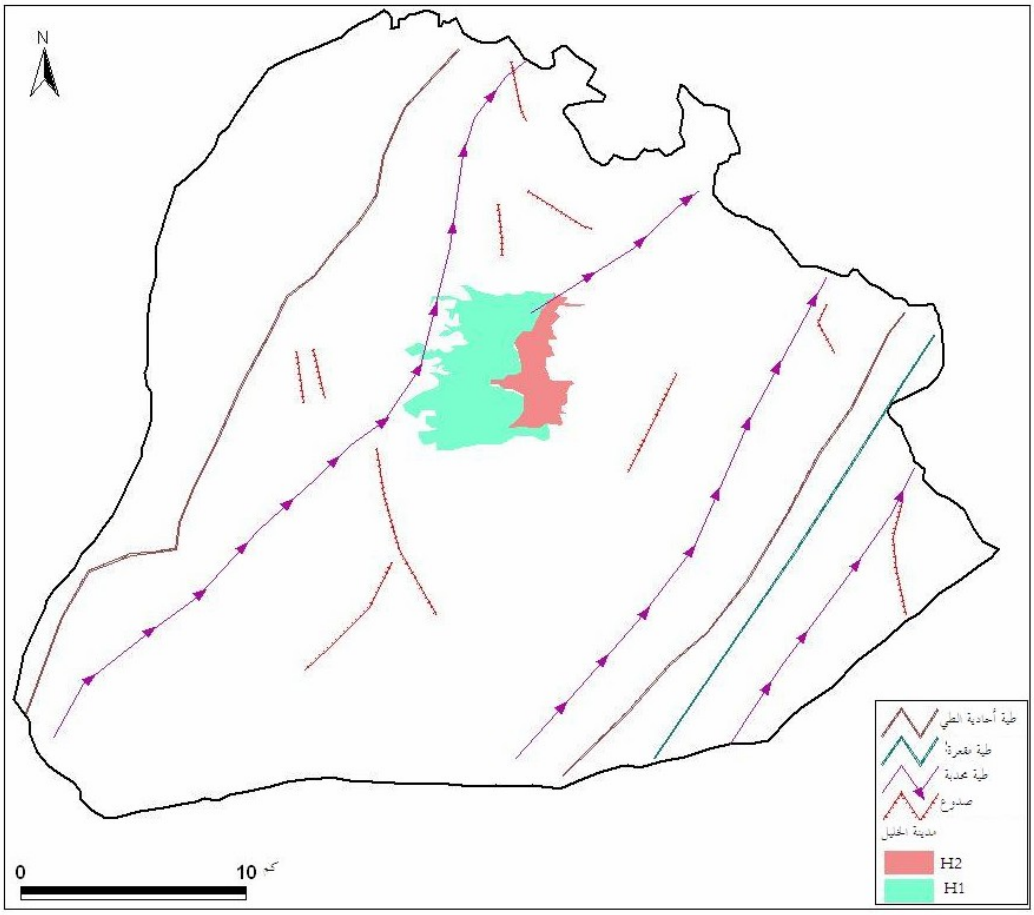

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على خريطة مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين بمقياس رسم (1: 80000)

ب. المياه الجوفية:

حيث يجب أن تكون المناطق الصناعية بعيدة عن آبار المياه الجوفيـــة، والخريطـــة رقـــم (10) توضح الآبار الجوفية في محافظة الخليل.

خارطة رقم (10). الآبار الجوفية لمحافظة الخليل

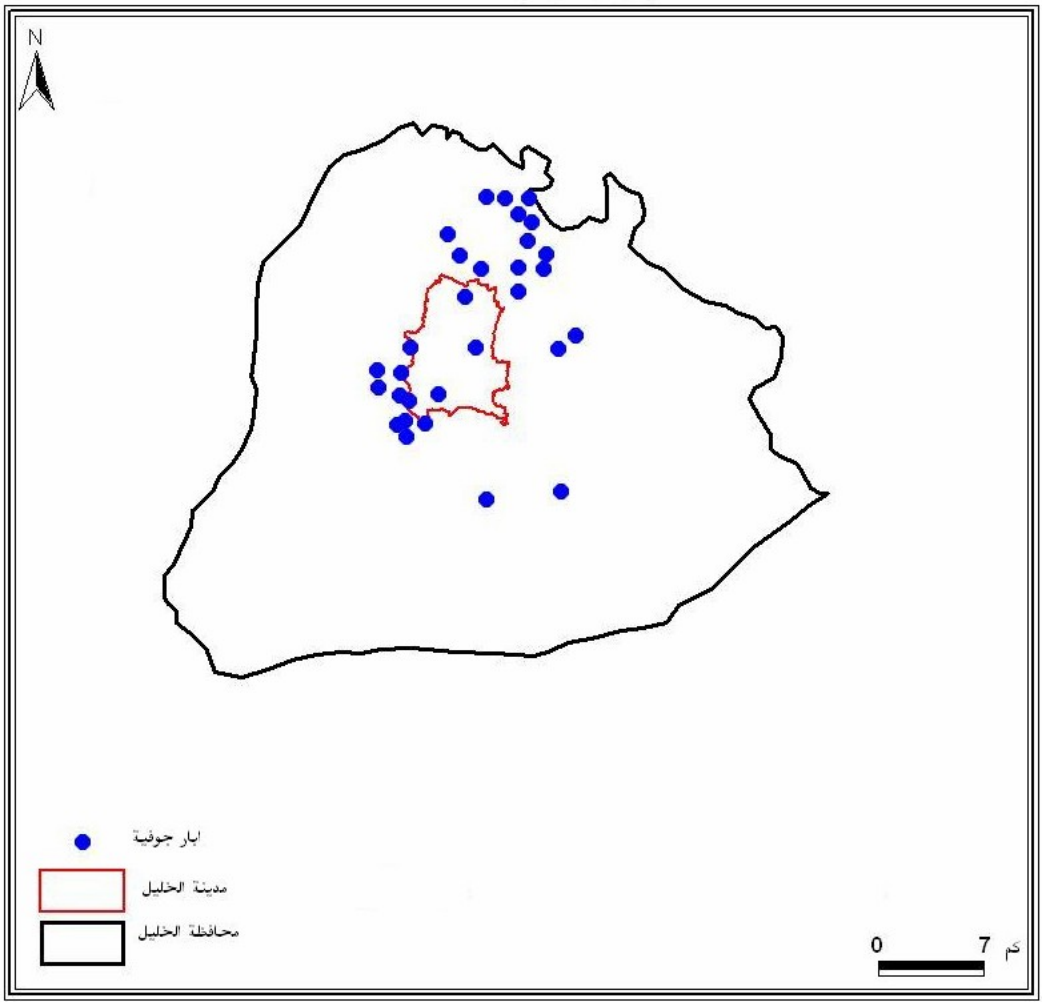

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مركز البحوث التطبيقية - اريج

ج. طبوغرافية محافظة الخليل:

تقع مدينة الخليل على سطح هضبة من سلسلة جبال الخليل وتشكل القسم الجنوبي من سلسلة مرتفعات وسط فلسطين، حيث ترتفع مدينة الخليل أكثر من 900م عن سطح البحر حتى تصل إلى 1020م شمالاً عن سطح البحر في قمة بطرخ والخارطة رقم (11) يوضح مقطعين طبوغرافيين لمحافظة الخليل (أ، ب).

خريطة رقم (11). مقطع طبوغرافي لمحافظة الخليل

أ. مقطع طبوغرافي لمدينة الخليل وبني نعيم

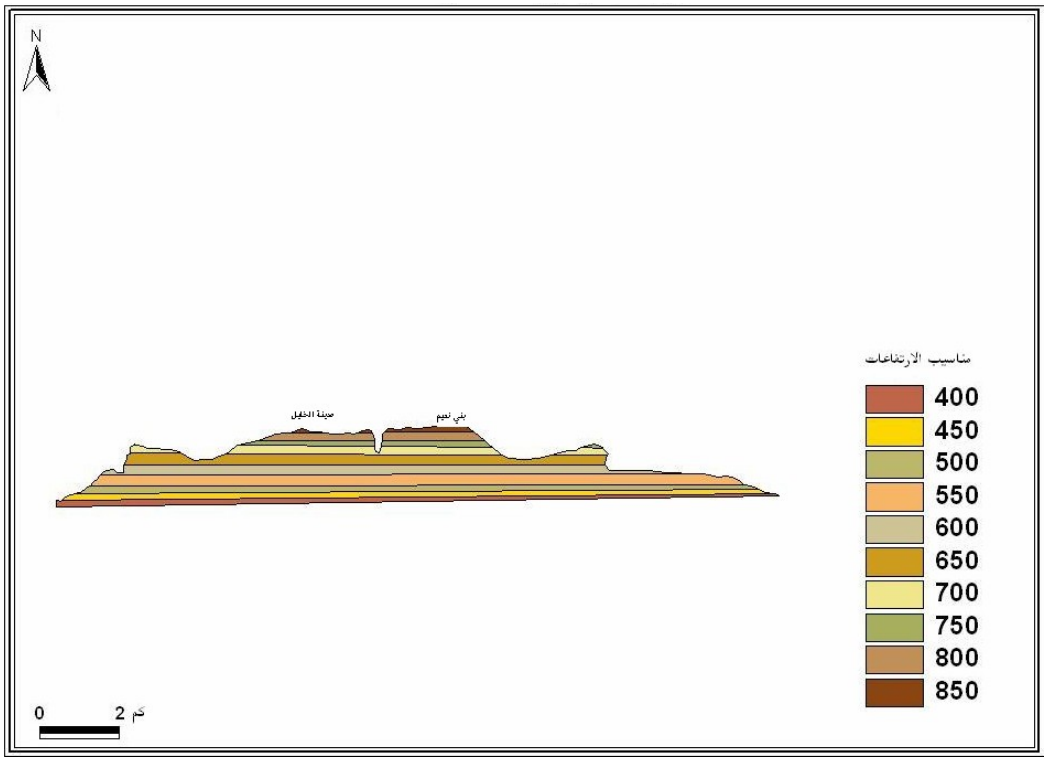

ب. مقطع طبوغرافي لترقوميا وسعير وحلحول والشيوخ

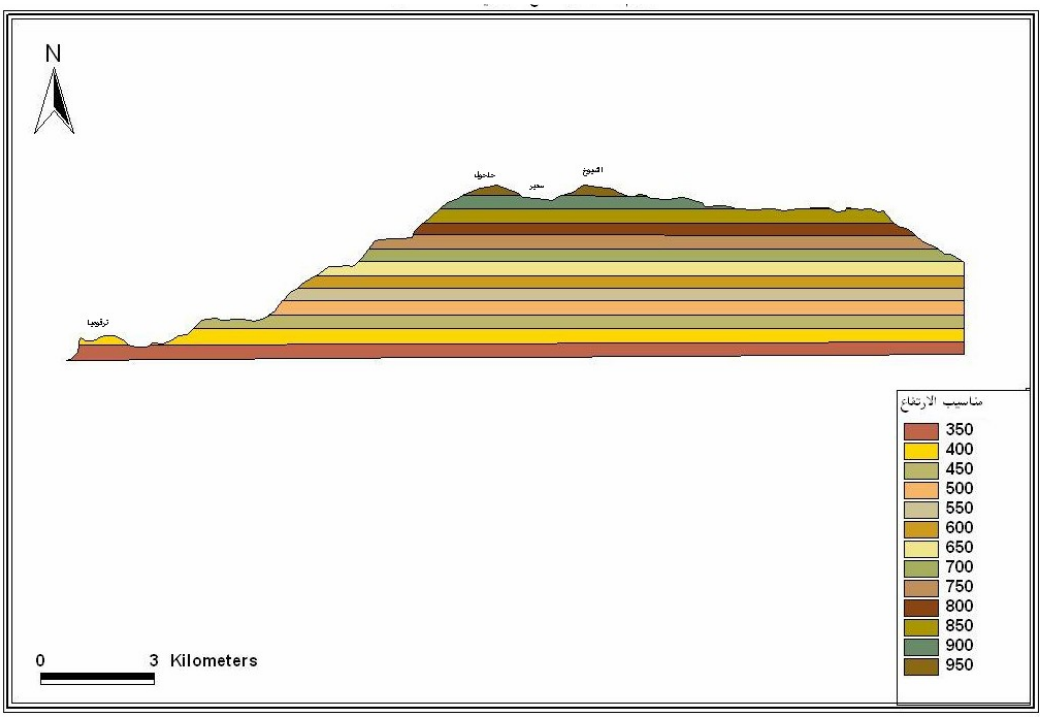

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على المركز الجغرافي الفلسطيني.

د. الرياح السائدة في محافظة الخليل:

يعتبر الاتجاه السائد للرياح في محافظة الخليل الرياح الغربية والشمالية في فصل الشتاء والرياح الشمالية الغربية في فصل الصيف[1]، وهذا بدوره يعود إلى موضع الخليل في الساحل الشرقي للبحر المتوسط.

العوامل البشرية

العوامل البشرية وتشمل:

1. عدد السكان إذ إن محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان وكذلك مواضع هذه التجمعات السكانية ودوره في تحديد مواقع المناطق الصناعية كما هو موضح في الخريطة رقم (12) مواقع التجمعات السكانية لمحافظة الخليل.

2. طرق المواصلات: وهي تشمل الطرق الرئيسية التي تمر في محافظة الخليل وتربطها بالمحافظات الأخرى والطرق الفرعية التي تربط أجزاء المحافظة ويؤثر هذا العامل على موقع المناطق الصناعية حيث أن الخريطة رقم (12) توضح شبكة المواصلات في محافظة الخليل.

3. العامل السياسي: المتمثل بالمستعمرات الإسرائيلية (Israeli Colonies) المتناثرة في محافظة الخليل، وكذلك تقسيم المحافظة إلى مناطق السيطرة حسب اتفاقية أوسلو (A, B, C) حيث أن الخريطة رقم (12) توضح المستعمرات الإسرائيلية وتقسيم المحافظة حسب السيطرة الفلسطينية والإسرائيلية والمناطق المشتركة وهذا العامل له الدور الكبير في اختيار مواقع المناطق الصناعية.

(1) الأرصاد الجوية مدينة الخليل قسم المناخ، بيانات غير منشورة.

خارطة رقم (12) محافظة الخليل حسب اتفاقية اوسلو

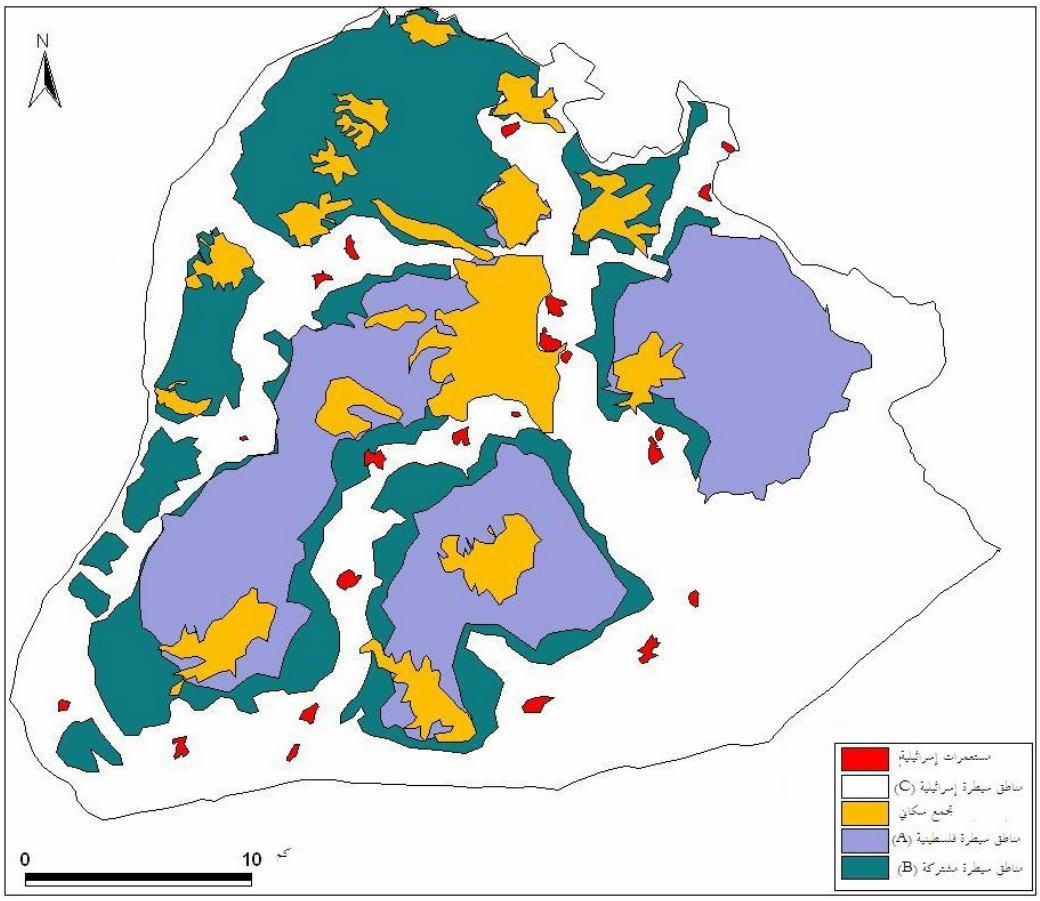

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على المركز الجغرافي الفلسطيني بمقياس رسم (1: 70000).

بناء على ما سبق ذكره من الخصائص الطبيعية والبشرية لمحافظة الخليل فإن التنظيم الصناعي يجب أن يراعي العوامل الأنفة الذكر حتى تكون المناطق الصناعية بدورها الفاعل في المحافظة.

النمط الصناعي المفضل في مدينة الخليل

إن الحديث عن المستقبل الصناعي لمدينة الخليل يتمثل بالمستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، وقيام الدولة الفلسطينية المرتقبة التي تعد الانطلاقة الحقيقية لاقتصاد الأراضي الفلسطينية والقطاع الصناعي بشكل خاص للتخلص من الأضرار الناتجة عن الفترات السابقة من الاحتلال بكافة القطاعات الاقتصادية.

هناك مجموعة من الاعتبارات ينبغي مراعاتها عنصر تحديد النمط الصناعي المفضل للمدينة وهي:

1. كما أشرنا سابقاً في الفصل الثالث، فإن الأراضي الفلسطينية فقيرة بالمواد الخام بشكل عام سوى من المواد المعدنية المتمثل بحجارة البناء الموارد الزراعية، هذا أدى إلى اعتماد المنشآت الصناعية في المدينة على المواد المستوردة فلا بد من الاتجاه نحو استغلال هذه المواد المحلية من الثروة الزراعية خاصة حتى يتم تشجيع القطاع الزراعي، وذلك بإنشاء مصانع تقوم على تعليب الخضروات والخوخ والمشمش لأنه في موسم هذه المنتوجات يصبح فائضاً منها مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير حيث يتضرر المزارع.
2. تطوير الصناعات القائمة في المدينة ودعمها حتى تزيد من قدرتها الإنتاجية لتكون قادرة على تغطية السوق المحلية بمواصفات عالية تنافس الصناعات المستوردة وخصوصاً استغلال عامل رخص الأيدي العاملة.
3. العناية بالمواصفات للمنتوجات الصناعية وبخاصة التي يتم تصديرها إلى الخارج مثل صناعة الأخذية التي تحتاج إلى تصميمات عالمية حتى تكون قادرة على التسويق في الخارج.
4. تطوير الصناعات السياحية التقليدية مثل صناعة الزجاج والفخار والتطريز والقش وإقامة معارض لها.
5. دعم الصناعات المكملة للصناعات حتى يقوم ترابط صناعي بين فروع الصناعات المختلفة مثل دعم صناعات الكرتون والبلاستيك وكذلك إقامة صناعات تقنية متطورة للاستفادة من خبرات خريجي بولتكنيك فلسطين.
6. إقامة صناعات إعادة الدورات للاستفادة من المواد المستكملة سابقاً.

وبخلاصة القول يمكن لمدينة الخليل أن تتخصص في الصناعات مثل صناعة الجلود، وصناعة الأحذية، والصناعات المعدنية، وصناعة الاسفنج.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج

بناءً على ما تقدم، فإنه يمكن تسجيل أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. ضعف التوثيق في المؤسسات الرسمية وعدم توفر البيانات في أحيان كثيرة وغياب الوعي العلمي الكافي، مما أدى إلى امتناع بعض أصحاب المصانع من أعطاء المعلومات الصحيحة.

2. إن الصناعة قديمة العهد في مدينة الخليل وهذا ناتج عن قدم مدينة الخليل حيث ظهرت فيها الصناعات الغذائية والصناعات التقليدية معتمدة على المواد الخام الزراعية المتواجدة فيها.

3. كانت الصناعات في مدينة الخليل بسيطة خلال فترة الإنتداب، حيث كانت المناطق الجبلية من فلسطين أقل تطوراً من الأجزاء الساحلية في فلسطين.

4. استحوذت محافظة الخليل خلال فترة الحكم الأردني على ما نسبته 7.3% من المجموع الكلي لعدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، إذ جاءت في المرتبة الثالثة بعد القدس ونابلس، جاءت في المرتبة الثالثة في إحدى عشرة صناعة، وتأتي في المرتبة الأولى في صناعتين وهي صناعة الجلود ومنتجاتها والآلات غير الكهربائية.

5. شهدت فترة الاحتلال الإسرائيلي تحولاً في أهمية مدينة الخليل الصناعية، حيث احتلت المرتبة الأولى بما نسبته 29.2% من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل أقل من 8 عمال والبالغة مجموعها 424 مؤسسة، وحوالي 34.8% من المؤسسات التي تشغل 8 فأكثر، ويعود ذلك إلى بروز ظاهرة التعاقد من الباطن مع الصناعات الإسرائيلية، وإقامة صناعات تخدم الصناعات الإسرائيلية في ظل الإجراءات

التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي والتي هدفت إلى تعميق إلحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي مما دفع إلى هذا التحول في الأهمية الصناعية للمحافظات الفلسطينية وبخاصة الخليل أعاق الاحتلال الإسرائيلي النمو الصناعي فيها.

6. كان للانتفاضة الشعبية الأولى آثار سلبية أدت إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض عدد المؤسسات الصناعية بنسبة 15% خلال هذه الفترة، وكذلك أدت في الجانب الإيجابي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محلياً نتيجة مقاطعة الفلسطينيين للمنتوجات الإسرائيلية.

7. بلغت نسبة المنشآت الصناعية العاملة في المدينة ذات الملكية الفردية ما نسبته 53.8% من مجموع المنشآت الصناعية، أما المنشآت الصناعية ذات الملكية المساهمة الخاصة ما نسبته 46.2% من مجموع المنشآت الصناعية العاملة في المدينة.

8. ترتبط الصناعات في مدينة الخليل بإسرائيل من خلال مصدر المواد الخام إذ إن ما نسبته 48.7% من المنشآت الصناعية تعتمد على إسرائيل في حصولها على المواد الخام وإن ما نسبته 75.6% من المنشآت الصناعية تستخدم الموانيء والمطارات الإسرائيلية في استيراد المواد الخام، وأن 19.2% من المنشآت الصناعية تستخدم وسيطاً إسرائيلياً للحصول على المواد الخام.

9. انخفاض المستوى التكنولجي للصناعات في المدينة، إذ إن 3.9% من مجموع العاملين هم من المهندسين والفنيين.

10. انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع الصناعي، إذ بلغت نسبة مشاركتها 6.2% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في المدينة مقارنة مع الأراضي الفلسطينية البالغة 16.6% من مجموع العاملين في النشاط الصناعي.

11. إن 83.3% من مجموع المؤسسات الصناعية في المدينة تسوق منتوجاتها في الضفة الغربية، و9% من المؤسسات الصناعية تسوق منتوجاتها إلى إسرائيل.

12. أما عوامل اختيار الموقع الصناعي فقد بدى عامل القرب من السوق جاء في المرتبة الأولى بنسبة 28.2%، كما أن القرب السكن في المرتبة الثانية بنسبة 26.9% من مجموع المنشآت الصناعية في المدينة.

13. شهدت الفترة بعد عام 1988 نمواً صناعياً كبيراً إذ إن 64.1% من المنشآت الصناعية أنشئت بعد هذا العام وإن 68% من المنشآت الصناعية الصغيرة و 50% من المنشآت المتوسطة و 80% من المنشآت الكبيرة أنشأت بعد هذا العام.

14. تحتل صناعات النسيج والجلود المرتبة الأولى بين الصناعات في المدينة حيث تمثل نسبة26% من مجموع صناعات المدينة والصناعات المعدنية في المرتبة الثانية تمثل نسبة 23.9%، وصناعات الخشب والأثاث في المرتبة الثالثة بنسبة 17.7% من مجموع صناعات المدينة.

15. بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي لمدينة الخليل 6036 عاملاً يشكلون 63.6% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة.

16. تتركز في مدينة الخليل مجموعة من الصناعات وهي صناعة دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية وصنع المنسوجات وصناعة الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجل وصنع منتجات اللدائن (البلاستيك) وصنع الفلزات القاعدية والآلات.

17. ترتفع نسبة إسهام صناعات المعادن اللافلزية البالغة 30% من اجمالي القيمة المضافة في محافظة الخليل، وتأتي في المرتبة الثانية مساهمة صناعة دبغ وتهيئة الجلود وصناعة الأحذية البالغة 19.35 من اجمالي القيمة المضافة.

18. تستحوذ مدينة الخليل على 55.7% من مجموع المنشآت الصناعية التحويلية في المحافظة، إذ بلغ عددها 1210 منشأة، كما أنها تستحوذ على 17.15% من اجمالي عدد الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية حيث تمثل المرتبة الأولى.

19. تعاني مدينة الخليل من ارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك يعود إلى ارتفاع سعر المواد الخام وارتفاع تكاليف النقل والضرائب.

20. تعاني الصناعة في المدينة من المنافسة الشديدة من المنتوجات الصناعية المستوردة من إسرائيل ودول جنوب شرق آسيا وتركيا.

21. غياب السياسة العامة الداعمة للقطاع الصناعي وعدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة والتوجيه اللازم للقطاع الصناعي.

22. انخفاض الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية إذ إن 62.8% من مجموع المؤسسات الصناعية العاملة في المدينة تعمل بأقل من 50% من طاقتها الإنتاجية بسبب الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في الأراضي الفلسطينية.

23. تشابه الصناعات في الضفة الغربية إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن 92% من الصناعات في المدينة لها صناعات مشابهة في الضفة الغربية.

24. الإنتشار العشوائي للمنشآت الصناعية بين أحياء المدينة، وهذا واضح من الانتشار بين أحياء المدينة السكنية.

25. صغر حجم المؤسسات الصناعية العاملة في المدينة حيث بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة الحجم 74.6% من مجموع المؤسسات الصناعية و23% مؤسسات متوسطة.

26. أظهرت الدراسة الميدانية أن 65.3% من المؤسسات الصناعية في المدينة تستخدم الآلات المستعملة والتي مصدرها إسرائيل بالدرجة الأولى.

التوصيات

بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإنه يمكن التوصية إلى الجهات المسؤولة بما يلي:

1. تنظيم القطاع الصناعي وذلك بإقامة مناطق صناعية مخصصة حتى يتم إنهاء الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية داخل أحياء المدينة لما لذلك من أثر على المكان وعلى المنشآت الصناعية نفسها من خلال توفير المساحات اللازمة.

2. دعم الصناعات القائمة وتطويرها في المدينة وبخاصة الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية من الزراعية الحيوانية والنباتية.

3. رفع المستوى التكنولوجي للصناعات في المدينة حتى تستطيع المنشآت الصناعية من استغلال الطاقة الكلية لها وكذلك زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الصناعية.

4. وضع القوانين من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لكي تمنع استيراد منتجات صناعية يوجد مثيل لها محلياً، إضافة لتفعيل الرقابة على المواصفات الفنية والصحية للسلع الصناعية المنتجة محلياً.

5. فرض الرقابة على المؤسسات حتى تلتزم بقواعد السلامة والأمان داخل المنشآت الصناعية والتأكد من حصول العاملين على التأمين الصحي.

6. إنشاء بنك الإنماء الصناعي ليقوم بتقديم القروض بشروط مسجلة للمستثمرين المحليين والقيام بدراسات لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتقديم النصح والإرشاد لتوجيه الصناعات في الاتجاه الصحيح.

7. عدم إنشاء مناطق صناعية مع خطوط التماس مع إسرائيل إلا إذا كانت من خلال اتفاقات تحقق الفائدة المرجوة للقطاع الصناعي الفلسطيني.

8. تعديل الاتفاقات الاقتصادية وبخاصة اتفاقية باريس وعقد اتفاقيات تجارية مع الدول العربية والعالمية حتى يتم فتح الأسواق الخارجية للصناعات الفلسطينية.

9. إنشاء محطات توليد للطاقة الكهربائية خاصة ببلدية الخليل وبأسعار مخفضة بحيث تكون مدعومة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

وخلاصة القول فإن التوصيات السابقة تقف أمامها عقبات كثيرة متمثلة بطبيعة القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية الذي تأقلم خلال الفترات المتلاحقة مع الظروف السياسية والأمنية التي مرت على الأراضي الفلسطينية، ولعلها تحقق نمواً في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وإعداد خطط تنموية شاملة قادرة على توجيه الاقتصاد الوطني إلى الاتجاه الصحيح؛ حتى يتم تحقيق التقدم والازدهار في المستوى المعيشي والاستقلال المالي لما له من علاقة بالإرادة السياسية لأصحاب القرار.

المراجع

المراجع العربية:

اغريب، أحمد: **إقليم الخليل –دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2003م.

أبو الرب، محمود: **صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين**، 1990م.

أبو سرية، عيد الحافظ: **زلزال الخليل**، مكتبة زلوم، 1997.

أبو الشكر، عبد الفتاح وآخرون: **التصنيع في الضفة الغربية**، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، نابلس، ط1، 1991.

أبو عمشة، عادل: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة**، ط1، 1989.

أبو كشك، بكر: **الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مجلة صامد الاقتصادية، ع33، بيروت، 1981م.

برهم، نسيم: **تصنيع مدينة العقبة** –دراسة في جغرافية الصناعة - مجلة دراسات، مج44، ع1، 1992.

الجمل، هاني: **جغرافية الصناعة في محافظة نابلس**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003م.

الحاج مصطفى، لؤي: **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.

الحوامدة، عبد النبي رجوب محمود: **الزراعة في محافظة الخليل**، رابطة الجامعيين، الخليل، 1992.

دواس، فاروق، **آثار العقوبات الجماعية على البنى الاقتصادية الفلسطينية**، مجلة رؤية، ع11، 2001.

رسول، أحمد حبيب: **جغرافية الصناعة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

الزيني، عبد الحسين: الطريق الجديدة لقياس التنوع الصناعي، المؤتمر الجغرافي العراقي الثاني، بغداد، 1982.

الساعد، يوسف: **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

سمارة، عادل: **اقتصاد المناطق المحتلة التخلف بعمق الالحاق**، منشورات صلاح الدين، 1975.

السماك، محمد أزهر سعيد: **اقتصاديات المواقع الصناعية** –دراسة الجدوى- دار زهران، عمان، 1998.

شريف، إبراهيم وأخرون: **جغرافية الصناعة**، بغداد، 1981.

الشلة، عصام: **المحاجر وصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999م.

الشماع، سميرة كاظم: **مناطق الصناعة في العراق**، جامعة بغداد، بغداد، 1980.

الصالحي، عبد المعطي: **الصناعات الغذائية في محافظة عمان**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الأردنية، عمان، 1996م.

ضو، سالم: **الصناعة في بلدية بنغازي**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس، 1990م.

طه، صبرية: **الصناعة في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، 1993م.

العامري، عنان: **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني 1900 -1970**، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981.

عبد الرازق عمر: **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

عبد العليم، دعنا: **صناعة الأثاث المعدني في محافظة الخليل**، رابطة الجامعيين، 1990.

عبد الهادي، إياد: **محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999م.

عناب، وائل: **الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة القاهرة، القاهرة، 1979م.

غانم، مصطفى، **الصناعة في محافظة جنين**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1997م.

الغريب، محمد إبراهيم: **الجغرافية الاقتصادية**، مكتبة الانجلو المصرية، ط6، 1992.

الكيلاني، نافذ: **تصنيع المناطق الهامشية في الأردن**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الأردنية، عمان، 1991م.

محمد سيد: **جغرافية النقل**، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1955.

مسعد، محمود: **الصناعة في منخفض البقعة**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م.

مكحول، باسم: **صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والعالمية**، 2000.

مكحول، باسم، **دراسة تحليلية لبنود اتقاف العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، عام 1994.

مكحول، باسم؛ عطاني، نصر: **هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس، رام الله، 2004م.

منصور أنطوان، **الاقتصاد الفلسطيني**، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

النابلسي، تيسير: **الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975.

نصر، محمد: **دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله ، 2002م.

نصر، محمد: **فرص وإمكانية التصنيع في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، 1997م.

المصادر:

الأرصاد الجوية مدينة الخليل، **قسم المناخ**، بيانات غير منشورة.

بلدية الخليل، **وحدة الكهرباء**، بيانات غير منشورة.

الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني **تقرير المنشآت 1997**.

الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني، **دليل التجمعات السكانية**، محافظة الخليل، 1997.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **المسح الصناعي 1997**. نتائج أساسية لعام 1998.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية**، بيانات غير منشورة، 2004.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية**، 2004، وتحديثاته لغاية 2005/12/31، بيانات غير منشورة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **خصائص المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **سلسلة المسوح الاقتصادية**، 2003.

دائرة الإحصاءات المركزية، 1998، **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية**، التقرير النهائي، 1997.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي عام 1987م**.

مجلة صامد الاقتصادي، ع72، نيسان - أيار، 1988.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2006.

مكتب وزارة الصناعة الفلسطينية، مكتب الخليل.

هيئة الاستعلامات الفلسطينية، **بحث في مناخ مدينة الخليل**، بيانات غير منشورة، 1997.

المقابلات:

مقابلة شخصية مع أحد أصحاب المصانع في الخليل. بتاريخ 2006/8/17

مقابلة شخصية مع رئيس بلدية الخليل بتاريخ: 2007/7/22.

المراجع الأجنبية:

Administered territories statistics quarterly. Op.cit.table.c/1.

Saleh Ahmad: **Land use Strategies for Palestinian industrial development in West Bank**. 1998. oslo Shool of Architecture (AHO), Unpublished M.A Thesis, Word Bank, 1993, Vol.3.

www.**alrai**.com/pages.php?opinion-id=3244.

www.news**.bbC**.co.uk/hi/arabic/news/stum

www.pnic.gov. ps/**arabic**/econemc/indictors/30htmil28/5/2007

www.pnic.gov.ps/**arabic**/labarabl-2htm/3/6/2007.

الملاحق

ملحق رقم (1)

عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في مدينة الخليل مصنفة حسب النشاط الاقتصادي وعدد العاملين، 2005

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	عدد العاملين
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	159	945
صنع المنسوجات	45	493
صنع الملابس,تهيئة وصباغة الفراء	63	229
دبغ وتهيئة الجلود , صنع حقائب الأمتعة ،وحقائب اليد، والسروج والاعنة، والاحذية	213	1,189
صنع الخشب والمنتجات الخسبية والفلين,باستثناء الاثاث	33	120
صنع الورق ومنتجات الورق	8	122
الطباعة والنشرواستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	19	59
صنع المواد والمنتجات الكيمائية	10	85
صنع منتجات المطاط واللدائن(البلاستك) .	26	294
صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى .	159	923
صنع الفلزات القاعدية	8	47
صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	270	650
صنع الالات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	18	181
صنع الآلات والاجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	5	13
صنع الاجهزة الطبية وادوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	7	10
صنع الاثاث , صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر	183	505
المجموع	**1,226**	**5,865**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004، وتحديثاته لغاية 2005/12/31.

رام الله - فلسطين. بيانات غير منشورة.

عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية

مصنفة حسب النشاط الاقتصادي وعدد العاملين في مدينة الخليل، 2006

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	عدد العاملين
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	158	958
صنع المنسوجات	43	453
صنع الملابس,,تهيئة وصباغة الفراء	63	230
دبغ وتهيئة الجلود , صنع حقائب الأمتعة ،وحقائب اليد، والسروج والاعنة، والاحذية	209	1,328
صنع الخشب والمنتجات الخسبية والفلين,باستثناء الاثاث	30	143
صنع الورق ومنتجات الورق	8	160
الطباعة والنشرواستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	18	59
صنع المواد والمنتجات الكيمائية	10	127
صنع منتجات المطاط واللدائن(البلاستك)	25	318
صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	161	934
صنع الفلزات القاعدية	7	27
صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	269	647
صنع الالات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	16	143
صنع الآلات والاجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	5	12
صنع الاجهزة الطبية وادوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	6	10
صنع الاثاث , صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر	182	486
إعادة التصنيع	:	:
المجموع	**1,210**	**6,036**

الاشارة (:) تعني أن البيانات غير متاحة للنشر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004، وتحديثاته لغاية 2006/12/31 رام الله - فلسطين. بيانات غير منشورة.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا على
هاتف: 02 2406340 Tel:
فاكس:02 2406343 Fax:
صفحة الكترونية: www.pcbs.gov.ps Web Site:
بريد الكتروني: diwan@pcbs.gov.ps E-Mail:
For Further Information Contact us at:

عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في مدينة الخليل مصنفة حسب النشاط الاقتصادي وفئات حجم العمالة، 2005

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	فئات حجم عمالة					
		4-0	9-5	19-10	49-20	99-50	100+
انشطة اخرى للتعدين واستغلال المحاجر	29	13	11	5	0	0	0
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	159	121	29	4	2	1	2
صنع المنسوجات	45	34	6	3	0	1	1
صنع الملابس,,تهيئة وصباغة الفراء	63	47	10	6	0	0	0
دبغ وتهيئة الجلود , صنع حقائب الأمتعة ،وحقائب اليد، والسروج والاعنة، والاحذية	213	129	57	21	5	1	0
صنع الخشب والمنتجات الخسبية والفلين,باستثناء الاثاث	33	27	4	2	0	0	0
صنع الورق ومنتجات الورق	8	3	1	2	1	1	0
الطباعة والنشرواستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	19	14	5	0	0	0	0
صنع المواد والمنتجات الكيمائية	10	6	2	0	2	0	0
صنع منتجات المطاط واللدائن(البلاستك) .	26	13	6	6	0	0	1
صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى .	159	86	46	22	5	0	0
صنع الفلزات القاعدية	8	4	3	1	0	0	0
صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	270	250	18	0	2	0	0
صنع الالات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	18	15	1	1	0	0	1
صنع الآلات والاجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	5	4	1	0	0	0	0
صنع الاجهزة الطبية وادوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	7	7	0	0	0	0	0
صنع الاثاث , صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر	183	164	15	3	0	1	0
إعادة التصنيع	1	0	1	0	0	0	0
المجموع	**1,256**	**937**	**216**	**76**	**17**	**5**	**5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004، وتحديثاته لغاية 2005/12/31.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا على
هاتف: Tel: 02 2406340
فاكس:Fax: 02 2406343
For Further Information Contact us at:
صفحة الكترونية: Web Site: www.pcbs.gov.ps
بريد الكتروني: E-Mail: diwan@pcbs.gov.ps

عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي مصنفة حسب النشاط الاقتصادي وعدد العاملين في محافظة الخليل، 2006

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	عدد العاملين
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	296	1,477
صنع المنسوجات	69	539
صنع الملابس,,تهيئة وصباغة الفراء	102	427
دبغ وتهيئة الجلود , صنع حقائب الأمتعة ،وحقائب اليد، والسروج والاعنة، والاحذية	212	1,347
صنع الخشب والمنتجات الخسبية والفلين,باستثناء الاثاث	48	192
صنع الورق ومنتجات الورق	12	177
الطباعة والنشرواستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	25	85
صنع المواد والمنتجات الكيمائية	19	166
صنع منتجات المطاط واللدائن(البلاستك) .	33	385
صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى .	388	2,263
صنع الفلزات القاعدية	9	33
صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	537	1,215
صنع الالات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	22	153
صنع الآلات والاجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	9	29
صنع الاجهزة الطبية وادوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	9	15
صنع الاثاث , صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر	380	982
إعادة التصنيع	2	9
المجموع	**2,172**	**9,494**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004، وتحديثاته لغاية 2006/12/31.

رام الله - فلسطين. بيانات غير منشورة.

ملحق رقم (2)

An-Najah
National University
Deanship of Graduate Studies

جامعة
النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2006/8/14

لمن يهمه الامر

تشهد عمادة كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية أن الطالب / خليل محمد حلاحلة تخصص جغرافيا رقم تسجيل 10451894، وهو احد طلبة كلية الدراسات العليا، وأنه يقوم بإعداد أطروحة بعنوان " جغرافية الصناعة في مدينة الخليل " ولذلك فهو بحاجة إلى بيانات ومعلومات حتى يتمكن من إنجاز موضوع بحثه، نأمل من حضرتكم مساعدته في الحصول على البيانات المطلوبة، علما بان تلك البيانات سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي .

وقد أعطيت له هذه الشهادة بناءً على طلبه.

مع وافر الاحترام ،،،

رئيس قسم الدراسات العليا للكليات الإنسانية

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
نابلس - فلسطين

د. غسان خالد

٢٠٠٦/٨/١٤

فلسطين، نابلس، ص.ب.: 7، 707، هاتف: 3-2342901، 2340200 (09)(970)، فاكسميل: 2342907(09)(970)
Palestine, Nablus, P.O. Box: 7, 707, Tel. (970)(09)2340200, 2342901-3, Facsimile: (970)(09)2342907
Home Page: http://www.najah.edu, E-Mail: fgs@najah.edu

ملحق رقم (3)

استبانة خاصة بالمنشأة الصناعية

ستكون بيانات هذه الاستبانة سرية ، ولن تستخدم ألا لأ غراض البحث العلمي فقط .

أولا: معلومات عامة

س1 أسم المصنع :---------- ----------

س2 موقع المصنع : أ - البلدة القديمة

ب - خارج البلدة القديمة: 1. شمال 2. جنوب 3. شرق 4. غرب

س3 سنة التأسيس: 1. قبل عام 1967 2. بين 1967 -1987

3. بين 1988 -2000 4 . بين 2001 -2006

س4 تاريخ بدء أنتاج المصنع:----------

س5 منتجات المصنع : 1. غذائية ومشروبات 2. كيماوية 3. إنشائية 4. النسيج والجلود 5.ورق وطباعة 6. الخشب والأثاث 7. معدنية 8. طبية 9. غير ذلك ( )

س6 ملكية المصنع : ----------

1 - فردية 2 - مساهمة خاصة 3 - مساهمة عامة 4 - حكومية

5 - حكومية ومساهمة خاصة 6. حكومية ومساهمة عامة 7. غير ذلك ( )

س7 أذا كانت مساهمة خاصة فما عدد المالكين للمصنع :----------

س8 أسباب تعدد المالكين :----------

س9 عدد العمال الحالي في المصنع : 1 - دائمين -----2 - موسميين ----3 - مؤقتين -

س10 عدد العاملين في المصنع حسب نوع العمل: 1. مهندس -------- 2. إدارة ---

3. في الإنتاج----- 4. في التسويق ----- 5. في النقل والمواصلات ------

6. في الصيانة -----7. في الحراسه -----

س11 عدد العاملين في المصنع عند بدء الإنتاج: ذكور ---------- إناث ---------- المجموع ---------

س12عدد العاملين في المصنع في الوقت الحاضر : ذكور -------- إناث ---------- المجموع ---------

س13 العلاقة بصاحب العمل 1 - صاحب عمل يعمل 2 - صاحب عمل لا يعمل

3 - أقرباء بدون اجر 4 - أقرباء يعملون باجر 5 - غير أقرباء يعملون بأجر

س14 ما هي طبيعة مراحل العمل التي يقوم بها المصنع؟----------

1 - تـــصنيع تـــام للـــسلعة النهائيـــة 2 - تـــصنيع لأجـــزاء وقطـــع ومـــستلزمات

3 - تجميع وتركيب 4 - أخرى (حدد)

س15 هل هذا المصنع 1 - مركز رئيس بدون فروع 2 - مركز رئيس وله فروع

3 - فرع وله مركز.

س16 إذا كان له فروع ما أسم هذه الفروع ---------- وعناوينها --------

إذا كان فرعاً ما اسم المركز الرئيس ---------- وعنوانه ----------

س17 مساحة مبنى المصنع هي ----- من المساحة الكلية التابعة للمصنع والتي هي ----

ثانيا: معلومات عن صاحب المنشأة الصناعية (المنشأة ذات الملكية الفردية)

س1 مكان ولادة صاحب المصنع ----------

من الذي قام بتأسيس المصنع: 1. الجد 2. الوالد 3. أنت شخصيا

4. أنسباء 5. أقرباء 6 - أحرون

س2 عمر صاحب المصنع عندما بدأ العمل بالصناعة ---------- عمره الحالي -----

س3 المستوى التعليمي: 1. أمي 2 - أبتدائي 3. إعدادي

4. ثانوي 5. معهد 6 -جامعي

س3 عدد سنوات الخبرة في مجال الصناعة: 1. أقل من 5 سنوات 2. من 5 -9 سنوات

3. 10 -14 سنة 5. 15 -19 سنة 6. أكثر من 20 سنة

س4 العمل السابق لصاحب المصنع قبل إنشاءه: ----------مكان العمل ------

س5 نوع العمل الذي تقوم به في المصنع : 1. مهندس 2. إدارة 3. فـــي الإنتاج 4. في التسويق 5. في النقل والمواصلات 6. فـــي الصيانة 7. في الحراسه

س6 سبب اختيارك العمل في القطاع الصناعي : 1. الوراثة 2. ارتفاع الأرباح

3. التعليم الصناعي المهني 4. غير ذلك حدد ( )

س7 لماذا اخترت مدينة الخليل لإقامة مصنعك فيها: ----------

س8 هل تمتلك مصانع أخرى : 1. نعم 2. لا

ثالثاً: معلومات عن ملكية المنشأة الصناعية (المنشأة ذات الملكية غير الفردية)

س1 نوع الشركة التي قامت بإنشاء المصنع:

1. شركة تضامن (الشركة التي يتراوح عدد مالكيها من 2 -7 أشخاص)
2. شركة توصية (مالكيها 8 -49 شخص)
3. مساهمة عامة (مالكيها أكثر من 50 شخص)

س2 من الذي يتولى الإدارة، هل: 1. أحد الشركاء 2.شخص خارج الشركة
3. غير ذلك حدد ( )

رابعاً: معلومات عن موقع المصنع :

س1 ملكية أرض المصنع : 1. ملك 2. مستأجر 3. غير ذلك

س2 سبب اختيارك موقع المصنع : 1. ملكية الأرض 2. القرب من السوق 3. القرب من السكن
4. رخص الأيدي العاملة 5. القرب من المادة الخام 6. وجود تجمع صناعي 7 . غير ذلك (حدد)

س3 هل تم اختيار موقع المصنع بناء على دراسة مسبقة ؟ 1. نعم 2. لا

س4 هل أنت راضي عن موقع المصنع ؟ 1. نعم 2. لا

س5 هل للسلطة أو التنظيم الإداري في المدينة دور في اختيار موقع المصنع ؟ 1. نعم 2. لا

س6 لو عرض عليك موقع أخر للمصنع هل تقبل بنقله؟ 1. نعم 2. لا

س7 هل حصل تغير في موقع المصنع ؟ 1. نعم 2.لا

إذا كانت الإجابة نعم فأين مكانه السابق ---------- وأسباب نقلة هي ----------

س8 ما نوع الطاقة المستخدمة في تشغيل الآلات ؟

1. كهرباء 2. مشتقات نفطية 3. جهد عضلي

س9 ما مصدر الطاقة الكهربائية المستخدمة . 1.الشبكة القطرية الإسرائيلية
2. الشبكة البلدية المحلية. 3. محرك خاص

س10 ما قيمة الطاقة المستهلكة ----------

س11 ما مصدر المياه المستخدمة في الصناعة .

1. الشبكة البلدية المحلية 2. أبار جمع 3. الشركة الإسرائيلية 4. غير ذلك .

س12 ما قيمة المياه المستخدمة ؟ ----------

خامساً: معلومات عن الإنتاج والمواد المستخدمة والتسويق:

س1 عدد ساعات العمل في المصنع : 1. 8ساعات فاقل 2. 9-16 ساعة 3. 17 ساعة فأكثر.

س2 هل أنتاج المصنع : 1. دائم 2. فصلي

س3 هل حدث وتوقف المصنع عن العمل ؟ 1. نعم 2. لا

(إذا حدث وتوقف) أسباب التوقف ----------

س4 هل منتجات المصنع : 1. جاهزة للاستخدام النهائي
2. مواد وسلع وسيطة تدخل في أنتاج سلع أخرى
3.مواد نصف مصنعة بحاجة لمعالجة أضافية في مصنع آخر

س5 ما هي نسبة الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع من الطاقة الممكنة - - - -% ما أسباب عدم استغلال الطاقة الكلية للمصنع -

س6 هل يتم تحسين نوعية وشكل الإنتاج 1. نعم 2. لا

س7 هل تتم عملية التصنيع 1. أليا 2. نصف إلي 3. يدويا

س8 هل هناك مواصفات ومقاييس معينة للمواد المنتجة ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم فما نوع هذه المقاييس والمواصفات 1. محلية 2. دولية

س9 هل تتمتع منتجات المصنع بالحماية من قبل السلطة ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم فما نوع هذه الحماية : -

س10 ما كمية الإنتاج السنوي للمصنع ؟ -

س11 ما قيمة الإنتاج السنوي للمصنع بالدينار: -

س12 هل تأثر الإنتاج بالاحتلال الإسرائيلي ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم كيف تأثر هذا الإنتاج -

س13 هل تأثر إنتاج المصنع بالانتفاضة ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم كيف أثر في الإنتاج -

س14 هل تأثر الإنتاج بالجدار الفاصل ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم فكيف أثر ذلك -

س15 مصدر المواد الخام الأساسية المستخدمة في الإنتاج هي :

1. من الضفة وغزة - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - % وقيمتها - - - - - - - - - - - -
2. من إسرائيل - - - - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - % وقيمتها - - - - - - - - - - - -
3. من الدول العربية - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - -% وقيمتها - - - - - - - - - - - -
4. من الدول الأجنبية - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - - % وقيمتها - - - - - - - - - - - -

س16 مصدر المواد الخام الثانوية المستخدمة في المصنع:

1. من الضفة وغزة - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - % وقيمتها - - - - - - - - - - - -
2. من إسرائيل - - - - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - % وقيمتها - - - - - - - - - - - -
3. من الدول العربية - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - -% وقيمتها - - - - - - - - - - - -
4. من الدول الأجنبية - - - - - - - - - - - - - - - - نسبتها - - - - % وقيمتها - - - - - - - - - - - -

س17 يتم استيراد المواد الخام عن طريق : 1. الموانئ والمطارات الإسرائيلية

2. معبر رفح 3.معابر نهر الأردن

س18 يتم استيراد المواد الخام بواسطة: 1. بواسطة مصنعك مباشرة 2. بواسطة وسيط محلي

3. بواسطة وسيط إسرائيلي 4. غير ذلك(حدد)

س19 في حال حدوث مشكلة في المواد الخام أقوم :

1. تقليل الإنتاج 2. تقليل عدد العمال

3. أتوقف عن العمل لفترة معينة 4. بدائل أخرى اذكرها

س20 هل إنتاج المصنع يعتمد عليه مصنع أخر؟ 1. نعم 2. لا

س21 ما هو حجم رأس المال المستثمر في المصنع عند تأسيسه : ----------

وحاليا: ----------

س22 ما قيمة رأس المال أ -الثابت المستخدم في المصنع:----------

ب - المتغير المستخدم في المصنع:----------

س23 هل يمتلك المصنع وسائل نقل : 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم هل:

أ - لنقل العمال من والى المصنع (عددها)

ب - لنقل المواد الخام(عددها)

ج - لتوزيع المنتوجات(عددها)

س24 هل يتلقى المصنع أية إعانات أو قروض ؟

1. نعم الجهة الممولة---------- 2. لا

س25 هل تم أعداد المشروعات لتطوير المصنع والتوسع بإنتاجه؟ 1. نعم 2. لا

س26 الآلات المستخدمة في المصنع : 1. جديدة 2. مستعملة

س27 ما مصدر الآلات ؟ ----------

س28 تم استيراد الآلات عن طريق: ----------

س29 نسبة رسوم الاستيراد ----------

س30هل تواجهك مشاكل في استيراد الآلات ؟ 1. نعم 2. لا إذا كانت الإجابة نعم ما هي هذه المشاكل ----------

س31 مناطق تسويق إنتاج المصنع هي : 1. الضفة الغربية ونسبة التسويق --------%

2. قطاع غزة ونسبة التسويق ----------% 3. إسرائيل ونسبة التسويق ---%

4. الأردن ونسبة التسويق ----------% 5. دول أخرى اذكرها ونسبة التسويق --%

س32 هل تواجهك مشاكل في التسويق ؟ 1. نعم 2. لا

س33 هل المشاكل التي تواجهها في التسويق هي:

1.بعد السوق 2. ضيق السوق 3. المنافسة من المصانع الأخرى 4. عوامل أخـــرى أذكرها.

س34 هل تعاني من ارتفاع كلفة الإنتاج ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم فهل سبب هذه الزيادة :

1. ارتفاع الأجور 2. ارتفاع أسعار المواد الخام 3. ارتفاع تكـــاليف النقل

4. الزيادة الضريبية 5. عوامل أخرى أذكرها.

س35 هل تأثر مصنعك بإغلاق المعابر والحدود مع إسرائيل؟ 1. نعم 2. لا

س36 ما مدى توفر البنية التحتية للمصنع:

1. متوفرة وكافية 2. متوفرة وغير كافية 3. غير متوفرة

س37 كم يبلغ بعد المصنع عن المناطق السكنية؟ ----------

س38 ما نوع المخلفات الناتجة عن المصنع ؟ 1. صلبة 2. سائلة 3. غازية

س39 هل يوجد أماكن مخصصة للتخلص من المخلفات ؟ 1. نعم 2. لا

س40 كم تبعد مكبات النفايات عن ألاماكن السكنية ؟----------

س41 هل يمكن الاستفادة من مخلفات المصنع ؟ 1. نعم 2. لا

س42 ما هو تأثير النواحي السياسية والأمنية على الإنتاج.

1. ثابت 2. زيادة 3. نقصان 4. ليس له تأثير

س43 ما هو تأثير سوق العمل في إسرائيل على عدد العمال في المصنع ؟

1. تسرب عدد من العمال 2. توفر عدد كبير من العمال 3. لا تأثير

س44 ما هي المشاكل التي تواجه المصنع : ----------

س45 ما قيمة الإنتاج السنوي للمصنع بالدينار : ----------

س46 هل يوجد في الضفة الغربية صناعة مشابهة لصناعتك؟

1.نعم أين توجد ---------- 2.لا

س47 هل مصنعك معتمد على مصنع آخر داخل خط الهدنة ؟

1. نعم 2. لا

س48 طريق التسويق هي : 1. مباشرة 2. وكلاء 3. غير ذلك

شاكرين لكم حسن تعاونكم

استبانة خاصة بالعاملين

اسم المنشأة الصناعية التي تعمل بها: ----------

س1 الجنس : 1. ذكر 2. أنثى

س2 العمر: ----------

س3 الحالة الاجتماعية ؟ 1. أعزب 2. متزوج 3.مطلق 4. أرمل

س4 تاريخ بدء العمل في المصنع :----------

س5 هل عملك : 1. دائم 2. مؤقت 3. موسمي

س6 هل تعمل بأجر: 1.نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم: هل تتقاضى أجرك 1. يوميا 2. أسبوعياً 3. شـــــهريا

س7 وسيلة المواصلات التي تستخدمها للوصل إلى العمل هي :

1. باص المصنع 2. سيارتك الخاصة 3. موصلات عامة 4. مشياً على الأقدام

س8 المستوى التعليمي لك هو: 1. أمي 2. ابتدائي 3. أعدادي
4. ثانوي 5. معهد 6. جامعي

س9 إذا كان معهد أو جامعة فما علاقته بعملك الحالي في المصنع:

1. مباشر 2. غير مباشر 3. لا علاقة له

س10 نوع العمل الذي تقوم به في المصنع هو :

1. مهندس 2. إدارة 3. في الإنتاج 4. في التسويق
5. في الصيانة 6. في الحراس 7. في النقل والمواصلات

س11 ما عدد سنوات الخبرة لديك: 1. أقل من 5 سنوات 2. من 5 -9 سنوات
3. من 10 – 14 سنة 4. من 15 -19 سنة 5. أكثر من 20 سنة

س12 هل تواجهك صعوبات في العمل: 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم فما هي : ----------

س13 هل حصلت على دورات تدريبية أثناء عملك في المصنع ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم فما هي :----------

س14 هل تعلمت الصنعة عن طريق : 1. التدريب المهني 2. المدارس الصناعية
3. المعاهد المهنية 4. الورشة

س15 هل أنت مشمول في التامين الاجتماعي ؟ 1. نعم 2. لا

س16 هل أنت راضي عن عملك ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة لا فلماذا ----------

س17 هل تحصل على حوافز غير الراتب ؟ 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم فما نوع هذه الحوافز ----------

س18 هل تقوم بعمل آخر غير هذا العمل ؟ 1. نعم 2. لا

س19 كم يبلغ راتبك الشهري بالدينار؟ ----------

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إعداد الباحث

خليل محمد الحلاحلة

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Geography of Industry in the City of Hebron

Prepared by
Khalil Mohammad Abdelhadi Alhalahla

Supervisor
Dr. Wae'l Ennab

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Geography in the Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2007

The Geography of Industry in the City of Hebron

Prepared by
Khalil Mohammad Abdelhadi Alhalahla
Supervisor
Dr. Wae'l Ennab

Abstract

The battle of development in the third world countries is considered among the most important battles in the face of backwarener, and poverty provided that there is a developmental project controlled by science and technological progress. The battle in the field of industry is part of a greater challenge in the spheres of development and civilization. The development of industry is the backbone of the developmental process due to the pioneering role of industrialization.

Palestine is in bad need to take into consideration the elements of development in the field of industry to achieve stability and social security. There fore, this geographical study in the city of Hebron tried to shed light on different aspects of this sector such as, constitutes, make –up difficules and suggesting the proper solutions.

This study falls into six chapters. The first chapter includes the introduction, problem, objectives questions, methodology and tools, ex-studies, social historical and geographical background, and terms.

The second chapter deals with the historical development of industry in the city during the British Mandate, Jordanian erra. Israel occupation and finally the Palestinian National Authority.

The third chapter tackles the components of industry and the factors that influence the industrial location in the city.

The forth chapter deals with the types of industrialization, indusial products and difficulties.

The fifth chapter handles the organization of industry, saggested industrial zones, and planning for alternative industrial zones.

The six chapter deals with the findings and recommendations.

To achieve the objectives of the study, the researcher designated all the factories, and industrial foundations in the city, and then he chose a 10% random sample covering all the small, medium and big factories. The sample consisted of 122 industrial facilities 1210 working facilities 78 questionnaires were returned. Among working industrial foundations the sample covered 586. In this regard 514 questionnaires were restored.

The researcher used a questionnaire designee to suit the objectives of the study. The interviewees were given questionnaires which were processed by "SPSS" a program for data analysis, and a program for designing the maps that appear in the study.

The study demonstrated the importance of industry in the city of Hebron and the West Bank in general.

The findings:

1. The city of Hebron occupies 55.7% of the transformational industrial and facilities in the district.

2. the working population in the industrial sector in the city of Hebron constitutes 63.6% of the working population al the datival level.

3. industries such as shoe, bag, texture, pirating and are base non-metallic ones centered in the city of Hebron.

4. industry contributes to 30% of the total added value in the city.

5. The leather and textile industrial represent the first degree of the industrials in the city, followed by the metal industrial that occupy the second degree and the wood and furniture industries in the third degree.

Recommendations

1. It is important of reorganize the industrial sector to put an end to the random distribution of the industrial foundations.

2. Activating the economic agreements with the Arab countries and amending the ones with Israel.

3. Upgrading the level of the industrial products to enable them to compete in the free markel.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.